أوروبا في العصور الوسطى

تأليف

هـ. و. ديفز (H. W. C. Davis)

ترجمة

[illegible]

[illegible] التاريخ الوسيط [illegible]

[illegible] الإسكندرية

الطبعة الأولى

[illegible] الإسكندرية

١٩٥٨

أوربا في العصور الوسطى

تأليف

هـ . و . ديفز (H. W. C. Davis)

ترجمة

الدكتور عبد الحميد حمدي محمود
الاستاذ المساعد لتاريخ العصور الوسطى
بكلية الآداب جامعة الاسكندرية

الطبعة الأولى

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية

١٩٥٨

طبعات الكتاب

فى لغته الأصلية (الانجليزية)

الطبعة الأولى ١٩١١

وأعيد طبعها فى السنوات :

١٩١٥ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٤

١٩٢٥ ، ١٩٢٦ (مرتان) ، ١٩٢٧

١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤١

١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٤

محتويات الكتاب

الخرائط

مقدمة الترجمـــة العربية

هـــذا الكتاب هو ترجمـــة لكتاب "Medieval Europe" الذى ظهـــر فى مجموعة " The Home University Library " ومن المسلم به أن تلك المجموعة يشرف على نشرها نخبة مختارة من ذوى المكانة العلمية أمثـــال Gilbert Murray وغـــيره من علمـــاء الانجليز . والقصد من هـــذه المجموعة هو إمداد طلاب العلم أينما كانوا بثمرة طيبة للعلم السليم فى جميع ضروب المعرفة التى يتطلبها عالمنا اليوم . وقد حرص المشرفون على نشر تلك المجموعة على أنتقاء مؤلفين خبراء يمتازون بالمهارة فى عرض مادتهم عرضا علميا واضحا .

ومؤلف هذا الكتاب — الذى نضع ترجمته اليوم بين يدى القارئ — هو هنرى وليم كارلس ديفز (١٨٧٤ — ١٩٢٨) ، وكان مؤرخا من الطراز الأول ، وهب حياته للعلم ، فشب طالبا ممتازا طوال حياته المدرسية والجامعية ، وفاز بالجوائز العلمية الواحدة تلو الأخرى ، إلى أن أختير للتدريس بإحدى كليات جامعة أكسفورد فى سنة ١٨٩٥ . ومنذ ذلك الحين توفر ديفز على دراسة التاريخ وتدريسه وخاصة تاريخ العصور الوسطى ، فقضى ما يقرب من العشرين عاما محاضرا بجامعة أكسفورد ، أشتهر خلالها كباحث ومدرس من الطراز الأول . ومن أشهر آثاره التاريخية كتاب «حياة شارلمان» الذى ظهر فى مجموعة

" Heroes of the Nations " سنة ١٩٠٠ ، وذلك إلى جانب عـــدد كبير من الأبحاث العلمية نشرت فى المجلة التاريخية الانجليزية " The English Historical Review " ، فضلا عن مقالات فى النقد والتحليل فى سائر المجلات التاريخية الأخرى.

غـــير أن مواهب ديفز كمؤرخ عظيم قد تكشفت للجميع عندما نشر كتاب « إنجلترا تحت حكم النورمان والأنجفين » (England under The Normans and Angevins)وقد أضحى هذا الكتاب المرجع الرئيسى لتلك الفترة من تاريخ إنجلترا حتى وصل عدد طبعاته إلى الثلاث عشرة فى سنة ١٩٤٩ . وفى سنة ١٩١١ ألف ديفز كتابه «أوربا فى العصور الوسطى» وقد جاء الكتاب شاهدا على تمكن صاحبه من مادته وغزارة علمه بموضوعه مع توخى الايجاز وتحرى التركيز ، إذ كان عليه أن يكتب تاريخ أوربا فى حقبة تمتد إلى ما يزيد على العشرة قرون ، تبدأ من سقوط الامبراطورية الرومانية فى الغـــرب إلى مطلع عصر النهضة ؛ وذلك كله فى نطاق صفحات معدودات لا تتجاوز المائتى صفحة من القطع الصغير .

وعقب الحرب العالمية الأولى ، أختير ديفز عضوا فى الوفد البريطانى لمؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ ، وبعد انتهاء مهمته رجع إلى منصبه فى جامعة أكسفورد ، ثم عين أستاذا لكرسى التاريخ الحديث فى جامعة مانشستر سنة ١٩٢١ ، ثم أستاذا بجامعة أكسفورد فى سنة ١٩٢٥ ، وفى نفس الوقت أنتخب

عضوا فى الأكاديمية البريطانية . وقد انتهت حياة هذا العالم والمؤرخ على حين بغتة إذ توفى نتيجة إصابته بالتهاب رئوى بينما كان منتدبا للامتحان بجامعة أدنبره باسكتلنده سنة ١٩٢٨ .

هـذا هو موجز مقتضب لسيرة صاحب هـذا الكتاب الذى اقترح على ترجمته أستـاذنا الدكتور ج. و . كوپلاند (G. W. Coopland) عندما كان أستاذا زائرا بكلية آداب الاسكندرية فى شتاء ١٩٥٥/٥٤ . وقد شجعنى على أداء تلك المهمة العسيرة أمران : أولهما — قيمة الكتاب من الناحية العلمية وبعد صاحبه عن التحيز وترفعه عن الهوى — وتلك صفة لا بد أن تتوفر للمؤرخ الحق ؛ وشاهدنا على ذلك أن الكتاب حتى وقتنا هذا لا تخلو من ذكره قائمة للمراجع فى تاريخ العصور الوسطى وخاصة فى الجامعات الانجليزية ؛ ثم أن الكتاب رغم ظهور المؤلفات العديدة والأبحاث الحديثة قد أعيد طبعه ست عشرة مرة حتى سنة ١٩٥٤ ؛ أما الأمر الثانى فهو خلو المكتبة العربية من كتب أو ترجمات فى تاريخ أوربا الغربية فى العصور الوسطى باستثناء كتاب فيشر الذى قام بترجمته أستاذنا الدكتور محمد مصطفى زيادة والزميلان الدكتوران الباز العرينى وإبراهيم العدوى ، ومن حق القارئ العربى — وخاصة فى نهضتنا المباركة هذه — أن يتيح له المشتغلون بالعلم وفرة المراجع فى الموضوع الواحد حتى يتمكن من الإحاطة بوجهات النظر المختلفة التى تساعده على إنماء شخصيته واستقامة تفكيره وخلق أفكار وآراء جديدة .

وقد اقتضى منى نقل هذا الكتاب إلى العربية جهودا شاقة

نظرا لشدة تركيز المادة وإيجاز العبارة ؛ وكنت بين هذا التركيز وذاك الايجاز مقيدا إلى عجلة المؤلف – على حد تعبير أستاذنا الدكتور زيادة – فلم أسمح لنفسي بالابتعاد عن النص إلا فى حالات الضرورة القصوى . أما أسماء الأعلام المفعم بها الكتاب فقد ترجمتها حسب نطقها فى لغاتها الأصلية ؛ ولكي لا يلتبس على القارئ قراءة الاسم ، وضعت مقابل الترجمة الاسم بالحروف اللاتينية . وقد ذيلت الترجمة ببعض الهوامش توضيحا لبعض ما قد يخفى على القارئ العربى ؛ ثم أنى أضفت إلى ثبت المراجع فى نهاية الكتاب بعض المؤلفات الغربية التى ظهرت حديثا وتعالج فصلا أو أكثر من فصول الكتاب التسعة ، علاوة على الكتب والترجمات والمقالات العربية التى يستفيد القارئ من الرجوع إليها فائدة محققة .

وإنى – آخر الأمر – لمدين بالشكر العميق للاستاذ كوپلاند لمده إياى بنبذة عن تاريخ حياة المؤلف . كما أنى مدين للكثيرين من الزملاء والأصدقاء للمعونة القيمة التى قدموها إلى بشكل أو بآخر ، وأخص من هؤلاء بالذكر صديقى الدكتور محمد عبد المعز نصر الذى قضيت معه الساعات الطوال فى مناقشة الكثير من غوامض الكتاب ، وشقيقى محسن الجوهرى الذى قرأ الترجمة العربية وقوم الكثير من عباراتها .

عبد الحميد حمدى محمود

الاسكندرية – يناير سنة ١٩٥٨

مقدمـــة المؤلف

إن أى تقسيم للتاريخ إلى عصور أو فترات لهو تقسيم غير طبيعى ، وكلما زاد التقسيم دقة ، كلما بعد عن أن يكون طبيعيا ، فكل حدث تاريخى هو نتيجة لعدد لا يحصى من الأسباب ، وهو بالتالى نقطة بداية لعـدد لا يحصى من الآثار المترتبة عليه . فاللغة والفكر ونوع الحكم والسلوك والعادات — كل هذا يطرأ عليه تغير تدريجى غير محسوس ، حتى لنستطيع القول بأن كل عصر هو مرحلة أنتقال للعصر الذى يسبقه ، ولا يمكننا فهمه فهما تاما إلا إذا نظرنا إليه على أنه وليد الماضى ووالد المستقبل . وبالمثل نجد أنه فى الحالات التى تتلاشى فيها الفروق بين نوعى المملكتين الحيوانية والنباتية تبدو لنا فكرة «النوع» شيئا من اختراع الذهن ، ومع ذلك يظل عالم الأحياء على استعداد للدفاع عن فكرة النوع . وكذلك يعتقد المؤرخ أن التمايز بين مرحلتين حضاريتين حقيقة تبرر اطلاق أسماء مختلفة تميز المرحلة عن الأخرى . ويحدث بين الحين والحين فى تطور المجتمع الواحد أو المجموعة من المجتمعات ، أن تأتى فترة اتزان تستقر فيها النظم بحيث تلائم حاجات الناس الذين يعيشون فى ظلها ، ويرضى الناس كل الرضى عما تزخر به عقولهم من أفكار ، ويشعر الساسة والفنانون والشعراء أنهم يؤدون رسالاتهم خير الأداء قولا وعمـــلا ، معبرين عن الآمال المشتركة لسائر

المجتمع ؛ عندئذ يبدو المرء سيد مصيره ، ويكون الطابع السائد هو التفاؤل المعقول والتسامى والرضا والأمل . وهنا يشيع ما يشعرنا بأننا وجها لوجه أمام حالة نضج فى العقيدة وفى النظام الاجتماعى .

إن هذه «الفترات» نادرة حقا غير أننا إنما ندرس التاريخ من أجل تفهمها ؛ وكافة حظوظ الانسانية وأقدارها الأخرى لا تعدو أن تكون مقدمة أو خاتمة . ونحن نعنى بقولنا « فترة » أو « حقبة تاريخية » عددا من السنين ، يكون فيها هذا الاتزان والاتساق فى أوجه النشاط ، وهذا التوافق بين الواقع والمثالية ، قد مر فى دور التكوين ثم النضج ثم الزوال .

ويمثل تاريخ العصور الوسطى معنى الحقبة التاريخية أصدق تمثيل فهى العصور التى تصل بين العالم القديم والعالم الحديث ؛ ولا شك أنها لم تكن مجرد فترة انتقال من عالم إلى آخر ، ولو أن عبقرية مؤرخ مثل جيبون (Gibbon) قد وصفت لنا تلك الفترة بأنها كليلة طويلة من الجهل والتخبط ، أنقذ الناس من وعثائها شعاع باق من حضارة قديمة .

بدأت تلك العصور بانفصال لا إرادى عن القوة التى كانت تمثل فى القرن الخامس الميلادى حكمة اليونان وعظمة روما ؛ ثم انتهت برجعة مشوقة إلى الفن والأدب القديم وكأنها رجعت إلى أرض الوطن ! ولكن الفترة لم تكن مجرد اغتراب ، فعلماء عصر النهضة هدموا بقدر ما أرادوا أن يؤسسوا ، فأزالوا حضارة لإعداد المكان لحضارة أخرى وكان لا مناص من إعادة النظر فى القواعد القديمة للفكر والسلوك . .

وفى تاريخ كافة انصاف الحقائق ، يحين الوقت الذى تقف فيه أنصاف الحقائق هذه حوائل منيعة فى سبيل البحث عن الحقيقة الكاملة . ولكن ينبغى ألا يمنعنا هذا من الاعتراف بقيمة نصف الحقيقة كدليل مرشد لاولئك الذين كانوا أول من أكتشفها ، كما يجب ألا نقع فى الخطأ الذى شاع بين كافة المصلحين ، بافتراضنا أنهم قد أدركوا كل الحقيقة عندما يؤكدون أهمية النصف المغفل ، فأرازموس (Erasmus) كان الحق فى جانبه ؛ ولكن الحق أيضا كان فى جانب توما الاكوينى (Thcmas Aquinas) . وكان لوثر (Luther) على طريقته الجافة نبيا ؛ غير أن القديس برنارد أيضا كان صاحب رسالة للانسانية .

على أن الحضارة الوسيطة كانت حضارة ناقصة من وجوه ، وكانت مقصورة على حلقة ضيقة من أصحاب العقول الممتازة ، إلا أنها إذا قيست بما خلفته من ذكريات ومآثر حميدة للعالم الحديث ، كانت خليقة بمستوى حضارات العصور الذهبية السابقة لها واللاحقة بها ؛ فقد أينعت وسط بيئة فجة شاعت فيها نزوات ضارية ومطامع مادية ، بيئة ساورتها حمم بركانية لطبيعة بشرية بدائية ، والأحداث التى سجلها التاريخ الوسيط غالبا ما كانت تنذر بالصراع العنيف المرير ، وضروب الاضطهاد الدينى ، والجرائم والغزوات التى بررها إفكا وكذبا التظاهر بمقصد أدبى . والحقيقة هى أنه ما من حضارة إلا ولها جانب مفصل من اليسير التعريض به ونقده .

على أية حال ، ينبغى ألا نحكم على عصر من العصور بما يقع فيه من الجرائم والمخازى ؛ فنحن لا نفكر فى الاثينيين على أنهم الشعب الذى انقلب على بركليس ، والذى حاول استعباد صقلية ، والذى حكم بالموت على سقراط ، بل على العكس نقدر الأثينيين بأمجادهم ومفاخرهم وبطولتهم وأعمالهم الباقية . ومن ثم يتعين علينا أن نقيس الدول الوسيطة بنفس المقياس ، ونحكم عليها بفلسفتها وقانونها وأشعارها وفنها الهندسى ، وبما قدمته لنا من أمثلة ونماذج لحنكتها السياسية ومعتقداتها المقدسة . وسنجد فى تلك الميادين أننا لسنا بصدد ضروب من البطولة التى تظهر فجأة لتضيء عصرا همجيا بين الحين والحين . إن مآثر العصور الوسطى كانت فى سموها ثمرة طيبة من ثمار النظر العميق ، ثمرة للمثابرة وتركيز الجهود ، ثمرة إنكار النفس فى خدمة الانسانية والخالق ؛ وبعبارة أخرى نبتت ثمار هذه المآثر ونضجت فى تربة وجو مجتمع متمدين .

الفصل الأول

سقوط الامبراطورية الرومانية

يبدأ التاريخ الوسيط بالانهيار الذى حل بالامبراطورية الغربية وبخضوع العالم اللاتينى لغزاته الجرمان ، وكانت أحدث الولايات التى تأثرت بتلك الكارثة هى بريطانيا التى كانت حتى ذلك الحين تخضع للنفوذ الرومانى لفترة تربو على الثلاثة قرون . وبالنسبة لايطاليا وأسبانيا وغاله كان تغير الحكام فيها لا يعنى سوى تقلص النظم التى تقبلها الناس فى بادئ الأمر على غير رغبة منهم ، ثم أضحت بمرور الزمن مقبولة باعتبار أنها جزء من النظام الطبيعى . وكانت هناك مساحات واسعة من أوربا خارج نطاق الولايات التى جلا عنها الرومان ، إذ لم يحدث أنهم دخلوا إيرلنده وأسكنديناوه أو روسيا ، كما أنهم كانوا قد فشلوا فى أخضاع أسكتلنده والجزء الأكبر من ألمانيا الحديثة . غير أن الولايات التى أصطبغت بالصبغة الرومانية ظلت القوة الفعالة فى التاريخ الأوربى لفترة طويلة ، فعلى أطلال الامبراطورية الرومانية ظلت هذه الولايات نبراس الحضارة فى العصور الوسطى . أما عن مدى اقتباس التيوتون (١) المنتصرين من حضارة أهل الولايات المنهزمين

---

(١) اشتقت الكلمة «تيوتون» (Teuton)من الكلمة الالمانية القديمة «دويتسك» (Duitisk) ومعناها « الوطنى » أو « القومى » المترجم

فسألة لا تزال موضع الجدل ، لان درجة التأثير الرومانى وطبيعته على الحكام الجدد اختلفت فى كل مقاطعة عن الأخرى ، فضلا عن اختلافها فى الأجزاء المتعددة للمقاطعة الواحدة . فالاقتباس إذن حقيقة ثابتة ولكنها تجلب الحيرة فى جانب من جوانبها ؛ هذا الجانب هو : هل الأمر - والحالة هذه - أمر بقاء الأصلح ؟ إن ضروبا من التصدع المؤلم قد ظهرت واضحة فى نظام اجتماعى انهار تحت ضغط الكوارث التى نزلت به ، ومن الطبيعى أن نتحدث عن هذا الانهيار النهائى وكأنه قضاء السماء أو حكم الحوادث ؛ ولكن يتحتم علينا أن نقيم الدليل على أن الحرب امتحان دقيق لقياس القدرة . ولما كان من الحمق أن يقتتل الخصمان ليعرف القاضى البرئ من المذنب كذلك لا ينبغى أن تقرر أحكام التاريخ على الدول بإجراء مثل هذا .

إن الأسباب المباشرة الواضحة التى أودت بالإمبراطورية الغربية هى أسباب عسكرية وإدارية ، ترجع إلى نقائص وعيوب فى نظام الجيش وفى نظام الموظفين الاداريين . ولكن هل كانت هذه العيوب والنقائص هى أعراض شرور استشرت عامة بين مختلف مراتب وطبقات المجتمع ؟ إن علينا أن نتعمق فى تحليل الحقائق قبل أن نجيب إجابة مرضية على هذا السؤال .

إن بداية ونهاية تلك الكارثة التى حلت بالامبراطورية هى الاغارات الموفقة التى قام بها الجرمان على إيطاليا ، فقد

صدع القوط الغربيون (Visigoths) بزعامة ألارك (Alaric) فيما بين سنة ٤٠١ و ٤١٠ نفوذ الحكومة التي كانت تحكم باسم الامبراطور الضعيف هونوريوس (Honorius) كما قوضوا كفايتها . ودمر القوط الشرقيون (Ostrogoths) بقيادة ثيودرك (Theodoric) آخر رمز لسلطان الامبراطورية فى إيطاليا (٤٨٩ —٤٩٣م) . وكان من الجلى بعد هزيمة أدوآكر (Odoacer) على يد ثيودرك أن الولايات الغربية لن تعود إلى الاعتراف مرة أخرى بامبراطور ينصب فى رافنا (Ravenna) رغم أنه كان لا يزال هناك احتمال قيام القسطنطينية باستعادة هذه الولايات وتنظيمها مرة أخرى . ولكن هذه الفرصة قد ضاعت حينما عبر اللومبارديون جبال الالب عام ٥٦٨ م وأنقضوا على وادى نهر البو (Po) فمن البداية إلى النهاية كانت إيطاليا مفتاح الغرب ، والصدمات المتتالية التى منى بها النفوذ الامبراطورى فى إيطاليا ترجع كلها لسبب واحد ، فالأقوام الجرمانية الثلاثة المغيرة جاءت جميعها من الدانوب ، ولم تكن الضفة الرومانية لهذا النهر العظيم منيعة التحصين ، كما كانت هناك سياسة خاطئة سمحت للأقوام التيوتونيين بالاستقرار فى ولايات الدانوب ولم يقلل من خطر تلك الأقوام كونهم حلفاء للامبراطورية (Foederati) . ولقد نجحت إغارات القوط الغربيين — التى كانت فى الواقع حاسمة — لأن استحكامات الامبراطورية الغربية كانت قاب قوسين أو أدنى من الانهيار ، ولأن الجيوش الرومانية لم تكن تواجه قوات تزيد عليها فى العدد فقط ، بل كان يسرى

فيها الشلل بسبب أحقاد وتنافس السياسيين ، كما كانت منقسمة على نفسها من جرّاء عصيان القادة الذين كانوا يطمعون فى اعتلاء عرش الامبراطورية . ولم يكن من الممكن اصلاح أضرار الكوارث الأولى لأن الجهاز الحكومى كله كان قد توقف عندما شلت اليد التى كانت توجهه فى راڤنا ، ثم أن الولايات الأخرى التى كانت حتى ذلك الحين تعتمد على إيطاليا غدت كالأطراف التى بترت من أصلها . حقا لقد قام هنا أو هناك زعيم محلى رفع راية المقاومة ضد الجرمان ، ولكن جزءا كبيرا من أهل الولايات عقدوا صلحا بأحسن شروط استطاعوا الحصول عليها .

ومن الواضح أن الخطأ الأساسى الذى وقع فيه الرومان كان ذلك الاتساع الذى لامبرر له فى الرقعة التى انبسط عليها سلطانهم . ولقد أدرك هذه الحقيقة أجسطس نفسه مؤسس الامبراطورية ، ولكن حتى فى أيامه كان قد فات وقت التراجع ، ولم يكن بوسع أجسطس سوى الاعتراض على أية فتوحات جديدة . وإذا ألقينا نظرة على حدود الامبراطورية نجد أنها كانت تشمل كافة سواحل البحر الأبيض المتوسط وجزءا كبيرا من الأراضى فى الجنوب والشرق والشمال ، وبذلك كانت الامبراطورية مثقلة بثلاثة حدود ذات امتداد عظيم ؛ أثنان منها وهما الحدود الأوربية والحدود الأسيوية كانتا مصدر قلق مستمر وتطلبتا إقامة استحكامات حربية منفصلة ، ولكى لا تهمل الرقابة على هذه الحدود أو تلك كان من المعقول أن تخول السلطة لامبراطورين ،

أحدهما فى الشرق والآخر فى الغرب . وكان دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥ م) هو أول من أختط هذه الخطة ومنذ عهده أخذت مشروعات تقسيم الامبراطورية تلوح فى الأفق ، وكان من الممكن أن يتم ذلك لو لم تثبت التجربة أن التقسيم سيؤدى بطبيعته إلى حروب أهلية بين الامبراطورين . وعقب وفاة الامبراطور ثيودوسيوس العظيم فى سنة ٣٩٥ م أجريت تجربة هـذا المشروع المحفوف بالمخاطـر ، إذ سمح لولديه أركاديوس (Arcadius) وهـونوريوس (Honorius) بأن يقتسما الامبراطورية ، ولكن خط التقسيم روعى فيه تلافى الاحقاد العنصرية أكثر مما روعيت فيه الاعتبارات الحربية . وكان هـذا الخط يمتد من وسط الدانوب قـرب بلغراد حتى نقطة تقرب من دورازو (Durazzo) على الساحل الأدرياتى ومن هنـاك إلى خليج سدرا (Sidra) وتقع شرق هـذا الخط منطقة تسود فيهـا الحضارة الاغريقية حيث الولايات التى تتطلع إلى الاسكندرية وأنطاكية والقسطنطينية باعتبارها عواصمها الطبيعية . أما غرب هذا الخط فكانت اللاتينية هى اللغة السائدة فيه ، وقد نحت الطبقات العليا من المجتمع منحى الأرستقراطية الايطالية .

هذا التقسيم الذى قام على أساس القومية لم يضف إلا صبغة قانونية على انقسام كان موجودا منذ أمد بعيد ، ولكن هذا التقسيم كان كارثة على الدفاع عن حدود الدانوب الذى اضحى موزعا بين الحكومتين . وكانت حكومة القسم الشرقى

تعتبر شبه جزيرة البلقان الفقيرة ذات أهمية ثانوية ، وواجهت مشكلة الدفاع من وجهة النظر الأنانية المحضة فتركت بلا حراسة الطرق المؤدية من الدانوب إلى إيطاليا . وقد أقدم ستليكو (Stilicho) القائد العظيم الذى كان يحكم الغرب باسم الامبراطور هونوريوس — على مواجهة هذا الخطر بالتدخل فى شئون شبه الجزيرة بل وفى الدسائس السياسية التى كانت تجرى فى القسطنطينية . ولم ينجح ستليكو إلا فى كسب تحالف غير وثيق مع القوط الغربيين ، وفى جلب حقد الامبراطورية الشرقية الدائم عليه ، فترك منفردا ليواجه الغزاة الأوائل لايطاليا وقد استمر النفور والتباعد بين البلاطين الامبراطوريين بعد سقوط ستليكو المبكر . وأنهارت الامبراطورية الغربية بعد خيانة حليفتها الوحيدة وتحت ضغط الهجمات التى وقعت فى وقت واحد على طول الحدود الأوربية .

لقد قيل أن الجيوش الرومانية فى القرن الخامس لم تكن تضارع فى القوة وحسن النظام مثيلاتها فى العصور السابقة . ومهما يكن من الأمر فقد استطاعت تلك الجيوش أن تبلى بلاء حسنا عندما تلاقت على قدم المساواة مع أشد الجيوش الجرمانية مراسا فى الحرب . ولم تكن هزيمة الجيوش الرومانية — عندما كان عليها أن تواجه العدو فى الموقعة الأخيرة — ترجع إلى نقص فى المقدرة الحربية ولكنها ترجع إلى افتقار تلك الجيوش إلى الأعداد الكافية وإلى العاطفة الوطنية .

كانت الجيوش فى ذلك الحين تضم بين صفوفها كثيرا

من الجرمان الذين زاد عددهم عن نصف القوة المحاربة ، وكانوا يعتبرون زهرة العسكرية الرومانية . وقد أظهر الكثيرون من هؤلاء المرتزقة الازدراء علنا للرومان وكانت عواطفهم مع الأعداء الذين كانوا يتناولون مرتباتهم لمحاربتهم . أضف إلى هذا أن كل جيش — مهما كانت العناصر التي يتكون منها — كان ينزع إلى أن يكون طبقة وراثية تجمع بينها روح اتحادية قوية ، ولكنه لم يكن يحترم أى سلطة سوى سلطة قائده . ولم يكن للجنود أى مصالح مدنية ولكن كانت لهم مظالم دائمة ضد الامبراطورية ، فكل أزمة سياسية توحى إليهم بفكرة التمرد وعلى رأسهم القائد ، وذلك للحصول على متأخراتهم من الأجور والمنح حينا ، ولتولية مرشحهم على العرش أحيانا . لقد كان هذا الفساد قديم العهد يرجع إلى القرن الأخير من الجمهورية عندما جعل ماريوس (Marius) الخدمة العسكرية حرفة ليضمن كفاءة الجند الذين تحت امرته . وقد توسع خلفاء دقلديانوس فى ذلك النظام إذ كلما أزداد العنصر الجرمانى فى الجيوش ، كلما تضاءل العنصر الرومانى حتى ظهرت أوخم عواقب ذلك النظام فى عامى ٤٠٦ و ٤٠٧ م فقد أعقب الإغارات الجرمانية على إيطاليا وغالة قيام كل من قائدى بريطانيا والرين بالمناداة بنفسه امبراطورا على العرش وبذلك أصبح العالم الرومانى فى الغرب منقسما على نفسه بسبب الحروب الأهلية فى الوقت الذى كان الاتحاد فيه ذا أهمية قصوى ؛ ومن ثم وقع الحدث الغريب إذ دخل القوط الغربيون —

الذين كانوا لا يزالون محملين بالغنائم والأسلاب من روما — بلاد غالة بدعوة من الامبراطورية ليحاربوا جيوش الامبراطورية !

لقد سبق أن أدرك الحكام مشكلة نقص تعداد الجيوش الرومانية ولكنهم لم يقدموا العلاج الناجع . قيل أن دقلديانوس قد زاد تعداد الجيوش إلى أربعة أضعافه ، وفى القرن الرابع أصبحت أكثر كثيرا مما كانت عليه أيام يوليوس قيصر وأجسطس . غير أن قنسطنطين أعاد تنظيم وسائل الدفاع عن الحدود ليقتصد أكبر عدد ممكن من الرجال . وعلى عهد هونوريوس نجد أنه لم يكن فى الاستطاعة الدفاع عن أحدى المناطق الحيوية إلا بسحب قوات من منطقة أخرى . أن صعوبة زيادة الاعداد كانت صعوبة مزدوجة ؛ فأولا : كان الجيش مكونا من المرتزقة ، وكانت الضرائب باهظة جدا لدرجة التعجيز حتى قل المتحصل منها ، وثانيا : كان من العسير التجنيد من بين أهل الولايات ، إذ أن المبدأ القديم الذى يفرض على الجميع الخدمة العسكرية قد ألغى أيام ڤالنتنيان الأول (٣٦٤ — ٣٧٥ م) ورغم أن التجنيد الاجبارى كان لا يزال ساريا على بعض الطبقات فإن الحكومة رأت أنه من المناسب منع تجنيد أولئك الذين يساهمون بقسط وافر فى الضرائب . وكان كل مواطن مطالبا بحكم القانون بالاشتراك فى الدفاع عن الحصون والمعاقل المحلية ، غير أن استعمال الأسلحة أصبح شيئا غير مألوف ، وأصبحت فكرة الخدمة العسكرية كواجب وطنى فى خبر كان حتى أن ستليكو — أيام وجود الجرمان فى إيطاليا —

فضل اتخاذ اجراء اليائس بتجنيد العبيد على أن يلجأ إلى الطريقة الواضحة وهى المناداة بالتعبئة العامة .

وهكذا نجد أن المشكلة التى تواجهنا كانت مرضا اجتماعيا أكثر مما كانت ضعفا إقتصاديا ؛ فالامبراطورية ولا شك كانت شكلا معقدا باهظا من أشكال الحكومات التى فرضت على مجتمع كان يقف عند مرحلة بدائية من مراحل التطور الاقتصادى . وقد أدت الوسائل البربرية فى جمع الضرائب والطرق الفاسدة التى أتبعتها الطبقة الحاكمة إلى زيادة العبء لدرجة أن خزائن البلديات فى الولايات قد أفلست ، كما أدت الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى من الرأسماليين إلى القضاء عليهم قضاء مبرما .

لهذا السبب ولأسباب أخرى كان عدد سكان الولايات القديمة آخذا فى التناقص أو باقيا على حاله دون زيادة . ومع ذلك كانت لا تزال هناك ثروة عظيمة فى الامبراطورية وكان فى استطاعة كبار ملاك الأراضى فى الولايات أن يعدوا جيوشا كبيرة من بين أتباعهم كلما تراءى لهم ذلك . لقد كان الفساد الحقيقى إذن فسادا أخلاقيا وهو ضعف العاطفة الوطنية .

اننا لا نعنى بذلك أن مستوى الاخلاق فى الحياة الخاصة قد تدهور عما كان عليه فى الماضى ، فذلك أمر بعيد الاحتمال إذا ما تذكرنا أن المسيحية إذ ذاك كانت العقيدة السائدة فى الامبراطورية ؛ ذلك لأن المسيحية فى أسوأ وأضعف درجاتها قد عنيت أشد العناية بالواجبات الاخلاقية أكثر من عناية

أى عقيدة أخرى من العقائد القديمة . والفرد من أهل الولايات كان كائنا خلقيا أكثر مما كان القوطى أو الوندالى . أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد خرافة أن يقال عن كل جنس منتصر أنه عفيف ، مقتصد ، عادل ، يحترم القانون ؛ أو أن يقال إن الهزيمة فى الصراع من أجل الوجود هى أعراض الرذائل التى هى نقيض فضائل المنتصر ، فالاغريق الذين أستسلموا لفيليب والاسكندر كانوا من نواح عدة يمتازون خلقيا على الفرس الذين انتصروا عليهم فى موقعتى سلاميس وپلاتيا . ومن الجائز أن تنبت الأخلاق الخاصة والأخلاق السياسية من جذر واحد ، وتثمر الأولى بينما تذوى الثانية . وقد يكون هذا طبيعيا ، فالطبيعة الانسانية نادرا ما تنمو النمو الواحد فى كافة الاتجاهات . والناس الذين يتركز اهتمامهم فى التنظيم الصحيح لعلاقاتهم بجيرانهم وأصدقائهم وعائلتهم قد يغفلون عن المجتمع الأكبر الذى يضم دائرتهم الخاصة . لقد كانت هناك أعذار خاصة تعلل بها الرومانى من أهل الولايات لكى يظل غير حافل بالدولة التى لها عليه حق الولاء ليس باسم القومية أو الدين بل باسم العقل والخير العام ؛ فالولاء بالنسبة له لا يمكن أن يكون إلا الاعتقاد الذهنى . ولكن ما لم يكن فى استطاعة الرومانى الدخول فى زمرة ذوى الامتيازات فى الجيش أو كبار الموظفين المدنيين ، فقد انعدمت لديه الفرصة لدراسة المسائل السياسية والادارية التى تتصل بها رفاهيته اتصالا وثيقا ولو عن طريق غير مباشر . ولم تعرض الآراء السياسية

للمواطن العادى إلا فى ثوب الأدب القشيب . والأدباء والكتاب الذين كانوا يفوزون بأكبر قدر من الاعجاب قد علموا هذا المواطن أن يتحسر على النظم الجمهورية التى طال عليها العهد وصارت نسيا منسيا . أما ضروب الحماسة التى اكتسبها من دراساته للقديم فلم تصححها تجاربه فى الحياة اليومية . فإذا كان الرومانى من أهل المدن فهو ممنوع قانونا من تغيير محل إقامته ، بل ومن التنقل فى أنحاء الامبراطورية خشية التهرب من جامع الضرائب ، وإذا كان من ملاك الأرض فى الأقاليم فهو يعيش فى مجتمع قائم اقتصاديا على أساس الاكتفاء الذاتى وبذلك فهو إقليمى إلى أبعد حد . وأنواع الشخصيات التى تطورت فى مثل هذه الظروف لم تكن تعوزها السمات المحبوبة والجديرة بالاعجاب ، فغالبا ما كان الرومانى الثرى من أهل الولايات عالما وخبيرا فى الفن والأدب وكاتبا ومحدثا لبقا ، وملاحظا بصيرا بعالمه الصغير وزوجا وأبا مثاليا رقيق الجانب لمن هم دونه وودودا لأصدقائه . وأحيانا كان يجد فى الدين أو الفلسفة ترياقا لتفاهة الحياة اليومية ، وكان يثور على المادية التى يتصف بها أقرانه وعلى جشع وظلم حكامه . ولكنه يئس من إقامة جسر على الهوة التى تفصل بين الامبراطورية كما يراها وبين الكومنولث المثالى — كما جاء فى كتاب القديس أجسطين «مدينة الله» أو «الجمهورية العالمية» — التى رأى فيها معلموه أنها محط الآمال البشرية . لقد مال بالأحرى إلى أن يبحث عن أقرب مخبأ — كما فعل الرجل العادل فى إحدى

كتب أفلاطون — وأن يغطى رأسه وأن ينتظر فى صبر انقشاع العاصفة الهوجاء عاصفة ضروب العنف والمظالم .

إن من العسير إدانة مثل هذا السلوك إذا ما تذكرنا التباين الهائل بين ضعف الفرد وقوة النظام الاجتماعى الذى يتغلغل فى مرافق المدنية نفسها . ولكن هذه الروح التى تنطوى على التسليم بما لا يعقل — كالاعتقاد بأن السيئ مستحيل تقويمه بالاصلاح السديد — هذه الروح إنما يكمن فيها خطر على المجتمع أكبر من الخطر الذى يكمن فى عدم اكتراث الأنانى أو الطائش . وعندما ينادى الزعماء الطبيعيون للمجتمع بأنهم يائسون من المستقبل ، تنتشر القدرية (Fatalism) انتشار الوباء بين عامة الناس ويخفت السخط والتذمر حتى ينعدما . ولا ينتهى الشر عند هذا الحد ، فأصحاب المثل العليا يتحملون نصيبهم جزاء ازدرائهم للواقع ليس من ثرواتهم وحياتهم وحسب ، بل ومن تراثهم الفكرى . وكما تتدهور الحكومة ما لم ترجع فى مزاولتها لشئون الحكم رجوعا مستمرا إلى مبادئ العدالة ، فإن المدينة الفاضلة (Utopia) — مهما كانت عظمتها — تتلاشى بالمثل من ذهن المؤمن بها ما لم يستمر فى مقارنة مثلها العليا بالحقائق ، وحينا لا يعود يجد فيها الجواب عن المشكلات التى تطرأ من التجارب العادية . فإذا اتسعت الهوة بين الحياة العملية والحياة النظرية ، غدا المفكر النظرى لا يعرض لنا إلا المبتذل المطروق من الآراء وأضحى الرجل العادى أشد إعتقادا فى أن يقبل الحياة كما هى .

قد يساعدنا هذا التحليل على تفهم السبب فى أن الامبراطورية الرومانية فى الغرب — قبيل انهيارها — قد اكتسبت مظهر الدولة شبه المتبربرة . فى تلك البقاع التى استقر فيها مؤخرا المستعمرون من التيوتون قد تفسر الظاهرة كنتيجة للمحاولات العنيفة لتمدين أقوام صعبة المراس . غير أنه حتى فى أعماق أقدم الولايات لم تكن الاحوال إلا أحسن قليلا ، فالقانون والعرف قد تآمرا على هدم الآراء والمبادئ التى نعتبرها رومانية فى جوهرها ، وخضع المدنى فى ذلك الحين للسلطة العسكرية وتصدع سلطان الدولة بازدياد السلطات القضائية الشخصية ، وتحدت هذا السلطان البطانات شبه الاقطاعية التى كانت تلتف حول أصحاب النفوذ . ثم أن المساواة فى الحقوق المدنية قد حل محلها نظام عقيم يهب الامتيازات لطبقة ويضع الأعباء على طبقة أخرى ، وقد توقف القانون عن أن يكون ذلك التطور المنتظم للمبادئ العامة ، وأصبح مجموعة من الأوامر المتضاربة غير المدروسة . لقد أستشرى الفساد من جراء اهمال أولئك الذين كانوا أول من يعنيهم الأمر ، حتى أنه إذا كان لأوربا أن تتعلم مرة أخرى الدروس السامية التى عاشت روما لتلقنها للعالم لوجب أن تكون الخطوة الأولى هى إزالة الحكومة المختلطة الأجناس التى كانت لا تزال تطالب بالولاء لنفسها باسم روما . لقد كان فى حوزة أهل الولايات فى القرن الخامس الكتابات التى دونت فيها تلك الدروس ، ولكنها لا تعدو أن تكون رموزا تشير إلى ماضى غير مفهوم . إن الأمر كان يحتاج

إلى تدريب طويل فى مدارس فكرية جديدة فى ظل نظم جديدة من الحكم ، قبل أن يستطيع العقل الأوربى الاتصال مرة أخرى بالروح الرومانية القديمة .

إن الخدمة الجليلة التى أداها الجرمان كانت عملية تدمير ؛ وهم بعملهم هذا قد مهدوا الطريق للرجوع إلى الماضى وكانت مجهوداتهم الأولى فى إعادة البناء مجهودات قيمة كذلك ، طالما أن مشقة العمل ورداءة الناتج قد أحيتا احترام الناس لمهارة روما الممتازة . وأخيرا نجح الجرمان فى ذلك الفرع من السياسة الانشائية حيث فشلت روما فشلا ظاهرا ، فالممالك الجديدة التى أنشئت على أيديهم كانت أصغر وأضعف من الامبراطورية الغربية ، ولكنها خلقت فرصا جديدة لتطور الفردية ، وجعلت من الممكن أن يُضفى على الحقوق المدنيـــــة وظائف فعالة ومسئوليات أدبية . وكان من الواضح لأولئك الذين أقاموا تلك الدول وعاشوا فى ظلها أنها كانت تعانى كثيرا من العيوب ؛ وقد استمر المثل الأعلى فى تكوين امبراطورية تشمل العالم بأسره وتدعم السلام والأخوة بين بنى الانسان ، اســـتمر يراود مخيلة الناس فى العصور الوسطى كاحتمال بعيد التحقيق . ولكن الذى حدث فى هذه الحالة كما يحدث فى كثير من الأحيان أن ما كان يعتبر ذكرى إنما كان فى الحقيقة أملا ، وكانت أوربا تتقدم نحو نوع من الوحدة أسمى من تلك التى أندثرت .

الفصل الثانى

الممالك الجـــــــرمانية

إن الدول الجرمانية التى قامت على أنقاض الامبراطورية الرومانية فى الغرب قد أسستها عشائر ومجموعات من العشائر جاءت من كافة أنحاء ألمانيا ، تحت ظروف من المكان والزمان مختلفة أشد الاختلاف. لقد توقعنا أن نجد — بل قد وجدنا فعلا — اختلافات لا حدّ لها من التفاصيل فى قوانين تلك الدول وفى مميزاتها الاجتماعية وطرق حكمها . ولكن من وجهة النظر الشاملة تنضوى تلك الدول تحت فئتين ، لا من حيث أوجه التشابه العنصرى بينها ، بل من حيث علاقاتها بالنظام الاجتماعى الذى غيرته تلك الدول .

والفئة الأولى من هذه الممالك قد تأسست من وراء ستار وضع تصورى أسبغ عليه صفة قانونية ؛ فالقوط الغربيون والقوط الشرقيون والبرجنديون ادعوا بأنهم حلفاء الامبراطورية وحظوا فى وقت من الاوقات بموافقة القسطنطينية على استقرارهم داخل حدود الامبراطورية ، وقد قبل أو اغتصب ملوكهم القاب الاداريين الامبراطوريين ، وظهرت على قطع نقودهم صور الامبراطور المتربع على العرش إذ ذاك ، ثم أنهم أرخوا منشوراتهم بأسماء قناصل السنة وتباهوا بشتى الوسائل الأخرى بخضوعهم الاسمى باعتباره الأساس القانونى لسيادتهم الفعلية .

على أن هذا الوضع لم يمنعهم من حكم ممتلكاتهم الجديدة على النمط التيوتونى الحقيقى بواسطة مندوبين ملكيين يديرون أملاك الدولة ، وحكام عسكريين ، مثل الأدواق والكونتات .. الخ ، وكانوا يحكمون المناطق الادارية حكما مطلقا . ولم يكن يتردد أكثر أولئك الحكام هوادة ولينا فى مصادرة الاملاك بالجملة من أجل تزويد جيوشهم بما تحتاج إليه ؛ وكانت القاعدة المعتادة هى الاستيلاء على الثلث أو الثلثين من ضيعة المالك الكبير لفائدة المهاجر التيوتونى . أضف إلى هذا شواهد كثيرة تدل على أن أهل الولايات وجدوا الحياة فى ظل النظام الجديد مقلقلة غير مأمونة العواقب ؛ فالأغنياء كانوا عُرضة لحقد النمّام الكاذب والقاضى الجشع ، وكثيرا ما تعرض الزراع للاضطهاد وغالبا ما جردوا من البقية الباقية من حريتهم فتحولوا بذلك إلى العبودية التامة . ومع ذلك فمن بعض الأوجه الأخرى كان الغزاة من مثل هذا الطراز متسامحين مرنين ، تركوا لأهل الولايات قانون روما المدنى ، بل وقننوه للاحتياط ضد التعديلات الغير معتمدة ، فالقانون الرومانى للبرجنديين (Lex Romana Burgundionum) والقانون القوطى المعروف بملخص ألاريك (Breviarium Alarici) (١) لا يزالان يقومان شاهدين على تلك السياسة . لقد أدرك أولئك

---

(١) هذا القانون هو مجمل القانون الرومانى ، جمع أيام الأرك الثانى ملك القوط الغربيين (٤٨٤ – ٥٠٧) ليتعامل بمقتضاه القوط الغربيون . المترجم

الغزاة ضرورة إجبار الجرمان وأهل الولايات على السواء على احترام الحقوق الأولية للملكية والفرد ، فيعزى إلى كل من ثيودرك (Theodoric) الزعيم القوطي الشرقي وجوندوباد (Gundobad) الزعيم البرجندي ، قوانين جنائية جديدة مستمدة كلها أو بعضها من الشريعة الرومانية . ولم يكن مثل أولئك الحكام قانعين بمجرد الادعاء بالنظر نظرة المساواة إلى كلتا الطبقتين من رعاياهم ، فكثيرا ما عهدوا بمناصب رئيسية ذات مسئولية إلى طبقة ممتازة من أهل الولايات. وقد شاءت الأقدار أن تعتنق الاجناس الرئيسية في هذه المجموعة الأولى المسيحية على المذهب الأريوسي الذي نبذه رعاياهم ومقتوه أشد المقت . ومع ذلك فقد أظهر كبار ساستهم تسامحا حيال المذهب الكاثوليكي المنافس لمذهبهم ، بل وأسبغوا حمايتهم على الأساقفة الكاثوليك الذين كانوا يعتقدون في قرارة نفوسهم أن أولئك الحكام أسوأ من أحط الوثنيين ، ولكن هذا التسامح من جانب السياسيين لم يكن إلا مثلا من فطنتهم وبعد نظرهم .

لقد كان عدد الغزاة يقل كثيرا عن عدد سكان الولايات ، ومن الناحية الاقتصادية لم يكن من مصلحة الحكام الجرمان أن يسيئوا بلا مبرر معاملة أولئك الذين كانوا موضع استغلالهم . غير أن خيرة أولئك الحكام درسوا عن كثب نظام الامبراطورية ، أحيانا كضباط في خدمة الامبراطورية ، وأحيانا كجيران للولايات المزدهرة في السنين التي سبقت الكارثة الكبرى .

وغالبا ما خلقت فيهم معرفتهم بالنظم الرومانية بعض الاحترام أو التحمس للدولة الرومانية ؛ فقد قال أتولف (Athaulf) القوطى الغربى : «كانت رغبتى فى الصغر هو محو اسم روما واخضاع كل ما يمت بصلة إلى الرومان تحت حكم القوط ولكن علمتنى التجربة ما لم أكن أعلم ، فالقوط برابرة ليس لهم ضابط أو وازع يجعلهم يحترمون القوانين ، ولو أن الدولة حرمت من القوانين لكانت جريمة . ولذلك أخترت لنفسى شرف إرجاع اسم روما إلى سابق مكانته » . لقد كان المثل الأعلى للمستقبل فى نظر مثل أولئك الرجال هو تكوين اتحاد من الدول يدين بالولاء الاسمى لرئيس الامبراطورية الرسمى ، على أن يرعى هذا الاتحاد ولاء فعليا لكل ما هو صالح فى القانون والحضارة الرومانية .

وكانت المجموعة الثانية تضم الممالك التى أسسها الجرمان فى الولايات البعيدة أو التى قامت فى وقت متأخر نسبيا عن المجموعة الأولى ، فغزاة إنجلترا والفرنجة فى غالة الشمالية والألمانى والباڤاريون فى حوضى الراين الأعلى والدانوب ، واللومبارديون فى إيطاليا والوندال فى إفريقيا لم يقعوا تحت تأثير الامبراطورية الرومانية . لقد كان من المحتمل أن يحدث ذلك للوندال لولا تعصبهم للأريوسية ؛ ذلك لأن ولاية إفريقيا التى استقروا فيها ، كانت ولاية من تلك الولايات التى جعلتها حنكة الرومان السياسية تتمتع بأعظم قسط من الحضارة . وكان من الجائز أن يحذو الفرنجة حذو القوط الغربيين والبرجنديين

لولا أن الحظ قد جعل مهد قوتهم فى وادى اللوار أو الرون بدلا من غابات ومستنقعات الأراضى الواطئة. ولم يظهر اللومبارديون والسكسونيون أى غضاضة متأصلة نحو طريقة الحياة الرومانية وما قامت به روما من أعمال ، غير أنهم دخلوا ولايات كان الفقر قد أضناها وقل عدد سكانها نتيجة ابتلائها بالحروب . لقـــد تقدمت مثل تلك الأجناس تقدما سريعا مع قيام نظام اجتماعى وسياسى جـــديد ، لأن الماضى كان بالنسبة إليهم كتابا قد استغلقت صفحاته. فالقانون الرومانى أندثر فى إنجلترا نهائيا حتى لقد ترك هذا الأمر مجالا للشك فيما إذا كان السكسونيون قد اتفقوا يوما ما مع أهل الولاية، بينما وقف الفرنجة من القانون الرومانى موقف التسامح لا موقف التشجيع . أما اللومبارديون فقد جانبوا القانون الرومانى، ولا يبدو أن الأليمانى والباڤاريين قد عرفوا شيئا عنه. وسنرى فيما بعد ما لهذه الحقائق من الأهمية، فمستقبل أوربا فى ذلك الحين لم يكن مع القوط أو البرجنديين ولكن مع أجناس أشد جهلا أو أقل قابلية للتأثر، ساعدهم حسن الحظ على النجاة من الأدران وذلك بتخلفهم عن تلقى دروس الحضارة الرومانية . فالفرنجة والسكسونيون كما وصفهم جريجورى التورى (Gregory of Tours) وبيده (Bede)، كانوا بعـيدين عن الصـورة التى تخيلها لهم تاكيتوس (Tacitus) وغيره من المثاليين ؛ ولكن كان القدر يعدهم فى مدرسة الاصقاع الشمالية الشاقة لحكم امبراطورية مستقبلة.

كل ما يعنينا من تاريخ هذه الممالك يتلخص فيما يأتى :

(١) لم يكن تاريخ انجلترا التيوتونية من صميم التـــاريخ الأوربى قبل عام ٨٠٠م ؛ أما فى القرن الخامس والسادس

فقد قامت جملة مستعمرات صغيرة على أرض بريطانيا الرومانية أسستها العشائر الثلاثة : الأنجلز (Angles) والسكسون (Saxons) والچوت (Jutes) الذين هاجروا إلى هناك من الچوتلاند (Jutland) ومن المقاطعة الالمـــانية شلزڤيج هولشتين (Schleswig - Holstein) وكانت قد نشأت بعض الممالك المهمة من ذلك الخليط عندما استقبل الانجليز المبشر الأول القديس أجسطين الذى أوفـدته روما لتعليمهم المسيحية ؛ وهـــذه الممالك هى كنت (Kent) وسسكس (Sussex) ووسكس (Wessex) فى الجنوب ، و مرسيــــا (Mercia) وأنجليــا الشرقيــــة (East Anglia) فى المنطقــــة الوسطى ؛ ونورثمــــبريا (Northumbria) بين نهرى الهمــــبر (Humber) والفورث (Forth) . وقــد كـــرس كل حاكم جهــــوده ليسود عــــلى المجموعـة كلهــــا ، وفاز بهـــذه السيادة كل من اثلبرت (Aethelbert) ملك كنت ــ وهـــو أول ملك تحـــول إلى المسيحية ــ ثم أدوين (Edwin) ملك نورثمـــبريا وخليفتـاه المبــــاشران فى القـــــرن السابع ، وأوفا (Offa) ملك مرسيـــا (٧٥٧ ــ ٧٩٦) ، واجـــبرت (Egbert) ملك وسكس (٨٠٢ ــ ٨٣٩) ، الذى كانت قوته وشدة بأسه نذيرا بالانتصارات التى أحرزها ملوك آل الفرد (Alfred) فيما بعد .

(٢) جنوب غالة ، وكان مقسما فى القــــرن الخامس بين القوط الغربيين والبرجنديين ؛ أما القوط فدخلوا فى خدمة الامبراطورية سنة ٤١٠ م عقب وفاة ألاريك الأول (Alaric 1)

الذى قادهم إلى إيطاليا ثم أخـــذ خليفتاه ، أتولف (Athaulf)
ووالیا (Wallia) ، على عاتقهما تهدئة غالة واسترداد
اسبانيا لحكام راڤنا ، فكوفئ الثانى على ذلك بمنحه جزءا من
الارض ليستقر فيها هو وأتباعه سنة ٤١٩ م بين نهرى اللوار
والجارون . وفى موقعـة تروا (Troyes) الشـديدة الهول
ضد أتيلا زعيم الهون ٤٥١ م أدى الزعيمان خدمات جليلة
للرومان . ولكن كليهما كان منهمكا قبل هذه الموقعة وبعدها
فى توسيع حدودهما بالقوة تارة وبالحيلة تارة أخرى . وفى
نهاية القرن الخامس امتد سلطانهما فى غالة من نهر اللوار إلى
جبال البرانس ، ومن المحيط الاطلنطى إلى وادى الرون
وعلى امتداد ساحل البحر الابيض حتى جبال الألب شرقا .
وفى اسبانيا — التى كانت قد وقعت فريسة سنة ٤٠٩ فى يد
الوندال (Vandals) والألانيين (Alans) والسويڤيين (Suevi) —
وجد القوط ميدانا فسيحا لتحقيق أطماعهم ؛ فبين سنة ٤٦٦
وسنة ٤٨٤ ضم القوط إليهم كل جزء فى شبه الجزيرة فيما عدا الركن
الشمالى الغربى ، الذى ظل معقلا لغرمائهم المغلوبين على أمرهم .
أما البرجنديون فقد استطاعوا بناء مملكة أصغر حجما ولكنها
أشد قوة ؛ فنى سنة ٤٤٣ نقلهم قائد رومانى مظفر إلى ساڤوى
من الأراضى التى تقع بين نهرى النكـر (Necker) والمـين
(Main) ، فنزلوا إلى حوض نهر الرون بدعـــوة من أهل
الولاية لحماية تلك الارض الخصبة من المغيرين التيوتونيين
وجامعى الضرائب الرومان . وما وافت سنة ٥٠٠ حتى كان

البرجنديون يحكمون المنطقة من نهــــر الدورانس (Durance) فى الجنوب حتى منابع نهرى الدوب (Doubs) والساءون (Saone) فى الشمال ، ومن جبال الألپ والجورا (Jura) حتى منابع نهر اللوار .

(٣) إيطاليــــا وكانت أقل حظــا من غالة ، فى القرن الخامس خربت إيطاليا تخريبا شديدا حيث كانت روما ورافنا الجائزتين المغريتين اللتين يستطيع الغرب تقديمهما للغزاة الباحثين عن الاستقرار أو للمغيرين لمجرد النهب والسلب ؛ وستبقى أرض إيطاليا مدة قرنين من الزمان موضع نزاع بين الامبراطورية الشرقية والتيوتونيين . إن الأهمية الاستراتيجية لموقع شبه الجزيرة ، ثم السحر الجذاب الذى ينطوى عليه اسم روما ، بالاضافة إلى التقليد الحديث العهد إذ ذاك فى أن رافنا كانت المقر الطبيعى للادارة الامبراطورية فى الغرب — كل هذه الاسباب الثلاثة أقنعت رجال السياسة فى القسطنطينية بضرورة استرداد إيطاليا حتى ولو اقتضى الامر الجــــلاء عن الولايات البعيدة فى الغرب . ولمدة ستين عاما بعد عزل رومولوس أوجسطــــولس (Romulus Augustulus) سنة ٤٧٦ حكم الجرمان إيطاليا ؛ ولمدة تزيد على المائتى سنة كان هنــــاك نزاع مستمر بين إيطاليا الامبراطورية أو البابوية وبين إيطاليا القوطية أو اللومباردية . ولو أن القوط الشرقيين أو اللمبارديين انتصروا انتصارا حاسما وفى تاريخ متقدم لكان ذلك هو الأفضل للايطاليين .

دخل القوط الشرقيون إيطاليا من الشمال الشرقى فى سنة ٤٨٩ بقيادة ثيودرك — أول وآخر رجل سياسى أنتجه هذا العنصر . وكان مجيئهم من أواسط نهر الدانوب حيث كانوا قد استقروا بتصريح من الامبراطورية عقب وفاة أتيلا وتفكك جيشـــه ، وكانوا يبحثون إذ ذاك عن مستقر أصلح نوعا لسكناهم فأحضروا معهم زوجاتهم وأطفالهم وحاجياتهم على عربات . ولـــكن وقف فى طريقهم أدوآكـــر (Odoacer) ، صاحب مرتبة البطرقية الرومانية وقائد الجيش الايطالى وملك إيطاليا الفعلى . ولقد استطاع القوط الشرقيون بعد أربع سنوات من القتال العنيف التغلب على أدوآكر الذى كان قد أقام نفسه ممثلا للامبراطورية ، وبعد ذلك النصر لم تبق أمامهم مقاومة علنية يخشونها . أما بالنسبة للايطاليين فلم يكن هناك فرق يذكر بين أدوآكر وثيودرك ، فتغير الحكام لم يكن ليمس مصالحهم المادية ، إذ أن ثيودرك لم يستول إلا على ثلث الاراضى الزراعية ، وهى نفس النسبة التى كان أدوآكر قد طالب بها من أجل أتباعه . ولم يكن الخضوع لثيودرك يتعارض مع الولاء الذى طالبت به الامبراطورية الشرقية حيث كان يناسب السياسة الامبراطورية فى ذلك الوقت قبول الملك القوطى الشرقى خليفة لأدوآكر .

وقد حكم ثيودرك إيطاليا ثلاثة وثلاثين سنة (٤٩٣ — ٥٢٦) ، ولما كان حاكما متسامحا مستنيرا ، لم يدخر وسعا فى أن يضفى على حكمه صبغة شرعية ، وأن يحمى الايطاليين من الاضطهاد . ولقد شغل اثنان من الرومان البارزين وهما

ليبريوس (Liberius) وكاسيودورس (Cassiodorus) على التوالى وظيفة مستشار له ، وكان كل منهما موضع ثقته ، وكانا يقومان بشرح سياسته لمواطنيهم . ولم يقم ثيودرك بأى محاولة من جانبه لمزج القوط الشرقيين بالايطاليين ، فقد ظل جيش الغزاة يرابط فى البلاد ويخضع من أغلب الوجوه لقانونهم غير أن قانون الايطاليين كان يحترم أيضا ؛ فثيودرك طبق القانون الرومانى الجنائى على العنصرين بلا تفرقة ، ثم أنه منع بشدة متابعة الحروب الخاصة والخصومات ، ولكن للأسف لم يكن لأتباعه مثل ضميره الحى فقد احتفظت العسكرية القوطية بطابعها الهمجى ، وكان الموظفون الملكيون والقضاة خربى الذمة ، وضايق الناس من ذوى اليسار المبتزون للأموال والنمامون المخادعون ؛ وكثيرا ما استعبد الفقراء ومن لا سند لهم بطريق القوة أو الخداع . ولم يكن فى وسع الايطاليين التغاضى عن المذهب الأريوسى الذي يعتنقه حكامهم الجدد ، حتى ولو أضفى أولئك الحكام على الكاثوليكيين حمايتهم وتسامحهم . وكان من الطبيعى أن يتحسر رجال الدين وبقايا الأرستقراطية الرومانية على زوال الامبراطورية ، وأن يعملوا على استرجاع سلطانها . وسواء أكان هذا حقا أو باطلا فقد أتهمهم ثيودرك جميعا بالخيانة ؛ وفى السنوات الأخيرة من حياته قرر إتخاذ إجراءات شنيعة بربرية مع الذين اتهمهم بتدبير المؤامرة ، وخاصة عضو السناتو بوثيثيوس (Boethius) الذى ضرب بالهراوات حتى الموت بعد أن قضى فترة قاسية فى

السجن . ولقد دافع بوئيثيوس عن اسمه الناصع ، ولطخ إلى الأبد اسم ثيودرك فى رسالته الخالدة التى سماها «سلوى الفلسفة» (Consolation of Philosophy) والتى ألفها فى سجنه فى الساعات التى قضاها انتظارا للموت . وبوئيثيوس وإن كان مسيحيا إلا أنه درج ونشأ على النظريات الافلاطونية والرواقية ، وليزيل الشكوك التى لا بد وأن تنتاب الرجل القويم المبتلى ، رجع وهو فى أزمته هذه إلى أولئك الفلاسفة. ويعد الرجل فيلسوفاً بحق فى تفاؤله العظيم وفى تصميمه على مقابلة القضاء المحتوم ثابت الجنان ، وهو من خلال ذلك كله انما يسترعى الانتباه بأمانته المطلقة ، وكتابه الذى لقى الاحترام والتقدير فى العصور الوسطى باعتباره الهاماً ، تظل سطوره هكذا قبلة الاهتمام والعطف ما بقى الأمناء من الرجال يسوءهم اضطهاد الانسان لأخيه الانسان مدفوعاً فى ذلك بأهوائه ونزواته . غير أن آثر القوط الشرقيين قد محى من أرض إيطاليا ، ويكاد لا يذكر اسم ثيودرك إلا مقرونا ببعض الآثار المصنوعة من الفسيفساء وضريح كبير مهدم فى مدينة راڤنا. وهنا على الأقل كان الدهر هو الدهر عدلا فى النهاية ؛ فمن ذلك العصر الملئ بأعمال العنف والمثل العليا التى لم يخلص الناس فى أعتقادهم بها ، لم يخلد فى الميراث الروحى للجنس البشرى سوى مناجاة أحد المعذبين الشجعان لروحه ولربه .

توفى ثيودرك سنة ٥٢٦ ، وأوصى بتاجه لحفيده من ابنته الوحيدة ، وبعد ثمانى سنوات كان الملك الصغير المثقل بالأعباء قبل الأوان قد ووري التراب ، كما اغتيلت الأم لتفسح الطريق

لرجل طموح من الأقارب ، وبينما كان لا يزال فى شك من اعتلائه العرش أرسل الامبراطور جاستنيان جيوشه لايطاليا بقيادة بلزاريوس (Belisarius) أعظم قواد ذلك العصر ، والذى كان قد ذاع صيته كمحرر إفريقيا من الوندال سنة ٥٣٦ . وكانت مؤامرات منافسيه فى البلاط - وليست موارد القوط الشرقيين - هى التى حرمت بلزاريوس من الفوز بنصر حاسم ، فأطالت الصراع لسنوات عديدة بعد عزله ، ولكن فى سنة ٥٥٣ خبت آخر جمرة من جمرات المقاومة وأطفأتها الدماء حيث أعيد تنظيم إيطاليا ، بعد دمارها وتشريد سكانها كولاية من الولايات الامبراطورية تقوم على شئونها حكومة منظمة من الموظفين المدنيين والعسكريين . وقد رحب رجال الدين الكاثوليك بهذا التغيير ، وخاصة أن جاستنيان قد منح الأساقفة سلطات واسعة فى الادارة المحلية . أما ناحية مظاهر العظمة فقد كان هناك ما يكفى لتغطية الفساد وعدم الكفاية بطلاء خداع من الأبهة فلم تزد الامبراطورية التى أحياها جاستنيان تحضرا إلا بدرجة قليلة فى الواقع عن ممالك المتبربرين السابقة واللاحقة . وقد أضفى الامبراطور على الايطاليين مجموعة القوانين الرومانيـــــة المشهورة (Corpus Juris) ، وهى خلاصة تلك الحكمة القانونية التى تمثل خير عنوان لروما التى يدين لها العالم بتلك المجموعة . وكان شيئا هاما بالنسبة للأجيال التالية أن تعلمت إيطاليا فى ذلك التاريخ المبكر أن تنظر إلى مجموعة القوانين هذه نظرتها إلى الكمال فى الحكمة القانونية .

وعن طريق المدارس الايطالية التى نشأت فيما بعد كرافنا وبولونيا أثر القانون الرومانى على قوانين كل الدول الأوربية وأملى المبادئ العلمية التى تقوم عليها فلسفة القانون . غير أن القوانين الصالحة فى القرن السادس لم تغن شيئا وذلك لانعدام الحكومة الصالحة .

وفى سنة ٥٦٨ أى بعد خمسة عشر عاما من إحياء الامبراطورية— انساب اللومبارديون على إيطاليا من أواسط الدانوب مترسمين خطى ثيودرك يحفزهم صيت نجاحه . وفى أعوام قليلة أضحى اللومبارديون سادة سهل شمال إيطاليا الذى ما زال يعرف بلومبارديا . وفى خلال ثلاثة أرباع قرن برهن اللومبارديون على أن سلطان بيزنطه لم يكن إلا سلطانا أجوف فامتد نفوذ ملوكهم— الذين اتخذوا پافيا عاصمة لهم— إلى ليجوريا (Liguria) وتسكانيا (Tuscany) من ناحية ، وإلى إميليا (Emilia) وفريولى (Friuli) من ناحية أخرى . وفى الجنوب خلف خط الحصون الذى يصل روما برافنا كان دوقا سپولتو (Spoleto) وبنفنتو (Benevento) شبه المستقلين سيدين على الأرض التى تقع على جانبى جبال أپنين (Apennines) فيما عدا ناپولى وطرف شبه الجزيرة (Bruttium) وفيما عدا تلك البقاع لم يبق على ولائه للامبراطورية إلا شعب الصيادين الذى يقطن خلجان البندقية ، بالإضافة إلى أراض عرفت فيما بعد بالدويلات البابوية . ولم يجلب البيزنطيون على إيطاليا من احتفاظهم بهذا المركز المزعزع

سوى التفكك السياسي فقد بقيت الدوقيات اللومباردية في الجنوب منفصلة عن الدولة الأم ، حتى أن بقايا تلك الدوقيات استخدمت فيما بعد في بناء مملكة جنوب إيطاليا التي اتسمت بعدائها المستحكم مع الورثة السياسيين للملوك اللومبارديين . ولقد أظهر اللومبارديون قدرة على حكم شعب متهور ؛ فاستعملوا اللغة اللاتينية وتحولوا من الأريوسية إلى الكاثوليكية ، وكيّفوا أنفسهم لحياة المدن ، ثم أنهم كانوا حفظة كراما للفن والصناعة الايطاليين . ومع أنهم أدخلوا نظاما تيوتونيا محضا للادارة ، فقد ظل حكمهم ساميا إذا قورن بالوسائل الدقيقة التي لجأت إليها السياسة البيزنطية . ففي إيطاليا الامبراطورية رأينا نظاما غريبا يقوم على استبدادية عسكرية يخفف من حدتها ما أغتصبه كبار الملاك من امتيازات واختصاصات قضائية ، وما ادعاه الأساقفة لأنفسهم من حقوق دنيوية غير محددة . وفي إيطاليا اللومباردية لم تزد الأمور على ذلك سوءا ، إذ كان اللومبارديون غرباء عن البلاد وكان الاغريق كذلك ؛ ومع هذا عامل الاغريق الايطاليين معاملة من هم دونهم على حين تزاوج اللولبارديون بحرية مع الايطاليين أتباعهم ، ولم يعترف المشرعان اللومبارديان روتاريس (Rotharis) وليوتبراند (Liutprand) بأية امتيـــازات بغيضة لجنس على آخر .

(٤) بقي علينا أن ندرس شمال غالة : وهنا نجـد أن الملكية الفرنجية قد تطورت ، ونحن إذا عالجنا موضوع الفرنجة أخيرا فلأنهم هم الذين أعدهم القدر لجني الثمار الطيبة للغزو والاستعمار

الجرمانى . فنى نهاية القرن الثامن كانت إفريقيا وأسبانيا وبريطانيا هى الولايات الغربية الوحيدة فى الامبراطورية التى فشل الفرنجة فى الاستئثار بالنفوذ والسلطان فيها ، هذا فضلا عن أنهم حتى ذلك الحين كانوا قد توغلوا فى أوربا الوسطى أبعد مما أستطاع أى سياسى رومانى — منذ عهد تيبريوس (Tiberius) وكان توسع الفرنجة عملية بطيئة تتخللها فترات من التوقف أو التراجع ، ولا يسعنا هنا إلا أن نعرض قصتهم فى إيجاز .

عرف الرومان الفرنجة قديما بأنهم غزاة جوابون ، فتعقبهم بلا هوادة معظم الأباطرة العسكريين منذ عهد پروبوس (Probus) إلى عهد چوليان . وقد أضطر فريق إلى الاستقرار كعبيد مستعمرين للاراضى التى تقع على الضفة اليسرى لنهر الراين . واستولى الفريق الثانى — وهم الفرنجة البحريون (Salians) — على جزء كبير من باتاڤيا (Batavia) وهى منطقة المستنقعات عند مصبى نهرى الشلت (Scheldt) والراين . أما الفريق الثالث — وهم الفرنجة النهريون (Ripuarians) — فقد احتلوا الاراضى الواقعة بين نهرى الراين والموز (Mcuse) على مقربة من مدينتى كولونيا وبون الالمانيتين . وقد اعتبر الفريقان الثانى والثالث — البحريون والنهريون — حلفاء (Foederati) للامبراطورية على الأقل منذ عهد أيتيوس (Aetuis) الذى حارب الفرنجة تحت قيادته — كما فعل القوط الغربيون — ضد الهون فى موقعة تروا (Troyes) سنة ٤٥١ .

وقد صد إغاراتهم على الغرب الحكام الرومان للمنطقة الواقعة

بين نهرى السوم واللوار ؛ وتصدعت قوتهم بتقسيم الفرنجة البحريين تحت حكم عدة ملوك صغار. ولكن باعتلاء كلوفيس(Clovis) عرش تورنيه (Tournai) فى سنة ٤٨١ بدأت فترة من التقدم والاتحاد بين الفرنجة . وفى سنة ٤٨٦ عزل كلوفيس الحاكم الرومانى سياجريوس (Syagrius) واغتصب سلطته ، وفى سنة ٤٩٦ ضم كلوفيس الإمارة التيوتونية الخالصة التى كان الألمانى (Alemani) قد أسسوها حديثا فى المنطقة التى تعرف الآن بسوابيا (Suabia) . وهذا النصر كان المناسبة التى تحول بعدها كلوفيس إلى المسيحية ؛ فالاسطورة تقول إن كلوفيس فى أزمة الموقعة الفاصلة قد ابتهل إلى إله زوجته التقية بهذه الكلمات : «لقد دعوت آلهتى ولكنهم لم يستجيبوا لى ، فإليك ألجأ وبك سأومن إذا أحرزت النصر على يديك» . ولقد بر كلوفيس بوعده ، وقام بتعميده القديس ريمى (St. Remi) أسقف مدينة ريمز (Rheims) وبذلك أصبح عضوا فى الجالية الكاثوليكية ومعقد أمل كل رجال الدين الغاليين الذين خضعوا حتى ذلك الحين خضوعا قسريا للأريوسيين من حكام القوط الغربيين والبرجنديين . ولما كان كلوفيس ملك تورنيه فرنجيا ماهرا وطموحا فقد أدرك بسرعة مزية تحالفه مع الكنيسة المحلية . وفى سنة ٥٠٠ انقلب كلوفيس على البرجنديين على أمل إخضاعهم لنفوذه ، ولكنه فشل فى تحقيق غرضه لأن ملك برجنديا قام بحيلة فى حينها إذ تحول إلى الكاثوليكية وبذلك اكتسب مرضاة السكان الغالورومانيين

(Gallo-Roman) . أما ألاريك الثـــانى ملك القــوط الغربيين الذى كانت تعوزه الحنكة السياسية لاضطهاده الأساقفة الكاثوليك ، فقد أحرز الفرنجة عليه انتصارا سهلا مبينا . لقد قال كلوڤيس لجيشه : «يؤلمنى أن أرى أولئك الأريوسيين يحكمون فى غالة» . أما الاقطانيون فقد رحبوا به كناصر للدين ؛ وقد لجأ ألاريك بعد هذه الهزيمة إلى أملاكه فى أسبانيا حيث ترك ليحكم فى سلام ، وهكذا بضربة واحدة امتد سلطان الفرنجة من نهر اللوار إلى جبال البرانس عام ٥٠٧ . وقد انشغل كلوڤيس فى أيامه الأخيرة بالقضاء على الأسرات الفرنجية المنافسة له وعلى الخطرين عليه من أبناء جلدته ، ثم توفى بعد حكم دام ثلاثين سنة فى عبق التقوى والإيمان إذ يقول المؤرخ : «لقد بارك الله فى مملكته بالتوسع كل يوم ، لأنه سار بقلب تقى مستقيم وقام بأعماله ابتغاء مرضاة الله» . وقد دفن كلوڤيس فى الجزء الرومانى الغالى من أملاكه — فى باريس التى كان قد أختارها لتكون عاصمة ملكه . وذلك لأن ولاية سياجريوس — التى عرفت فيما بعـــد بنويستريا (Neustria) أو فرانكيا الغربية — كانت المركز الطبيعى للدولة الفرنجية ، ولم يكن كلوڤيس عديم الاكتراث للتقاليد والترف اللذين تنطوى عليهما الحضارة القديمة.وفى أقطانيا (Aquitaine) اتخذ كلوڤيس صفة ممثل الامبراطورية ، فكان يركب جـــواده ويطوف فى شوارع مدينة تور (Tours) مرتديا عباءة القنصل القرمزية التى كان الامبراطور أناستاسيوس (Anastasius) قد أرسلهـــا إليه . وكان من أعـــز أمانى

القسطنطينية أن يقضى كلوفيس على ثيودرك زعيم القوط الشرقيين كما فعل مع ألاريك . وكانت هذه هى أولى المناسبات العديدة التى نصبت فيها شبكة الدبلوماسية الامبراطورية حول ملك فرنجى ، فقد تآمرت الكنيسة والامبراطورية على إثارة أطماح الغزاة الميروڤنچيين والكارولنچيين وتوسيع مشروعاتهم .

على أن الفرنجة كانوا أكثر استمساكا عن غيرهم من المتبربرين بعادة تقسيم المملكة — كما لو كانت مزرعة تخص الاسرة — بالتساوى بين أبناء الملك المتوفى . وعادة الوراثة هذه لو أنها اتبعت منطقيا لأدت إلى انحلال المملكة التام كما حدث فى ألمانيا فى القرن الرابع عشر . وكان من الطبيعى أن يعقب التقسيم بين الفرنجة تطاحن الإخوة ، ثم عادت المملكة إلى الاتحاد مرة أخرى على يد من تبقى منهم . ولكن حتى وإن كان الامر كذلك فقد كانت الحرب الأهلية تستنفد نشاط الدولة وطاقتها . ولم يفعل خلفاء كلوفيس إلا القليل لتوسيع رقعة الدولة التى أورثهم إياها ؛ وهذا القليل حدث خلال الخمسين سنة التى أعقبت وفاته ، فتم إخضاع البرجنديين والباڤاريين والثورنجيين واشتريت پروڤانس من القوط الشرقيين نظير مساعدتهم حربيا ضد چاستنيان ، واضطر السكسونيون إلى التعهد بدفع جزية . ومن سنة ٥٦١ إلى سنة ٦٨٨ اضمحل تدريجيا سلطان الفرنجة وعزيمتهم ، ولم يكن بوسع داجوبرت الأول (Dagobert) الذى حكم من ٦٢٨ — ٦٣٨ م — وهو أشهر الميروڤنچيين بعد كلوفيس — لم يكن بوسعه إلا أن يتعقب الثوار وأن يقوى

استحكامات الجبهة الشرقية ثم أنه أعفى السكسونيين من دفع الجزية، غير أنه لم يستطع أن يمنع مغامرا من مغامرى جنسه وهو التاجر سامو (Samo) من أن ينظم سلافيي بوهيميـا وما جاورها وأن يجمعهم فى إتحاد قوى عدوانى . ففى عهده رفض الفرنجة الشرقيون (الاسترازيون) أن تحكمهم نويستريا ، وأصروا على أن يتوج ابن داجوبرت ملكا عليهم . وبعد داجوبرت طالبت الممالك الثلاث، وهى نويستريا وأسترازيا وبرجانديا، بحق كل منها فى إدارة منفصلة حتى ولو كانت تخضع لملك واحد .

وفى كل من تلك الاقسام الثلاثة كان الحاكم الفعلى هو رئيس البلاط ، وهو نائب الملك الذى أبقى الملك تحت الوصاية الدائمة . وكان الميروفنچيون المتأخرون ضعفاء وألعوبة فى أيدى رؤساء البلاط ولم يظهروا لشعبهم إلا فى المناسبات الرسمية ، فى حين أنهم تواروا فى معظم الأحيان عن الانظار وعاشوا فى عزلة كريمة فى أملاكهم . وتاريخ الفرنجة من سنة ٦٢٨ إلى سنة ٧١٩ يمثل تاريخ النزاع بين العائلات الكبرى فى نويستريا وأسترازيا للفوز بمركز رئيس البلاط . وفى النهاية تمكن شارل مارتل رئيس بلاط ملك أسترازيا من إعادة الوحدة بين القسمين بالانتصار الذى أحرزه على نويستريا . وكان والد شارل قد حصل على مركز رئيس البلاط ولكنه ترك الامر للابن ليكتسح آخر المنافسين الباقين .

وشارل مارتل هو المؤسس الفعلى للبيت الكارولنچى ، ولو أن أسلافه قد لعبوا دورا هاما فى الشئون السياسية للفرنجة .

ولم يكن شارل هو الذى أوجد الاقطاع ، ولكنه كان أول من رأى امكان اعتماد السلطة الملكية على تعضيد الأفصال (Vassals) أو الأتباع الذين يتعهدون بموازرة اللورد فى أى نزاع باذلين أرواحهم وما يملكون من متاع الدنيا . ولكى يمد شارل أتباعه بالاقطاعيات جرد الكنائس من كثير من ممتلكاتها الغنية . ولكنه كفر عن فعلته هذه فى ميدان پواتييه . ففى سنة ٧١١ عندما استولى العرب على شمال إفريقيا من الامبراطورية البيزنطية ، دخلوا أسبانيا ودحروا رودرك (Roderic) آخر ملوك القوط الغربيين ، وبموته انهارت قضية شعبه . ومع أن القوط الغربيين كانوا قد دخلوا فى الكاثوليكية منذ زمن طويل وكانوا فى تحالف وثيق مع الأساقفة الاسبانيين ، إلا أنهم كانوا مكروهين من أهالى الولايات الذين أنزلهم القوط منزلة القن واضطهدوهم بوحشية . وفى خلال عشر سنوات أصبح عسكر الخليفة سادة على اسبانيا وأداروا وجوههم شطر جنوب غالة .

ولم يكن فى استطاعة دوق أقطانيا الفرنجى أن يحمى دوقيته أو يعقد معاهدة طويلة الأمد . وأخيرا لم يكن أمامه إلا أن يلجأ إلى رئيس البلاط الذى كان يعتبره عدوا له حتى ذلك الحين . وقد استجاب شارل لندائه وعلى رأس جيش فرنجى كبير واجه العرب تحت أسوار پواتييه ، ولمدة سبعة أيام لم يشأ أى الجانبين أن يبدأ بالهجوم ، وفى اليوم الثامن هجم المسلمون ، وكان الجيش الفرنجى مكونا من مشاة تحميهم الأدرع والتروس . وعلى صفوفهم المتراصة التى كانت تشبه الاسوار

الحديدية ، هجم العرب بلا طائل ، فلما صد الهجوم وأنفرط حبل النظام فى جيش المسلمين تقدم الفرنجة وتغلبوا على مقاومة العرب ، وقد خر الامير عبد الرحمن صريعا فى الميدان ثم أسدل الليل ستاره على القتال ، وكان كلا الجيشين يعسكر فى الميدان ، غير أنه فى صبيحة اليوم التالى اختفى العرب مرتدين على أعقابهم نحو جبال البرانس فى أكتوبر سنة ٧٣٢ . وهكذا أوقف تيار الفتح الاسلامى لأول مرة ، ومع أنه لم يقدر للفرنجة أن يستردوا أسبانيا من العرب إلا أنهم اعتبروا أنهم منقذو شمال أوربا . على أن النقد الحديث يرى أن الخلافات الداخلية بين مسلمى اسبانيا قد أدت خدمة أجل لقضية العالم المسيحى من ذلك الانتصار الذى أحرزه شارل مارتل ، حيث ظلت سپتمانيا (Septimania) فى قبضـــة العــرب الذين شنوا الغارات على پروڤانس . ولكن بالنسبة للمعاصرين لم يكن هناك شك فى أن الفرنجة بعملهم هذا قد استحقوا شكر الكنيسة وامتنانها ، كما استحق شارل مركزه الشاذ كملك غير متوج .

وكان رئيس البلاط يشعر كل الشعور بقيمة التعضيد الدينى ؛ فأولى عمل المبشرين الانجليزيين وليبرورد (Willibrord) وبونيفاس (Boniface) مؤازرته فى التبشير بين القبائل الجرمانية الغير مسيحية كالفريزيين (Frisians) والهسيين (Hessians) والثورنجيين (Thuringians) الذين طالب شارل بالسيادة عليهم . وقد سمح لبونيفاس بأن يضع نفسه فى عداد خدام الكنيسة . حقا لقد رفض شارل أن يعقد تحالفا مع الكنيسة الرومانية ضد اللومبارديين ، فقد شغلته تماما الحروب

التى كان يشنها فى الشمال ؛ مثل حروبه مع الفريزيين والسكسونيين والباڤاريين الثوار والألمانى والاقطانيين . ولكن الخطوة الطبيعية التى اتخذها خلفاؤه هى التحالف مع روما بعد التحالف مع الكنيسة . فقبل وفاته بفترة وجيزة سنة ٧٤١ قسم شارل سلطانه بين ولديه كارلومان (Carloman) و پپن (Pepin)فأعطى الأول أسترازيا والثانى نويستريا . ولكن كارلومان اعتزل الحكم ليصبح راهبا فى سنة ٧٤٧ فترك أخاه پپن ليواصـــل منفردا عمل أبيه . وقد استخدم كلا الاخوين بونيفاس فى تنظيم وإصلاح .رجال الدين الذين يعملون فى أملاكهمـــا فسمح پپن للقديس بونيفاس بأن يؤدى كافة الاساقفة الفرنجيين بين يديه قسما لتأكيد خضوعهم لكنيسة روما ، ثم عينه رئيســا لأساقفة ماينتس (Mainz) ورئيسا للكنيسة الالمانية . وبعد ذلك بثلاثة أعوام حصــل پپن رئيس البـــلاط على إذن البابا زكريا (Zacharias) لعـــزل آخر ملوك الميروڤنچيين الاطياف وتوليته مكانه . لقد كان البابا على حق حين أوصى فى سنة ٧٥١ بأن صاحب السلطان الحقيقى يجب أن يحصل على اللقب . وهكذا انتهى فرع كلوڤيس وانتهت بانتهائه الفترة البربرية فى تاريخ الفرنجة . ولمدة الخمسين سنة التالية يصبح تاريخ أوربا هو تاريخ الفتوحات الكارولنچية والمحاولات التى بذلت لإعادة التكوين السياسى لأوربا .

والآن اتخذت العلاقة الآخذة فى النمو بالبابوية طابعا جديدا ، فمنذ أوائل القرن الثامن فقدت الامبراطورية الشرقية كل ما تبقى لها من حق فى تبعية إيطاليا لها وذلك بتحريمها عبادة الأيقونات ،

وكان ذلك منها احتجاجا فى غير أوانه على المادية والاشراك بالله الآخذين فى النمو فى المسيحية الكاثوليكية ، وكانت النتيجة أن أنضم البابا إلى اللومبارديين لحماية عبادة الأيقونات فى إيطاليا الامبراطورية . وقد أصدر جريجورى الثالث فى سنة ٧٣١ قرار الحرمان ضد اللاأيقونيين وفى سنة ٧٥١ استولى أيستولف (Aistulf) ملك اللومبارديين على راڤنا آخر معقل هام للبيزنطيين فى شبه الجزيرة . وقد لاحظت البابوية بعد فوات الأوان أن اللومبارديين الكاثوليك يمثلون خطرا أعظم من خطر الإغريق الهراطقة ، وكان أيستولف يعتبر روما وسائر ممتلكات الامبراطورية الأخرى غنيمته الحلال . ولأول مرة شب الخلاف بين السياسة الدنيوية التى كانت تعمل على توحيد إيطاليا وبين الأسقف الرومانى الذى كان يطالب بالسيادة والسلطان الدنيوى على إيطاليا بالاضافة إلى مركزه الدينى . وهذه السلطة الدنيوية كانت فى نظر البابا سلطة تاريخية لا غنى عنها لمنصبه . وقد قام البابا ستيفن الثانى بزيارة مثمرة للبلاط الفرنجى ليستحث الملك على تأكيد المطالب الدينية وليظهر له اعتراف البابوية بالجميل . فقام ببن بغارتين عبر جبال الألب اضطر اللومبارديون بعدهما إلى التراجع عن المطالبة بروما ، هذا بالاضافة إلى إرجاع الأراضى التى كانوا قد غزوها من أراضى الامبراطورية . وهذه الأراضى التى تقع فى رومانيا (Romagna) ومنطقة المستنقعات هى المنحة التى قدمها ملك الفرنجة فى سنة ٧٥٦ للبابا باعتباره الممثل

الشرعى للسلطان الامبراطوري . هذه المنحة التى قدمهـــا ﭙﭙن للبابوية رغم احتجاجات بيزنطة قد وسعت سلطة البابوية الدنيوية التى مارسها خلفاء ستيفن فترة طويلة فى روما والمناطق المجاورة . وهذه الوسيلة المـــاكرة لتعجيز أعظم غريم للفرنجة كانت الصخرة التى تحطمت عليها المثل العليا فى ذلك الحين ، ذلك لأن السلطة الدنيوية للبابوية هى التى كانت مثار النزاع العنيف الاخير بين الامبراطورية الرومانية المقدسة وبين البابوية ؛ ذلك النزاع الذى كان يمثل العقبة الكوءود فى سبيل زعماء حركة البعث الايطالية (Risorgimento) (١) .

وقد بذل ﭙﭙن - كأبيه - جهدا عظيما ليربط بين المنـــاطق التى غزاها الميروڤنچيون الأولون ، ولكنه لم يلق نفس النجاح الذى صادف أباه . لقـــد أخرج العرب من ناربون (Narbonne) واسترد دوقية أقطانيا وقضى على الأسرة الحاكمة فيها بعد ثمانى حملات شاقة . ولكنه لم يستطع أن يحصل على اعتراف أكيد بسيادته من السكسونيين أو من الباڤاريين . وقد حاق الخطر الجسيم بأعماله فى أقطانيا عندما قسم - وهو على فراش الموت فى سنة ٧٦٨ - مملكته بين ولديه كارلومان وشارل حسب

---

(١) « ريسورجمنتو » : يطلق هذا اللفظ على الحركة التى قامت لتوحيد ايطاليـا وتحريرها فى منتصف القرن التاسع عشر ، والاسماء الرئيسية التى تتصل بهذه الحركة هى مازينى وڤيكتور عمانويل ، ملك سردينيا ، وغريبالدى ، وكافور الذى انشأ فى سنة ١٨٤٧ جريدة بهذا الاسم . المترجم

المبدأ العائلى القديم . ومن حسن الحظ أن صمد شارل — رغم المتاعب والمؤامرات التى أثارها ضده أخوه الاكبر العديم الكفاية — لثورة جديدة فى أقطانيا وتمكن من أخمادها . وقد شيع شارل فى سنة ٧٧١ أخاه كارلومان إلى القبر غير مأسوف عليه رغم صغر سنه ، وكان من اليسير أن يحصل على اعتراف بانفراده بالملك ، وعندئذ غدا فى مركز ملائم كل الملائمة لأن يتبع سياسة تتضمن مطامع أسلافه بل وتسمو عليها ، فهو وريث مملكة تمتد من الاطلنطى إلى حدود بوهيميا ومن بحرى الشمال والمانش إلى جبال الالپ والبرانس ، وهو راعى الكنيسة الرومانية وسيد حكومة دينية كانت ترى المثل الاعلى فى قيام دولة مسيحية ، وترغب فى أن ترى السلطة الدنيوية تفرض الوحدة المسيحية بالسيف على أوربا ؛ وكان شارل سيد طائفة من الأفصال يملؤها الكبرياء والشهوة للغزو ؛ وتحت يديه الموارد الكافية والانصار لتحقيق الأمل الذى كان يراود ثيودرك يوما من الايام ؛ وهو أن يكون السيد الاعلى للاقوام التيوتونية ونائب الامبراطورية فى كل الولايات الغربية .
ولم يكن شارل بالشخص العادى الذى سنحت له مثل تلك الفرصة فرغم أنه كان ناقص التعليم حتى إذا قيس بمقياس عصره ، إلا أنه كان حاضر البديهة ، محبا للاستطلاع إلى أقصى حد ، وقائدا ذا إرادة حديدية ونشاط خارق للعادة قلما خاناه فى قيادة جنوده خلال المصاعب والصدمات حتى النصر النهائى ، وكان شارل خياليا يتوهج خياله كلما اتضحت له فكرة عظيمة تمت للعالم

القديم – سواء كانت مسيحية أو وثنية ؛ وهو سياسى عملى اقترن حبه العميق للنظام واحترامه للعدالة بموهبة تنظيمية وقوة مكينة جعلت مرؤسيه يؤدون عملهم على خير وجه ؛ لهذا كله لم يكن هناك أى نقص فى مؤهلاته الطبيعية يمنع من ادراجه فى مرتبة عظماء الرجال . إن المآخذ التى تؤخذ على أعماله لم تكن إلا مجرد أوجه نقص فى الجنس والعصر اللذين ينتمى إليهما شارل ، فأعلى درجات الحنكة السياسية لا تأتى للمرء إلا إذا تجمعت لديه الخبرة الطويلة والمقدرة الفائقة خلال حضارة عريقة قوية .

وسياسة شارل فى تلك الفترة التى انفـــــرد فيها بالحكم (٧٧١ – ٨١٤) سياسة ذات وجهين : فهى تتطلع للأمام وتتلفت إلى الخلف . فهو كأسترازى لحما ودما – كان يخلص للمثل الاعلى الفرنجى القديم وهو الغزو الحربى ؛ ولكنه أضفى على هذا المثل معنى جديدا ، ولم يقف عند حد تنفيذ مشروعات أسلافه بل تجاوز أقصى ما طمحوا إليه من أعمال . وقد انتهج شارل نهج أبيه فى صداقته للبابا وفى عنايته بالإصلاح الدينى ، ولكن علاقات الابن بالكنيسة اتخذت غرضا جديدا وأنطوت على أسس تختلف عن الماضى . استرشد شارل فى نظمه الادارية بالمقياس التقليدى لواجب الملك ، وكان إشرافه على ممتلكاته ملحوظا ؛ فهو موئل الفقير وملاذ الضعيف ونصير العدالة ، ولكنه كان أيضا مصلحا بعيد النظر ؛ فقد وفق بين النظم الادارية القديمة ومقتضيات الجهاز السياسى الجديد . وفى

الحقيقة إذا أردنا أن نجعل كل أوجه التباين هذه فى وجه واحد ، استطعنا القول بأن شارل كان وريث ملكية جرمانية قديمة كما كان مؤسسا لامبراطورية جديدة .

وقصة حروب شارل نقرؤها كما لو كنا نقرأ نثرات من قصة مفقودة ، فى المصادر المعاصرة نجد أن الحوادث متنوعة للغاية والتفصيلات قليلة :

(١) فى سنة ٧٧٣ عبر شارل جبال الالپ إستجابة لتوسلات البابا هارديان نظرا لان ديدير (Didier) ملك اللومبارديين كان قد استولى على بعض المدن التى كانت ضمن هبة پپن بل وكان يهدد بالاستيلاء على روما نفسها . حاصر شارل مدينة پاڤيا واضطرها تحت ضغط الحصار إلى التسليم ؛ فلجأ ديدير إلى أحد الأديرة ، وضم شارل كل الاراضى اللومباردية فيما عدا سپولتو (Spoleto) — التى خضعت للبابا — وبنڤنتو (Benevento) ، ولقب شارل نفسه بملك اللومبارديين ؛ ولكن بغض النظر عن وضع حاميات فى بعض المدن القليلة ، وتعيين بضع كونتات من الفرنجة لم يحاول شارل عزل الموظفين اللومبارديين أو تعديل نظم الحكم اللومباردى . وقد قام شارل بزيارة هارديان فى روما وجدد « هبة پپن » وعقد حلفا للصداقة الأبدية مع البابوية .

(٢) ثم تبع ذلك فترة حروبه مع السكسونيين ، وبقدر ما كانت تلك الحملات بمثابة حرب صليبية ضد الوثنية الجرمانية كانت أيضا نضالا لإثبات حقوق قديمة مبهمة فى السيادة عليهم .

وقد قام شارل بحملته الأولى على السكسونيين فى سنة ٧٧٢ ولكن لم يتم اخضاعهم تماما إلا سنة ٧٨٥ . وكان السكسونيون لا يزالون فى تلك المرحلة من التطور السياسى التى وصفها تاكيتوس (Tacitus) فى كتابه عن الشعوب الجرمانية (Germania) ، يحكمهم رؤساء عشائر صغار يقيمون عليهم زعيما ليقودهم فى الحرب كلما دعت الحاجة للاتحاد ، وفيما عدا ذلك اقتصر اتحادهم على عاطفة الجنس وفى عبادة إله القبيلة . ولكنهم كانوا جنسا محاربا ، ووجدوا فى هذه الازمة زعيما قديرا وهو ڤيدوكند (Widukind) المشهور . وأخيرا ضرب ڤيدوكند هذا المثل لأتباعه باعتناقه المسيحية ؛ وقد حضر شارل بصفة كفيل حفل تعميده ، وغدا ڤيدوكند بعدها التابع الأمين لوالده الروحى .

وفى بضع سنوات امتلأت سكسونيا بالكنائس التبشيرية. وفى بضعة أجيال أضحى السكسونيون مبرزين فى ولائهم للمسيحية وعُدّ الأساقفة السكسونيون من بين أغنى الامراء الدينيين ومن أكثرهم نفوذا ، وكان على يد الحكام السكسونيين الذين انحدروا من ڤيدوكند أن بُعثت سياسة شارل الامبراطورية فى القرن العاشر واحتفظ الشعب الالمانى بالتاج الامبراطورى . غير أن تعلق السكسونيين بقوانينهم الوطنية وبلغتهم ، ورفضهم العنيد بأن يحكمهم أجناس أخرى وقفا عقبة كؤودا فى سبيل أقوى الحكام الذين أنجبتهم ألمانيا فى العصور الوسطى .

(٣) وفى خلال السنتين ٧٨٦ – ٧٨٧ هددت شارل

مؤامرة على نفوذه وسلطانه في إيطاليا ؛ فقد كان تاسيلو (Tassilo) دوق باڤاريا يطمح إلى الاستقلال ، وقد حرضته زوجته — وهي ابنة الملك ديدير — على أن يضمّ قضيته إلى قضية شعبها . وأكد أريجيس (Arcghis) — الحاكم اللومباردى لدوقية بنڤنتو — استقلاله بأن نهج نهج الملوك، فانضم الحاكمان أحدهما إلى الآخر إلا أن أمرهما أنكشف قبل أن تنضج خططهما ، وارتعدت فرائصهما وخضعا خضوعا تاما عندما ظهرت الجيوش الجرارة على حدود كل منهما .

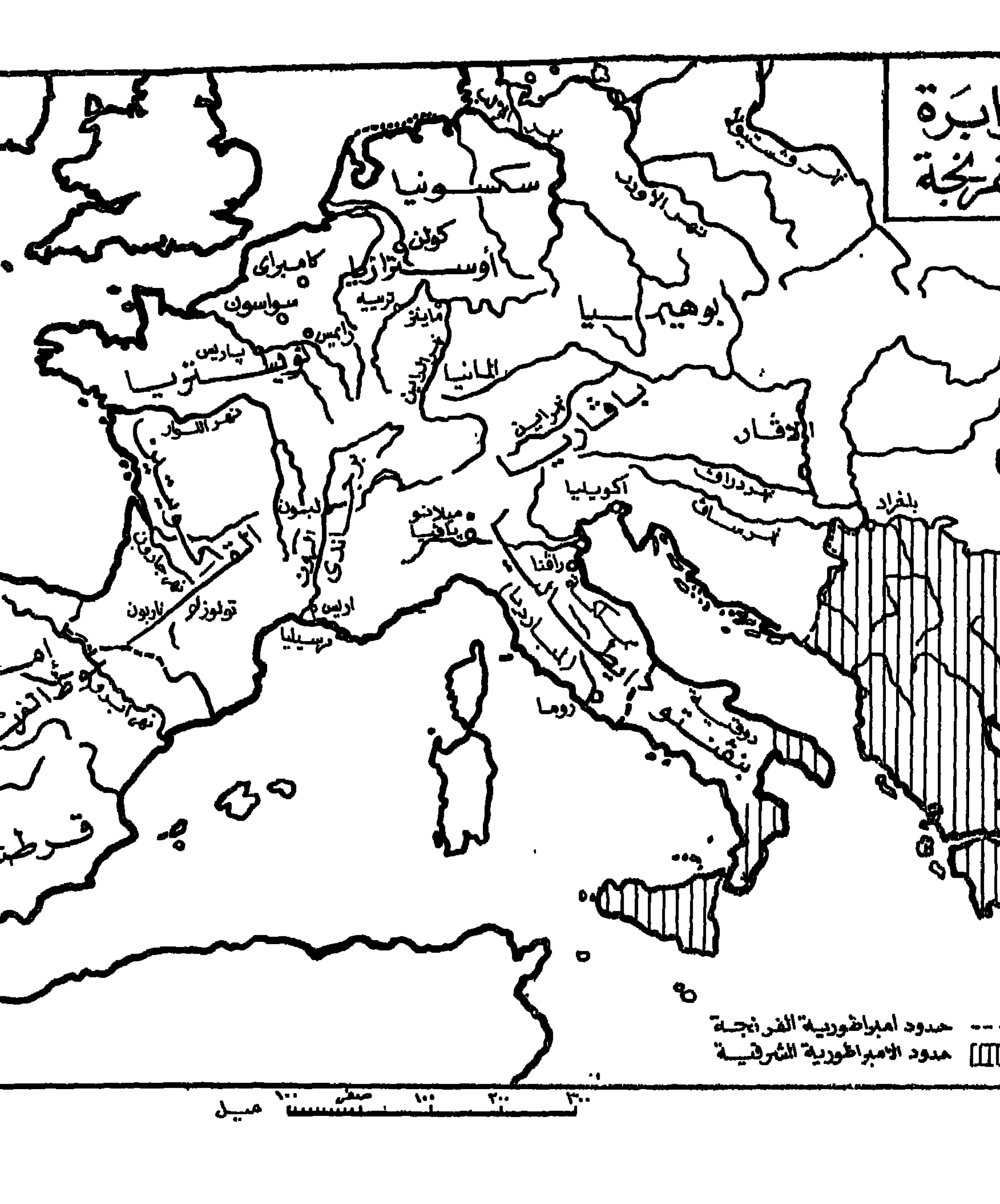
ولم تكن الدوقية اللومباردية بملك مستديم للفرنجة، ولكن أخضعت دوقية باڤاريا كنتيجة لمؤامرة ثانية سنة ٧٨٨ . ولما أضيفت هذه الولاية الكبيرة الغنية لأوسترازيا ، أصبح النصف الشرقي لمملكة الفرنجة مساويا في المساحة تقريبا لألمانيا في العصور الوسطى ويكاد يعادل في الأهمية ولايات غالة الرومانية .

(٤) وكاحتياط طبيعى للدفاع عن باڤاريا ، ولىّ شارل وجهه شطر الآڤار — وهو جنس يمت بالقربى للهون — وكانوا قد استقروا في حوض الدانوب الأوسط عقب رحيل اللومبارديين إلى إيطاليا ، وقد غزا الآڤار باڤاريا وفريولى باعتبارهم حلفاء لتاسيلو عام ٧٨٨ ، وقد عاقبهم شارل بأن جرد عليهم ثلاث حملات بين سنة ٧٩١ وسنة ٧٩٦ حطمت قوتهم ولم تبق إلا على بقية تعسة من شعبهم . وقد ضمت أراضيهم إلى ألمانيا ولكنها لم تستعمر وذلك لأن ألمانيا كانت ميدانا أكثر

إغراء للرواد الأوائل من الفرنجة . حقا لقد أستقر بعض الآقار الباقين فى إقليم الحدود الشرقى (Ostmark) الذى هو النمسا الآن ؛ ذلك الإقليم الذى أسسه شارل كنقطة حدود لباڤاريا ليراقب منها السلاڤيين .

(٥) وجه شارل انتباهه لاسبانيا لأول مرة سنة ٧٧٧ عندما دعاه أمراء العرب المتذمرون فى شمال نهر الابرو (Ebro) كى يخلصهم من الخليفة الأموى فى قرطبة . وفى العام التالى قام شارل بحملته الفاشلة عبر ممر الرونسڤال (Roncevalles) إلى أسوار مدينة سرقسطة (Saragossa) . وقد خلدت ذكرى هذه الحملة فى قصيدة رولاند الغنائية (Chanson de Roland) وهى أقدم وأشهر ملحمة تدور حول شارلمان ، ولكنها خيالية من أولها إلى آخرها ، فيما عدا ما يتعلق بشخصية واقعية هى شخصية رولان الذى كان حاكما لإقليم الحدود برتون (Breton Mark) والذى خر صريعا فى أثناء انسحاب الفرنجة . على أن شارل قام بعمل هام فى اسبانيا فى السنين الأخيرة من حكمه ، فقد أعلنت ناڤار (Navarre) انضمامها للفرنجة واعتناقها المسيحية ، واستولى أكبر أنجال شارل على طرطوشة (Tortosa) عند مصب نهر الابرو سنة ٨١١ وأسس هناك إقليم الحدود الاسبانى .

إن هذا العرض الطويل لايحتوى إلا على سرد لحروب شارل الهامة التى خاضها هو ومعاونوه . على أنه يجب أن نتخيل — إذا أردنا إتمام الصورة — الاشتباكات القليلة الأهمية التى



سكسونيا
كولن
أوستراسيا
كامبراى
سواسون
ترييه
ماينز
رانس
باريس
نوستريا
بوهيميا
المانيا
بافاريا
الأفار
آكويليا
بلغراد
ميلانو
لمبارديا
رافنا
روما
ليون
آرل
مرسيليا
تولوزا
ناربون
نهر اللوار
قرطبة
حدود امبراطورية الفرنجة
حدود الامبراطورية الشرقية
ميل

وقعت داخل وخارج الامبراطورية ضد السلافيين والدانيين والاغريق والبريتون والعرب واللومبارديين فى بنفنتو . هذه الأعوام المتخمة بالحروب تنتهى بتأسيس الامبراطورية الفرنجية التى تمثل القوة الكبيرة الوحيدة غرب نهر الإلب وبحر الادرياتيك . ولكنها لم تشمل الاراضى الاسكندناوية أو الجزر البريطانية ، فالفرنجة لم يكونوا فى يوم من الايام سادة على البحار الشمالية . على أن الامبراطورية قد فشلت فى إخراج العرب والبيزنطيين من غرب البحر الأبيض المتوسط ، فبقيت اسبانيا وصقلية بل وأجزاء من إيطاليا دون غزو ، ولم يكن هناك أى تفكير فى استعادة شمال إفريقيا . ومع ذلك كانت المملكة الفرنجية من حيث العظم خليقة بأن تخلف الامبراطورية الغربية . وفى يوم عيد الميلاد سنة ٨٠٠ توج شارل امبراطورا على الدولة الرومانية على يد البابا ليو الثالث فى كنيسة القديس بطرس بروما ، ولم يدر بخلد أتباعه أن عقارب الساعة بهذا الاحتفال المهيب قد رجعت أربعمائة عام إلى الوراء . وإن كان عصر الغزوات الجرمانية قد انتهى على يد شارل — وهو أعظم شخصية ظهرت بين الجرمان — إلا أن العصر الذى بدأ به لم يكن عصر إحياء للقديم بل كان عصر تطور جديد .

الفصل الثالث

الامبراطورية والملكيات الجديدة

من ٨٠٠ — ١٠٠٠ ميلادية

تؤلف سياسة شارلمان الامبراطورية ، المقدمة لتاريخ العصور الوسطى المتأخرة ، فقد عرف كيف يحتفظ بالتوازن بين القوى الناشئة التى قدر لها أن تتطاحن فيما بينها فتسبب الاضطراب فيما بعد . وكان شارلمان يقبل دون تمييز الآراء التى حار فى التوفيق بينها السياسيون الذين جاءوا بعده وكانوا أقل صلفا منه أو أكثر نزوعا إلى تقبل النقد ؛ وهو يجمع بين النقيضين ، إذ كان أوتوقراطيا على رأس أرستقراطية حاكمة ، ولكنه كان حاكما شعبيا ينشد التعاون مع الجمعيات الشعبية فى الأقاليم ، وكان على رعيته — كبيرهم وصغيرهم — الاعتراف بالولاء المباشر لشخصه ولاء غير مشروط ؛ ومع ذلك فلم ير مانعا من وجود الدوقيات القبلية، ثم أنه عمل على إحياء مملكة اللومبارديين وأحالها هى وأقطانيا إقطاعين لأولاده الصغار . وقد تعهد نمو الاقطاع الاقليمى وآزر حقوق السيد اللورد على تابعه ، ولكنه فى نفس الوقت ابتكر وسائل للهيمنة على الاقطاع وللحد من نموه الطبيعى ، وهو يمجد الكنيسة ويخضعها فى نفس الوقت لمشيئته . وكان أداة لتنفيذ إرادة الله كما فسرها رجال الدين ؛ ولكنه كان يتصرف فى الأسقفيات ورئاسات الأديرة

كما لو كان يتصرف فى إقطاعات شاغرة ؛ وكان يملى إرادته على البابا ويتدخل فى طقوس الكنيسة ويطالب بأن يكون له رأى فى التعاليم الدينية وشئون العقيدة . وأكثر ما يسترعى النظر – آخر الامر – هو التباين بين مظهرى سلطته ؛ المظهر الملكى والمظهر الامبراطورى .

فقد ترك الفرنجة لأوربا تركة تقوم على نظريتين سياسيتين ، الأولى : نظام الملكية الجرمانية ، والثانية : المثل الأعلى للسلطة التى ينبغى أن تعلو فوق الملكية وتضم فى كومنولث كافة الممالك الكاثوليكية فى الغرب . فمن ناحية أعد الفرنجة نموذجا للحكم ليقتدى به أمثال إجبرت (Egbert) وهنرى الصياد (Henry the Fowler) وهيو كابيه (Hugh Capet) . ومن الناحية الأخرى كانوا هم مصدر الهام للأهداف الكبرى التى نشدها ملوك الالمان من السكسونيين والهوهنشتاوفن (Hohenstauffen) . ولذلك ينبغى أن نفهم ما هو الملك الكارولنجى وماذا كان يأمل الامبراطور الكارولنجى أن يكون .

ترتكز سلطة الملك على ثلاث دعائم : ولاء رعيته له والالتزامات الشخصية التى يلتزم بها الأفصال التابعون له ، والخدمات التى يقوم بها مستأجرو الأراضى الملكية والضرائب التى يؤدونها ؛ ومن هؤلاء الاخيرين يتحصل الملك على الجزء الأكبر من دخله . والملك هو أكبر ملاك الأراضى فى دولته إلى أن وزع فى القرن التاسع أراضيه على هيئة منح من الإقطاعيات يتوارثها الأبناء عن الآباء . وفلاحة الأراضى الملكية فرع هام من فروع الخدمة العامة يديرها موظفون يعملون بمقتضى

قواعد وقوانين فصلها الملك تفصيلا دقيقا فى شكل مراسيم ؛ وهؤلاء الموظفون مسئولون أمام وزير من وزراء الدولة ، الصنجيل أو مدير القصر (Seneschal) . أضف إلى هذا أن الملك كان مصدر العدالة وحارس النظام العام ، وراعى الصناعة ، والتجارة التى تزدهر فى السلم . وتبعا لذلك يحصل الملك على أرباح كبيرة من الغرامات التى تحصل فى دور المحاكم ، ومن مصادرة أملاك المجرمين ، ومكوس الطرق العامة والأسواق ، وضرائب الجمارك والمدن الواقعة على الحدود . ويعاون الملك فى مباشرة حقوقه واستغلالها موظفون معظمهم من موظفى البلاط كأمين الخزانة الملكية (Chamberlain) ، والكونستابل (Comes stabuli) وهو قائد الجيش ؛ والصنجيل ويشرف أيضا على الأراضى الملكية ؛ ورئيس قسم التسجيل الذى تقوم هيئة مكتبه بكتابة الرسائل الملكية وكافة وثائق الدولة ، وكبير القساوسة (Arch-chaplin) وإليه يلجأ رجال الدين المتقاضون بالتماساتهم وشكاواهم . وأخيرا هناك كونتات القصر الذين يعينون من العناصر الرئيسية فى المملكة ، لنظر الاستئناف فى القضايا المدنية. غير أن الملك مضطر بحكم العادة أن يباشر سلطته بمشورة كبار رجال دولته وموافقتهم — وهذا تقليد جرمانى استمر حتى بعد الأخذ بنظرية الحكم المطلق فى القانون الرومانى . وتتداول مع الملك هيئة مختارة من النبلاء ذوى النفوذ فى كل المسائل التى لها أهمية وطنية وقرارات تلك الهيئة تعرض للموافقة

على جمعيــة عامة (Mayfield) تجتمع ســنويا فى الربيع أو الصيف . وأمام هذه الجمعية يناقش موضوع حملة السنة الحربية ثم تؤخذ موافقتها عليه ؛ وفى هذه الجمعية أيضا تذاع المراسيم الملكية (Capitula) .

وليس للرجل الحر — الذى يقع على عاتقه عبء الخدمة العسكرية — أى رأى فى مناقشات الجمعية العامة ؛ ولكن أى قوانين جديدة تؤثر على القوانين العرفية القديمة الخاصة بالعناصر العـديدة التى تتكون منها المملكة كالفرنجة البحــريين (Salians) والنهـــريين (Ripuarians) والسكسونيين (Saxons) .. ألخ لا تصبح نافذة المفعول حتى توافق عليها الجمعيات الشعبية فى الولايات التى تتعلق بها القوانين . ولم تكن إعادة النظر فى القوانين على هذا النحو كثيرة الحدوث ، فحق الملك فى التشريع محدود بالتعصب العام الذى ينظر إلى القانون العرفى نظرته إلى شئ مقــدس غير قابل للتغيــير . والمراسيم المــلكية هى غالبــا القــوانين الإدارية ؛ إذ أن القـــانون العام الذى يطبق على كافة الناس فى جميع أنحاء الدولة ، كان مثلا أعلى تحقق فى إنجلترا دون سائر الدول فى العصور الوسطى. أما فى سائر الأنحاء الأخرى فقانون الملك هو ملحق أو حاشية للقانون المحلى ؛ وامتياز الرجل الحر هو أن يعيش فى ظل قانون ولايته أو قانون اقطاع سيده اللورد أو قانون مدينته الحرة .

ويعتمد الملك فى الإدارة المحلية — خارج الدوقيات القبيلة — على كونتات يحكمون مناطق هى أقسام من الولايات القديمة .

والكونت — وهو عادة موظف تنتقل إليه الوظيفة بالوراثة — هو نائب الملك فى كل الشئون ، الحربية منها والمدنية . وهو يجمع الاستحقاقات الملكية ويقود الرجال الأحرار إلى الجيش ، ويحافظ على السلم ويطبق العدالة .

ومحكمة الكونت هى المحكمة الجزئية الجرمانية القديمة التى كان يتكون قضاتها فى المبدأ من الخصوم الأحرار ؛ ولكن أصبح يمثل الخصوم بضعة قضاة (Scalani) يختارون لوقارهم ولمعرفتهم بالقانون ؛ وليس لهؤلاء من أثر فعال فى مراجعة الكونت ، وكان من العسير إيجاد وسائل وأساليب لإلزام أولئك الحكام المحليين بأن يتصرفوا بأمانة . ولهذا الغرض كان الملك يعين سنويا مفتشين جوابين (Missi dominici) ، يبعثون فى جماعات تتألف من اثنين أو ثلاثة لإحاطة الكونت بالتعليمات الملكية ، ولإعلان القوانين الجديدة ، وفوق هذا كله للنظر فى الشكاوى التى تقدم إليهم من جميع المظلومين ، ثم الحكم فيها . وكانت هذه الزيارات التفتيشية — وهى وسيلة جاءت متأخرة نسبيا وكانت أولى النظم الكارولنچية فى الاختفاء — هى الضمان الوحيد لعدم إساءة الإدارة المحلية واستئثار الحكام بالسلطة . ولما انقطعت هذه الزيارات غالبا ما أضحت الكونتية الكارولنچية إقطاعا يورث ، ويستغل لمصلحة اللورد الشخصية .

لم يكن فى النية أن تبطل الامبراطورية هذا النظام للحكم الملكى ؛ فالملوك كانوا يعتبرون بقدر ما كان يعتبر الأباطرة

ذوى مراكز ووظائف معينة فى الكومنولث المسيحى . ولم يكن فى متناول شارلمان تقاليد فى نظام إدارة الامبراطورية إلا لونا من تقاليد صيغت على النمط الشرقى . وكان لشارلمان فى غالة كما فى إيطاليا رعية عاشت تحت حكم قانون رومانى فاسد مشوه ؛ غير أنه لم يكن على معرفة بالأسس العلمية لكبار المشرعين الذين كانت كتاباتهم أعظم عمل حققته العبقرية الرومانية . وقد بدت الامبراطورية الرومانية لخيرة عقول القرن الثامن — خلاف ما بدت فى نظر أمثال أتولف أو ثيودرك — آية أبدعتها الحنكة السياسية الإنسانية ، بل بالأحرى نظاما مقدسا خلقته العناية الآلهية قبل ميلاد المسيح لتدريب الشعوب وإعدادها لسيادة كنيسته العالمية . ولم يكن أجسطس هو المثل الذى يحتذى للأباطرة الكارولنچيين بل كان قسطنطين العظيم أكثر الحكام مسيحية — فهو الذى عمل على أن تكون أولى واجباته هى حماية الكنيسة من الهراطقة والوثنيين واغداق الأموال عليها وفرض شرائعها . ومهما كانت الصورة التى قد تفهم عليها علاقة شارلمان بالبابا ، فقد كان الامبراطور يتقلد منصبه كأول خادم للكنيسة . فماذا كانت التزاماته العملية إذن ؟ كانت فى رأى البعض أنه أخذ على عاتقه إعادة وحدة العالم المسيحى ، وإخضاع كافة الأقوام الوثنية . ولم يكن فى استطاعة امبراطور من الأباطرة تحقيق هذا المثل الأعلى الساذج تحقيقا عمليا ، فشارلمان لم يشن حروبا هامة عقب تتويجه إمبراطورا ولا تردد فى عقد صلح مع الامبراطورية الشرقية أو حتى فى

تبادل العلاقات الودية مع هارون الرشيد الخليفة العباسى ببغداد . وكان يعتقد — وقد أيده فى اعتقاده عقلاء مستشاريه — أن أولى واجباته هى صيانة مجتمعاته والتوحيد فيما بينها وإصلاحها ، تلك المجتمعات التى مارست الكنيسة عليها سيادة اسمية . ولم يعد ينتظر منه غزو حكام آخرين من المسيحيين ، كما لم يكن ينتظر منه أن يسلم فى حقه الملكى ؛ ولو أنه كان من المطلوب أن يظهر هؤلاء الحكام ولاءهم له باعتباره الممثل للوحدة الروحية على الأرض .

أما فى داخل دولته فقد غير المنصب الامبراطورى من روح الحكم لا من شكله ، فرفعت الامبراطورية مقام الملك والمسئوليات التى يضطلع بها باعتباره ملكا إلى منزلة أسمى من العزة والسطوة إذ شعر بأن عليه إعداد الوسائل التى توطد دعائم القانون الكنسى وتحسن القانون الدنيوى بإمعان يفوق ما سبق . وكان على رعاياه ملاحظة أن ولاءهم للامبراطور وإخلاصهم له يجعلهم رعايا الله ، وكان عليهم مراعاة قانون الله كجزء من قانون الامبراطورية ؛ والامبراطور من جانبه كان يعمل بكل ما يستطيع من قوة على أن يكون الرقيب الأخلاقى والمعلم وحامل الرسالة الدينية وحامى حمى رجال الدين والمدافع عن العقيدة .

وإذا ما تركنا هذا الحلم النبيل لنتتبع تاريخ الامبراطورية الكارولنجية ، وجدنا أن التباين بين الواقع والمثل الأعلى تباين غريب فخلال جيل من الزمان قسمت الدولة الفرنجية على

النمط الميروفنجى ، وكل ما تبقى ليضمن بقاء الوحدة هو اللقب الامبراطورى الذى احتفظت به إحدى الممالك التى انقسمت إليها الامبراطورية ، إلى جانب النظرية التى تقول إن الملوك يربط بينهم رباط من الاتفاق الأخوى للدفاع عن الكنيسة والدولة ضد كافة الأعداء . ولقد أنحى المعاصرون باللائمة على ضعف لويس التقى وعلى طموح أولاده ، ولا شك أن هذه الأسباب قد عجلت فى عملية التفكك ولكن أسبابا أخرى لا تتصل بالاشخاص كانت تعمل عملها تدريجيا تحت سطح الحوادث .

(١) الأول كان بزوغ فجر القومية ، فقد انقسم رعايا الامبراطورية شمال جبال الألب إلى مجموعة جرمانية تقع خاصة شرقى نهر الراين ، وإلى مجموعة رومانية يكاد يكون اتساعها مطابقا لمساحة فرنسا الحديثة ؛ أما إيطاليا فقد قطعت من المجموعتين جغرافيا لاختلاف الجنس واللغة والتقاليد السياسية . وفى معاهدة ڤردان (٨٤٣) ، التى تبدأ بها عملية التفكك السياسى ، لم تحترم هذه الاقسام الطبيعية إلا احتراما جزئيا ، فمملكة الفرنجة الشرقية كانت جرمانية كلية ؛ ومملكة الفرنجة الغربية كانت تشمل الولايات الغالية الرومانية التى أخضعها كلوڤيس ، وفيما بين هاتين المملكتين تقع المملكة الوسطى وهى الجزء الذى يختص حاكمه باللقب الامبراطورى والذى يضم إيطاليا وپروڤانس وبرجانديا ، ووادى الموزل وجزءا كبيرا من الأراضى الواطئة . وفى كل مرة يعاد تقسيم

الأراضى بين الأمـراء الـكارولنچيين كانت خطـوط التقسيم تقترب من حدود الدول الحديثة . وقد بقيت برجانديا وپروڤانس وحدهما بعد سنة ٨٨٨ كتذكرة بالدولة الوسطى ، إذ تصبح إيطاليا دولة مستقلة وتغـدو الولايات الشمالية (Lotharingia) مثارا للنزاع بين الفرنجة الشرقيين والفرنجة الغربيين ، وأصبح حكام الدول الجديدة يمثلون الشعور القومى والأمانى القومية ؛ ولم تكن تسمية لويس فى عصر متأخر بالألمانى — وهو أول ملك من ملوك الفرنجة الشرقيين — بالتسمية التى لا سبب لها .

(٢) غـير أن الشعور بالقومية فى عقول الناس العاديين لم يزد إلا قليلا عن الازدراء لأولئك الذين ينتمون إلى جنس آخر ويتكلمون لغة أخرى . وكانت القوميات على استعداد كاف للانفصال الواحدة عن الأخرى ؛ وما أن تم هذا حتى انقسمت إلى مجموعات قبلية أو إقطاعية . ففى ألمانيا تجمع السكسونيون والصوابيون والباڤاريون والثورنجيون والفرنكونيون حول زعماء محليين . وفى غرب الراين حيث أضعف الحكم الرومانى الشعور القبلى منذ زمن طويل ، نستطيع أن نرى تميزا بينا بين شمال غالة وجنوبها ، ولكن فى كل شطر من شطرى الدولة بقى المبدأ الإقطاعى القوة الغالبة ؛ ومن منتصف القرن التاسع نلاحظ تـكوين تلك الإقطاعات المقسمة تقسيما عرفيا والتى لعبت دورا كبيرا فى تاريخ فرنسا . على أننا سنتكلم عن الحركة الإقطاعية فى مكان آخر .

(٣) وأخيرا يجب أن نأخذ فى حسابنا اختفاء ذلك الحماس

الأدبي الذى بثه شارلمان فى رعاياه . فنظريته عن الامبراطورية كانت كبيرة جدا بحيث يصعب فهمها على أصحاب العقول الضيقة ، الذين لم يكن فى استطاعتهم استجلاء أى منطق فيها . لقد كانوا شديدى الشعور بالتضحيات التى تطلبتها الامبراطورية فى الحاضر ، وكانوا فى شك من المزايا التى وعدتهم بها فى المستقبل . ففكرة العمل من أجل الأجيال المقبلة من الطبيعى ألا تخطر على بال الأقوام الشبه متحضرة فهم يعيشون ليومهم لا يدرون من أمر غدهم شيئا ، وكانوا منهمكين باستمرار فى صعوبات الساعة ومشكلاتها ، وكانوا يعتقدون فى الصدفة أو الحظ أو العناية الآلهية ويتحدثون عن التبصر الإنسانى باعتبار أنه ادعاء أو مجرد عبث . وقد حرص على البرنامج الامبراطورى ودافع عنه علنا حفنة من سياسى رجال الدين ولكنهم لم ينجحوا فى تحويل الكثيرين إلى الأخذ بآرائهم التى نادوا بها . ولما خلع آخر الأباطرة الكارولنچيين عن العرش سنة ٨٨٧ صاح رجال الدين صيحات الحسرة والنحيب ، بينما لم يحرك السياسيون من رجال الدنيا ساكنا لايقاف عملية التفكك . وقد نجح الامبراطور شارل السمين (Charles the Fat) — لمجرد أنه عمر طويلا — فى توحيد كل ممتلكات أسرته تحت حكمه المباشر ، غير أنه فى ثلاث سنوات بدد كل احترام كان لا يزال باقيا للملكية التى كان يمثلها . وعلى حد قول مؤرخ تلك الفترة : «إن حفنة من صغار الملوك ظهرت فى أوربا» . وقد كان المطالبون بالعرش هم من طبقة كبار رجال الإقطاع ، فمثلا من بين الفرنجة

الغربيين كان الكونت ايود (Eude) — حاكم باريس — هو الذى قبض على التاج الملكى ؛ بينما انتخب الفرنجة الشرقيون أرنولف (Arnulf) — دوق كارنثيا (Carinthia) — وأضحت إيطاليا محط نزاع بين حكام سپولتو وفريولى ، أما برجانديا فقد قسمت بين أسرتين من الأسرات المحلية .

ومع ذلك فنى خلال مائة عام ظهر رد فعل لإعادة الامبراطورية ، وكانت ألمانيا هى رسول هذا الاتجاه الذى قبلته إيطاليا والذى جعل الكثيرين يتحولون إليه فى فرانكيا الغربية . وكانت هناك أسباب جديدة كافية للرجوع إلى النظام القديم ، فالحكومات القومية التى قوضت الامبراطورية الفرنجية لتوسيع دعائم امتيازاتها الدينية ونفوذها قد اكتشفت أنها قد أقامت ملوكا من الاقطاعيين النهمين بدلا من ملوك لا حول لهم ولا قوة . فضروب الظلم والاغتصاب التى يقوم بها إمبراطور — مهما عظمت — كانت تعد شيئا تافها إذا قورنت بالسلب والنهب اللذين باشرهما الاقطاعيون الجدد بلا رادع من قانون . ثم أن الملوك الذين ينتخبهم كبار أتباعهم كانوا من الضعف بحيث لا يملكون نفعا ولا ضرا ، ولم يكن لدى الطبقات الدنيا من عامة الناس ما يحملها على الرضى بالنظام الجديد الذى كان المالك الصغير مضطهدا فى ظله والفلاح مستعبدا والتاجر منهوبا ومسجونا حتى يدفع الفدية . وكانت الحرية التى تتمتع بها الطبقة الارستقراطية مصدرا لبؤس سائر الطبقات وشقائها فهؤلاء الطغاة قضوا حياتهم فى قتال حزبى مميت ؛ وأسوأ من هذا كله أن إنقساماتهم

وانهماكهم فى مشروعات تافهة لبناء عظمتهم الشخصية تركت أوربا نهبا لغزاة لا يرحمون ؛ ففى القرنين التاسع والعاشر تعرض المجتمع الوسيط لنفس المحنة التى عانتها الامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس فمن الشمال ومن الشرق بدأ جيل جديد من المتبربرين يشعر بعلامات الضعف فى أوربا فأخذ فى الاندفاع خلال الحدود بحثا عن الغنائم وسعيا وراء الاستقرار . وقد جاء أولا النورمانيون من النرويج والدانيمارك ، وكانوا لا يجارون فى البحر — مثلهم فى ذلك مثل سكسونى القرن الرابع — فتنقلوا بسفنهم من نقطة إلى أخرى بسرعة لم تستطع معها القوات البرية من اللحاق بهم ؛ وقد كانت الأنهر الكبرى بالنسبة إليهم بمثابة الطرق الطبيعية ، وإذا أصابتهم الهزيمة على البر ، التجئوا دائما إلى سفنهم فى أمان ، وكان عقد المعاهدات معهم أو عرض الأموال عليهم عديم النفع . أما الفيكنج (Vikings) فقد جاءوا فى جماعات عملت منفصلة أو اتحدت فى سنة لتتفرق ثم تعيد تكوين اتحادها فى السنة التالية ، ولم يكن فى استطاعة زعيم من زعمائهم أن يفرض رأيه على آخر ، وكان شراء أسطول من أساطيلهم لا يعنى سوى دعوة أسطول آخر . بدأ أولئك القراصنة فى إزعاج الجزر البريطانية وفريزيا (Frisia) قبل وفاة شرلمان ، ولكن عقب التقسيم الأول لامبراطوريته انقضوا على طول الساحل من نهر الإلب إلى جبال البرانس . وقد جاءوا فى الأصل بأمل النهب والسلب ولكن سرعان ما تحول هدفهم إلى الغزو ؛ وعند نهاية القرن

التاسع حينما توقف بغتة سيل الهجرة المسلحة من الشمال بقيت الأقاليم التى استقر بها الدانيون فى إنجلترا (Danelaw) ، ونورمانديا فى الناحية الأخرى من بحر المانش ، مستعمرتين أجنبيتين اضطر الحكام فى إنجلترا وفى فرنسا إلى الاعتراف بهما .

إن ما نزل بغالة من تخريب على يد النورمان كان أشد وطأة مما نزل بغيرها ولو أن فريزيا والولايات المجاورة لها قد استهدفت عدة سنوات للخراب والدمار . أما ألمانيا وإيطاليا فكان لهما أعداء آخرون يهددونهما ؛ ففى سنة ٨٦٢ ظهر خطر جديد على حدود باڤاريا يتمثل فى الهنغاريين وهم أقوام آسيويون أتوا من المنحدرات الشمالية لجبال الأورال وأخذوا فى التحرك غربا من مطلع القرن التاسع ، وقد شبههم المعاصرون بالهون ، ولم يكن هذا التشبيه مجرد تشبيه سطحى ، فهم من جنس التتار ، رحل عاشوا على الصيد والحرب ، وكانوا مهرة فى ركوب الخيل وفى رمى النبال إلى جانب أنهم فى الدرك الأسفل من التوحش والقسوة. وكانت سرعة حركاتهم والمسافات التى امتدت إليها إغاراتهم فوق ما يتصور . وفى سنة ٨٩٩ اكتسحوا إقليم الحدود الشرقى (Ostmark) حتى وصلوا سهل لمبارديا . وفى سنة ٩١٥ خربوا برمن (Bremen) ، وفى سنة ٩١٩ أنزلوا الخراب والدمار بكافة أنحاء سكسونيا ، ثم اخترقوا المملكة الوسطى ،وفى سنة ٩٢٦ اقتحموا تسكانيا وظهروا فى ضواحى روما ؛ بل ووصلوا إلى أسوار كاپوا (Capua) فى سنة

٩٣٧ . وإلى أن سجل أوتو الأول (Otto) فى سنة ٩٥٥ انتصاره العظيم عليهم فى موقعة لخفلت (Lechfeld) ، كان الهنغاريون فى الواقع يمثلون الرعب فى ثلثى أوربا المسيحية . أما إيطاليا التى كانت أشد الممالك الجديدة انقساما فقد أزعجها أيضا القراصنة العرب الذين جالوا فى غربى البحر المتوسط ، وكانت أساطيل الامبراطورية البيزنطية هى القوة البحرية الوحيدة التى تستطيع نزالهم ، وقد حمى الاسطول البيزنطى الجنوب الشرقى من شبه الجزيرة الإيطالية. ولكنه عجز عن انقاذ صقلية التى غزاها العرب فيما بين سنة ٨٢٧ وسنة ٩٦٥ . وفى الشمال كانت الموانى أمالفى (Amalfi) وجايتا (Gaeta) ، ونابولى (Naples) . وسالرنو (Salerno) ، تدفع الجزية أو تسمح ببقاء حاميات عربية . وفى سنة ٨٤٦ أنزل القراصنة العرب التخريب بميناء أوستيا (Ostia) والمدينة البابوية بروما (Leonine City) بما فيها كنيسة القديس بطرس ؛ وأسس أولئك القراصنة مستعمرات على نهر جاريليانو (Garigliano) وعند لاجارد فرينيه (La Garde Frainet) وهى نقطة اتصال إيطاليا بمقاطعة پروڤانس .

إن الأثر الذى أحدثته هذه الكوارث فى عقول الذين نزلت بهم لم يكن أشد وضوحا فى منطقة من المناطق أكثر مما كان فى إنجلترا ، حيث استطاع بيت الفرد (Alfred) — خلال قرن منذ التقسيم الذى اتفق عليه فى صلح ويدمور (Wedmore) بسنة ٨٧٨

بين الممالكة السكسونيـة الغربيـة والدانيين — استطـاع أن يوسس مملكة ليست وثيقة الارتباط ولكنها كانت أكثر بقاء وأكثر تنظيما مما كانت عليه أى قوة ظهرت فى بريطانيا منذ الفترة الرومانية . وفى ألمانيا استطاع الفرع السكسونى — ابتداء من هنرى الصياد (٩١٩ — ٩٣٦) — أن يجعل اللقب الملكى وراثيا ، وأن يفرض حكما نافذا على الادواق القبليين الآخرين . وفى فرنسا دعيت الأسرة الحاكمة فى باريس — بعد حكم دام سنوات عديدة باسم فرع منحل من فروع الأسرة الكارولنجية — دعيت فى شخص هيو كاپيه لتولى الملك سنة ٩٨٧ . ونحن هنا بصدد حركة أوربية تنزع إلى الملكية ؛ وفى أعقابها تلتها حركة أخرى لإعادة الامبراطورية . وقد أتت الأسرات الملكية الجديدة بأعمال طيبة ، وحتى أضعف تلك الأسرات — وهى الأسرة الفرنسية — كانت بمثابة رمز للاتحاد ، ونقطة التجمع ، جمعت حولها رجال الدين وسائر محبي السلام الآخرين ؛ غير أن تلك الملكيات لم تحقق فى النواحي العملية والعاطفية كل الرغبات ، فالملكية القومية كانت تعنى حروبا قومية وتعنى حق الكنائس القومية فى أن تحكم نفسها حكما سيئا وفقا لميولها المتعددة . وبمرور الزمن ازداد التباعد بين الممالك المسيحية الواحدة عن الأخرى ، وأخذت الوحدة السياسية فى الاختفاء وسرعان ما انتهت الوحدة الدينية إلى نفس المصير . ولم يكن يروق اللقب الملكي الخيال أو الضمير إلا قليلا ، فأيا كانت الطقوس التى يتم بها تتويج الملك

فقـــد كان مصـــــــدر قوته الحقيقى المركز الذى شغله مستقلا عن وظيفته وهو مركزه باعتباره زعيم مجموعة قبلية أو اقطاعية ؛ وبعبارة أخرى — كما جاء فى إشـــارة سانت أودو (St. Odo) الصارمة — مركزه باعتباره زعيما لرجال كانوا مضطهدين فاستظلوا بحماية لورد حتى يتمكنوا بمساعدته من أن يضطهدوا الآخرين . لقد فقدت قوة الملكية كل سمو وكرامة ، إذ ضلت الطريق لخدمة أغراض تافهـــة ؛ وكان الامر يحتاج إلى امبراطور ليعيد شعورا أسمى بالعدالة ويعلى شأن جانب الحياة الروحى فوق الجانب المادى .

هكذا فكر المثاليون ، ووجدت آراؤهم محبذين فى ألمانيا ؛ وقد يظهر هذا غريبا ، إذ أن ألمانيا كانت أول من نبذ الامبراطورية الكارولنجية ، ولم يكن هنرى الصياد الذى أسس الملكية الالمانية مثاليا . ولكن الحقيقة هى أن الدستور الخاص بالملكية الالمانية والمشاكل الخاصة التى أثارها التوسع الالمانى صوب الشرق كانت على نحو يجعل السياسة المثالية هى أسلم الطرق ، ومع أن هنرى الصياد قصر اهتمامه على المشاكل الالمانية ، فقد وجد ابنه أوتو الأول — الذى سار على نفس سياسته — وجد نفسه منساقا مع تيار الحوادث الطبيعى فعبر جبال الالب واستولى على إيطاليا وأخذ التاج الامبراطورى من بين يدى البابا .

وهنرى الصياد — الذى انتخب بعد تسعة عشر عاما من الملكية الاسمية والفوضى الضاربة الاطناب — حدد مركزه بعقد عدة مواثيق مع الادواق الكبار ، فأضحت سوابيا وباڤاريا

ولوثارنجيا إمارات تابعة للتاج وحكامها يحضرون المجالس الوطنيـــــة (National Diets) ، ويحضـــرون إلى المحكمة أحيـــانا ، ويؤدون الخـدمة العسكرية أحيـــانا أخرى . وتحت حكمهم تعمقت جذور الاقطاع الجديد ونما كنظام قانونى ، ونال هذا الاقطاع تشجيعهم باعتباره الوسيلة لخلق جيوش تستخدم فى غرضين هما الدفاع واتباع سياسة خارجية مستقلة . وفى داخل نطاق حدود الدوقيات لم يكن لهنرى إلا نفوذ ضعيف فيما عدا كونه ربيب الكنيسة . وقد طالب بحق تعيين الاساقفة — ولو أن هذا المطلب لم يسر فى باڤاريا حتى حكم خلفه — وكانت المؤسسات الدينيـــة تنـــال إمتيازاتها منة منه ،وكانت المجالس الدينية التى تضع نظمها بموافقته أهم من المجالس الوطنية التى تتكون من رجال الدنيا والدين على حد سواء . إن سياسة هنرى العامة كانت محل رضى بالنسبة لرجال الدين أكثر مما كانت للبقية الباقية من أتباعه ، وكان تأكيد سيادته على لوثارنجيا سنة ٩٢٥ وعلى بوهيميا سنة ٩٢٩ ، وهـزيمة الهنغاريين فى موقعـــة أنشتروت (Unstrut) سنـــة ٩٣٣ — كانت كل هذه أعمالا وطنية جليلة ، غير أنه قبل هذه الموقعة بتسع سنوات ترك الملك الهنغاريين يفعلون ما يحلو لهم فى باڤاريا وسوابيا بعد أن عقد معهم ميثاقا منفصلا ضمن به سلامة دوقيته . على أن هنرى استغل هذه الفترة فى بناء مدن قوية للدفاع عن سكسونيا ، وفى بسط النفوذ السكسونى عـلى براندنبورج (Brandenburg) ولوزتس (Lausitz)

وشتريلتز (Strelitz) وشلزفج (Schleswig) ، ولا يمكن أن تسمى كل هذه الأعمال خدمات وطنية إلا على فرض أن التاج سيبقى ملكا وراثيا فى بيته ؛ ولكن الملكية الجرمانية كانت انتخابية . على أية حال لم يكن هناك شئ أجدر بالترحيب لدى الكنيسة من فتوحات اكتسبت على حساب الوثنيين من سلاف ودانيين ، وفى نظر الكنيسة كان هذا السياسى السكسونى رسول الديانة المسيحية فى مناطق أوربا المظلمة . لكل هذه الاسباب إذن ، ظل نفوذ هنرى وخلفائه قوة ترتكز على التعضيد الدينى ، ولا شك أن تقوية التحالف بين الكنيسة والدولة هو ما يجب أن يكون الهدف الأول لأى حاكم سكسونى .

ولعدة سنوات عقب تولية أوتو الأول العرش فى سنة ٩٣٦ ، لم يكف المطالبون بالعرش من أسرته عن إزعاجه ، إذ انضم هؤلاء المطالبون إلى دوق أو أكثر من كبار الادواق ، فهدد البافاريون بالانفصال وتكوين دولة مستقلة ؛ وثار الفرانكونيون حينما أثيرت مشروعية حقهم فى شن حروب خاصة ؛ ودبر اللوثارنجيون المكائد ليكونوا من أنفسهم دولة وسطى مستقلة . لقد وجد كل هؤلاء الساخطين من اليسير عليهم أن يتخذوا أخا أو ابنا للملك زعيما اسميا لهم . وحتى عندما وضع أوتو كل الدوقيات فى أيدى من تربطه بهم قرابة أو علاقة ظل نفوذه مزعزعا ؛ ذلك لأنه طالب بحقوق جديدة آذت شعور الاقطاعيين وأهل الولايات على الرغم من أن هذه الحقوق كانت ضرورية

لتوطيد النفوذ الملكي ، على حين طالب الأدواق الذين عينهم أوتو بحقوق أسلافهم .واعتبروا أنفسهم ممثلين لمصالح رعاياهم . لقد كان من الضروري أن يحصل الملك على مساعدة رجال الدين في هداية الرأى العام في ذلك الحين أكثر من أى وقت مضى ؛ ولكن في أحرج فترات حكم أوتو (٩٣٥ — ٩٥٥) ألقى فردريك ، رئيس أساقفة ماينتس (Mainz) ، بنفوذه وبسمعته الشخصية العالية لنصرة قضية الثوار . ومن الناحية الأخرى وجد أوتو أن رجال الدين هم أول المعارضين في مشروع كان حريصا على تنفيذه . وكانت البعثات التبشيرية المنظمة من بين الوسائل التي اعتمد عليها أوتو في نشر الحضارة وتوسيع رقعة الفتوحات التي قام بها والده في الأراضي السلافية . ومن أجل هذا وضع أوتو خطة بموافقة البابا في روما ، بجعل ماجدبورج (Magdeburg) أسقفية وعاصمة لولاية سلافية . وفي سنة ٩٥٥ عارض هذا المشروع معارضة شديدة كل من أسقفيتا ماينتس وهالبرشتات (Halberstadt) على أساس أن ذلك سوف يحد من اختصاصاتهما وبذلك ذكر أوتو بحدة مرتين أن نفوذه على الكنيسة الالمانية لم يكن كاف لتنفيذ مآربه .

وفي تلك الأثناء ، أفضى مجرى الحوادث إلى تدخل أوتو في السياسة الايطالية . كان هيو پروڤانس (Hugh of Provence) — وهو مغامر من أصل كارولنجي — قد استولى على المملكة الايطالية في سنة ٩٢٦ . وعند وفاة رودلف الثاني البرجندي في سنة ٩٣٧ ، أعد هيو العدة للاستيلاء على

ذلك الميراث الشاغر . ولكن أوتو أفسد عليه تدبيره إذ اضطلع بالوصاية على الوريث الشرعى لبرجانديا وهو كونراد الصغير ؛ إذ لو اتحدت إيطاليا وبرجانديا تحت حكم ملك واحد لاصبحتا جارا خطيرا للمملكة الالمانية . على أية حال ، حصل هيو لابنه لوثير على يد أدليد (Adelaide) شقيقة كونراد ، فأبقى بذلك حقوق أسرته للمطالبة بها فى المستقبل . وبعد ذلك بفترة قصيرة رد أوتو على ذلك بأن بسط حمايته على غريم هيو الايطالى برنجر (Berengar) حاكم فريولى ، الذى أتى إلى بلاط سكسونيا وغدا مواليا للملك الالمانى . وفى سنة ٩٥٠ اكتسبت تلك العلاقة فجأة أهمية سياسية بموت كل من هيو ولوثير على غير انتظار ، وبتولى برنجر عرش إيطاليا . ولما ذُكّر بيمين الولاء الذى أقسمه لأوتو ، نبذ الملك الجديد التزاماته باعتباره "فصلا" ، ثم أمعن فى تحديه باساءة معاملة أدليد ، أرملة لوثير ، وبذلك تسلح أوتو بسبب مزدوج لشهر الحرب على برنجر ، كما اضطر ايضا للحرب من جراء أطماع شقيقه هنرى ، دوق بافاريا ، وابنه ليوتولف (Liutolf) دوق سوابيا ، فكلاهما كان يطمع فى تولى عرش إيطاليا التى كانت فى يأس من الانقسام وفريسة سهلة الوقوع فى يد أول قادم إليها . وفى سنة ٩٤٩ استولى دوق بافاريا على أكويلايا (Aquileia) ؛ وفى سنة ٩٥١ عبر دوق سوابيا جبال الالپ متظاهرا بمساعدته لأدليد . ولم يكن فى وسع أوتو أن يظل ساكنا ، بينما أخذ

تابعان من رعاياه وأبناء جلدته فى التطاحن على الفوز بإيطاليا . فما كان منه إلا أن جمع جيشا واقتفى أثر ليوتولف فهرب برنجر وتصافى الدوقان مع مليكهما واضحى اوتو صاحب الأمر فى مملكة ايطاليا سنة ٩٥١ .

ولو واتت الفرصة أوتو ، لكان من الجائز أن يتوجه فورا إلى روما ليتوج إمبراطورا ، ولكن البابا — وهو الوحيد الذى يستطيع تتويجه ، كان صنيعة حزب رومانى يرأسه ألبرك (Alberic) ، وهو عضو السناتو الذى كان يطمح فى إقامة صرح سيادة دنيوية تقوم على قاعدة السيطرة على البابوية ، فلم يدع أوتو لزيارة روما ؛ وبعد تردد قليل قرر أوتو أن يعيد برنجر إلى العرش بشرط أن يجدد الأخير يمين الولاء ، بدل أن يضطلع هو نفسه بواجبات عديمة الجدوى باعتباره ملك إيطاليا . ولعل هذا الترتيب قصد به أن يكون موقتا ، إذ كان أوتو لا يزال مهددا بالمؤامرات فى ألمانيا ، وقد يفلح برنجر فى حراسة إيطاليا من أطماع الادواق ، إلى أن تصبح يد سيده طليقة للعمل فى المشروعات الايطالية . وقد برهنت الحوادث التالية على صحة هذه الافتراضات ، ففى خلال بضعة سنين زالت المصاعب الرئيسية التى كانت تواجه أوتو ، إذ انهارت ثورة قام بها الادواق وهزم الهنغاريون هزيمة ساحقة عند لخلفت سنة ٩٥٥ حتى أنهم انقطعوا عن إزعاج ألمانيا ، وخلص الموت أوتو من أخطر غرمائه وهو فردريك رئيس أساقفة ماينتس ومن ابنه الدوق ليوتولف ، ثم وصلت الدعوة التى طال تأخرها

من روما سنة ٩٦٠ ، فقـد طلب يوحنا الثانى عشر - وهو فتى داعر فى الثانية والعشرين من عمـره وابن ألبريك المتوفى سنـة ٩٥٤ ولـكنه يفتقـر إلى مقـدرة أبيـه - طلب العون من ألمانيـا لحماية ممتلكاته الدنيوية من برنجر ، فما أحتـاج أوتو إلى نداء آخر يوجّه إليه ، فانحدر إلى إيطاليا وطرد برنجر ، وتقلد تاج إيطاليا فى پاڤيا سنة ٩٦١ ، ثم تقـدم إلى روما ، حيث توجـه البابا سنة ٩٦٢ سيدا على الامبراطورية الرومانية المقـدسة للشعب الالمانى . وسواء كان خـيرا أو شرا فقـد ارتبط امتياز شارلمان ارتباطا لا ينفصم بالملكية الالمانية .

ومن سلسلة الحوادث المعقدة هذه نستنتج بعض النتائج الهامة : فالامبراطورية التى كثيرا ما اتهمت بأنها مصدر نكبات لا حصر لها لالمانيا ، قد بعثت لمصلحة سياسية ألمانية خالصة . وعلى خلاف ابنه وحفيده لم يخضع أوتو الأول أبدا لسحر إيطاليا ، فمنذ أيام شارلمان أصبح من المستحيل أن ينال تاج الامبراطورية أحد إلا على يدى البابا ، ولا يتقلده سوى ملك إيطاليا . ولم يغال أوتو فى تقدير أهمية ممتلكاته الايطالية ، ولو أن الظروف اضطرته إلى البقاء فى إيطاليا خلال فترة طويلة من سنى حكمه المتأخرة . ولقد دار بخلده أن ينتزع أپوليا وكالبريا من البيزنطيين ، وصقلية من العرب . غير أنه تنحى عن مطالبه قِبَل الامبراطورية الشرقية كثمن لحلف يأتيه عن طـريق الزواج ، كما أنه ترك صقلية دون مساس .

لقد كان تاج إيطاليا عظيم القدر لديه بنوع خاص إذ بدونه لما استطاع أن يرقى لمنصب الامبراطورية . ولم يكن أوتو عديم الاهتمام بالواجبات الدينية لهذا المنصب ، فالأساقفة وإن استخدموا بكثرة في الوظائف الادارية إلا أنه روعى فى اختيارهم أن يكونوا أكفاء للقيام بواجباتهم الروحية . ولقد كان أوتو معضدا للحركة الكلونية التى كانت تهدف إلى إصلاح الديرية . ولكن من الواضح أنه لم يقم بزيارة روما تنفيذا لأية خطط من أجل تطهـير الأداة البابوية . فنقائص يوحنا الثانى عشر كانت معروفة ولكن باعتباره البابا الذى يستطيع تقليد الملوك تاج الامبراطورية قانونا ، كان لا بأس به لقضاء غرض أوتو . ولم يعزل يوحنا ليعين مكانه خلفا له يتمتع بسمعة طيبة سنة ٩٦٣ إلا بعد ندم يوحنا على اتفاقه معه وانقلابه خائنا له . وكان خلف يوحنا رجلا دنيويا حتى وقت انتخابه بابا، إذ عني أوتو عناية خاصة بتعيين من يكون جديرا بثقته من أبناء جلدته وقد ظلت هذه السياسة هى السياسة السكسونية إلى أيام حفيده .

كان أوتو يشعر بجلال منصبه وبما يستطيع هذا المنصب أن يحقق له من مطالب وأطماع كبيرة . لقد أبان للعالم الحماية الكريمة التى أسبغها على الحاكمين الصغيرين لبرجنديا وفرنسا ؛ وأصر على أن يقدم دوقا پولندا وبوهيميا ولاءهما له ، وعقد مجالس تحوطها العظمة احتفالا بمركزه الجديد ، وبذل جهودا عظيمـة للفوز باعتراف البلاط البيزنطى . غير أن مطامح أوتو كانت فى جوهرها مطامح ملك ألمانى وطنى ، فهو قوى

الشعور بالحقائق ويستطيب النتائج المادية استطابة قوية ؛ فمن البداية إلى النهاية تركزت أفكاره فى مشاكل وطنه : وهى توسيع حدوده الشرقية ، والتحالف مع الكنيسة وإدارة الدوقيات — هذه كانت أعماله الرئيسية كما كانت مطامحه الأساسية . ولكن أوتو أقام بناء يفوق ما كان يتوقع واكتسبت الامبراطورية قبل وفاته دلالة أنبل مما كان يظن .

لقد أتى أوتو الأول أعمالا يحدوها الحذق والمهارة بدليل أنها عاشت بعد مهازل ابنه وحفيده؛ فنى فترة العشرين سنة التى أعقبت وفاته سنة ٩٧٣ ، كان حكام الامبراطورية المتوجون صبية وأوصياء على العرش من النساء . وفى روما كما فى ألمانيا على الحدود الغربية والشرقية استجمع المنافسون المغلوبون على أمرهم وكذا كل الأحزاب التى كانت قد باءت بالهزيمة — استجمع أولئك وهؤلاء شجاعتهم وهموا بمحاولة للفوز بالنصر ؛ وقد اقتسمت الامبراطورة العجوز أدليد وزوجة ابنها الامبراطورة ثيوفانو (Theophano) الإشراف على الادارة أو تطاحنتا عليها إلى سنة ٩٩١ . ومنذ ذلك التاريخ حتى سنة ٩٩٨ تحررت الامبراطورة أدليد من تدخل ثيوفانو بوفاتها، فتمتعت بنفوذ كبير ، ولو أن هذا النفوذ كان آخذا فى التقلص . على أن أيا من الامبراطورتين لم تكن أهلا لمعالجة مشاكل الموقف المعقدة ؛ فأدليد ولو أنها كانت مخلصة للمطامح الالمانية التى كانت لزوجها ، كان التحزب الشخصى رائدها فى اختيار وزرائها . أما ثيوفانو

رغم أنها ذات مقدرة ملحوظة ، فقد أحتقرت التعقيدات المملة التى انطوت عليهما السياسة الالمانية ، وأقنعت كلا من زوجها وابنها على اعتبار إيطاليا أحق الميادين التى تتسع لأوجه نشاط الامبراطور ، وهناك تطلعت ثيوفانو إلى روما وإلى الجنوب لا إلى لومبارديا . لقد استطاع حزب الكنيسة فى كل من ألمانيا ولومبارديا أن يبقى على صدق ولاء رعايا الامبراطورية فى تلك السنوات . أما الأدواق الالمان فلم يظلوا على عدم اكتراثهم بالأمور ، ولكن السوابق التى وضعها أوتو الأول برهنت على عظم قدرها عندما احتاج الامر من ولده أن يواجه ثورة أو سنحت له الفرصة لتعيين دوق فى دوقية شاغرة .

أن اللوم الذى يوجه إلى أوتو الثانى والثالث بسبب أطماعهما الخيالية يقع عادة على عاتق ثيوفانو تلك الرسول الذكية المتألقة ، رسول الثقافة البيزنطية والآراء السياسية البيزنطية . غير أن التأثير الذى أضل حكمهما على الأشياء إلى أن أضحيا مثلا سيئا فى أوربا لم يكن ملموسا . كما لمست إرادة امرأة قوية مسيطرة . لقد ولد هذان الامبراطوران فى البواكير الأولى لعصر النهضة الوسيطة عندما أخذ حب الاستطلاع فى الاستيقاظ وتحمس الناس لدراسة الفلسفة والعلوم والأدب اللاتينى ولكنه حماس يفتقر إلى روح النقد ، وكان فيه الخطيب والسفسطائى ملوكا غير متوجين بين الاذكياء . أما الفلسفة فكانت لا تزيد عن المنطق المدرسى مأخوذا عن فلسفة أرسطو بطريق غير

مباشر، وكانت العلوم خليطا: متنافرا من التجارب العملية والآراء القديمة المتوارثة ، ثم أن الدراسات اللاتينية — بغض النظر عن استخدامها مصدرا للكنايات والشائع من المعانى والعبارات — لم تنجح إلا فى بعث مهابة وهمية فى أذهان الناس نحو روما القديمة . وكان أوتو الثانى وولده من التلاميذ السذج لهذه الدراسات الجديدة ، ولم يكن بوسعهما إلا أن يظهرا إعجابهما المنقطـــع النظـــير بجربرت (٩٤٥ — ١٠٠٣) (Gerbert) ، العالم الفذ وأقدر معلمى عصره . لقد استمع أوتو الثانى وبلاطه الساعات الطوال بينما كان جربرت يجادل عالما آخر من سكسونيا فى تقسيم الفلسفة وأنواعها . وقـــد دعا أوتو الثـــالث جربرت للمجئ إلى بلاطه لصقله من « الخشونة السكسونية » (Saxon rusticity) ، وكان يغمر معلمه الرقيق الجانب بسيل من الأشعار اللاتينية ، ويستشيره فى شئون الدولة ، ثم عينه آخر الامر فى الكرسى البابوى . ولقد كان جربرت فى الحقيقة سياسيا حصيفا طموحا ، فازت البابوية فى عهده بقدر كبير من المديح والثناء . غير أن مواهب جربرت الهامة لم تكن لتجد لها فرصة للظهور لولا مهارته التى أبداها فى خدمة النزعة الكلاسيكية الكاذبة التى اصطنعها السكسونيون الأجلاف . .

لقد أدار كل من هذين الامبراطورين ظهره إلى ألمانيا فى أول فرصة سنحت ، وصادف كل منهما الحقيقة المرة فى إيطاليا ووافت كل منهما المنية فى سن مبكرة .

وأوتو الثانى — الذي نلمس فى مثاليته أثرا محسوسا من مطمح والده

- كان يعد الخطط لغزو جنوب إيطاليا وصقلية ، ولم يكن المشروع غير عملى والدليل على ذلك تحقيقه على يد الهوهنشتاوفن فيما بعد . وفى سنة ٩٨٠ كان هناك ما يبرر القيام بالمشروع باعتباره فى مصلحة كل أوربا المسيحية ، نظرا لظهور خطر جديد يهدد غرب البحر الابيض المتوسط إذ قامت أسرة جديدة من مغامرى المسلمين ، وهم الفاطميون ، فى شمال إفريقيا وجعلوا من أنفسهم سادة على مصر سنة ٩٦٩ ، وقبل ذلك بخمس سنوات كانوا قد استولوا على صقلية ، وفى سنة ٩٧٦ أداروا وجههم نحو إيطاليا . وكان جنوب شبه الجزيرة الايطالية مقسما بين الامبراطورية الشرقية وباندولف إيرنهد (Pandulf Ironhead) ، سيد كابوا الذى أقام دكتاتورية مزعزعة على انقاض القوتين اللومباردية والبيزنطية . ولم يكن فى استطاعته حتى أن يواجه العرب فى ميدان مفتوح ، وقد أعقب وفاته فى سنة ٩٨١ تقسيم أراضيه وقيام صراع مرير بين أولاده . ولو لم يتدخل أوتو لكان هناك احتمال أن تصبح إيطاليا جنوب نهر جاريليانو مستعمرة من مستعمرات الخلافة فى القاهرة . على أية حال كان أوتو غير أهل لقيادة حملة صليبية ، فخبرته الحربية كانت مكتسبة من عمليات حربية تافهة ضد الدانيين والسلافيين ومن حملة على فرنسا بدأت فى غمرة من الحماس الكاذب وانتهت بهزيمة سنة ٩٧٨ . قاد أوتو — وكله ثقة بالنفس — قوة كبيرة إلى أبوليا ، بغية طرد البيزنطيين أولا ثم العرب بعد ذلك . استولى أوتو على بارى (Bari)

وتارانتو بلا صعوبة ، ولكنه ما أن دخل كلابريا حتى وقع فى كمين نصبه له أمير صقلية . وعلى ساحة كولون (Colonne) فى سنة ٩٨٢ فقد أوتو زهرة جيشه ، وكاد أن يقع أسيرا لولا هروبه إلى مركب تجارية كانت مارة ، وفى السنة التالية توفى أوتو بينما كانت تجرى الاستعدادات فى حماس كبير لمسح عار تلك الهزيمة . لقد ترك الامر للبيزنطيين لصد العرب عن أرض شبه الجزيرة الايطالية ، ولكن صقلية ظلت فى قبضة العرب حتى مجيئ النورمان سنة ١٠٦٢ .

إن من الايسر أن نوافق على سياسة أوتو الثانى أكثر من أن نوافق على الرجل نفسه . وإذا ما تحولنا إلى أعمال ولده أوتو الثالث انقلبت الآية . كان أوتو الثالث طفلا عند وفاة والده ، وانفك أسر الوصاية النسائية عليه سنة ٩٩٦ ، وقام بحملته الايطالية الأولى كحاكم مطلق وهو فى السادسة عشرة . ذهب أوتو الثالث إلى إيطاليا لتخليص البابوية من ربقة حزب رومانى وهو حزب يوحنا الثانى عشر السيئ السمعة ذلك الحزب الذى بدأ يقوى تحت قيادة زعيم جديد . ولقد استطاع الحاكم الصبى اخضاع الثائرين بقسوة لا مسوغ لها . ولكن أوتو لم يكن بلا أطماح نبيلة أو يفتقر إلى القدرة على استطابة طبائع أرفع من طبائعه . ولما دعى إلى تعيين بابا أختار أوتو ابن عمه برونو (Bruno) الذى كان يكبره قليلا ولكنه كان سياسيا مثاليا عول على تأكيد سلطان البابوية على الكنائس المحلية، ولم يكن مدفوعا فى ذلك بدافع مصلحة الامبراطورية فحسب، بل بدافع

النظام والأخلاق .. غير أنه لسوء الحظ توفى برونو قبل أن يتمكن من أن يستأصل من أخلاق الامبراطور ضروب الضعف التى نمّاها فيه تملق المتآمرين وتعليمه الناقص . وقد شجع جربرت – الذى خلف برونو على عرش البابوية باسم سلفستر الثانى – تلميذه على حياة منعمة بألوان الإسراف الصبيانى ، فبينما أخذ البابا الجديد فى توسيع اختصاصاته وإعلاء منصبه ، كان الامبراطور الصغير يعد العدة لإحياء أمجاد القياصرة القدماء فى روما . وقد بنى أوتو قصرا على تل أفنتين ثم أنه حاكى رونق وبهاء البلاط البيزنطى وقلد رسمياته ، وابتدع أسطورة لتنقش على خاتمه وتاجه . وفى سنة ١٠٠٠ قام أوتو بحجة مهيبة إلى آخن (Aachen) وفتح قبـــــة شارلمان وبحجة أخرى إلى بولندا ليصلى عند قــبر صديقه الشهيد القديس أدلبرت (St. Adalbert) فى جنسن (Gensen) . وفى أثناء ذلك أهملت مهـــــام الامبراطورية الخطـــيرة ، ولفظت الدول السلافية علاقتها بألمانيا ، وأهملت حراسة الحدود الشرقية . وحتى الرومان الذين كان أوتو الثالث يرعاهم كشعبه الخاص ، احتقروا تخيلاته وأوهامه وقاموا بالثورة عليه ، فاستيقظ أوتو على الحقيقة المرة وشعر أخيرا بالفارق بين أحلامه ومركزه الحقيقى ، فترك المدينة الخالدة وهام على وجهه فى إيطاليا ثم توفى كسير القلب فى الواحدة والعشرين من عمره .

ومن الواضح أنه لن يكون من العدل أن نحكم على الامبراطورية الرومانية المقدسة التى أحياها أوتو الأول بالضلال والخلل العقلى

الذى يبعث على الأسف والسخرية والذى ارتكبه أوتو الثانى والثالث . وتمثل لنا حياتهما بشكل متطرف الوان الإغراء التى كان الامبراطور معرضا لها ، ولكن أيا منهما لم يدرك جوهر نظام الامبراطورية ، فالفكرة الحقيقية للامبراطورية غابت عن أذهانهما ولكنها لم تتأثر بفشلهما .

إن ما يبرر سياسة أوتو العظيم هو أنه أسبغ على ملكية قومية طابع المنصب الدينى والاحساس بالرسالة المقدسة مثله فى ذلك مثل شارلمان . ولكى نستطيب ما قام به أوتو من عمل عظيم ، نحتاج فقط إلى أن نقارن الملكية الالمانية كما كانت فى سنة ١٠٠٠ بعد أن اتلف جيل من سوء الحكم النموذج الذى وضع لها أصلا — نقارنها بملكية آل كاپيه فى فرنسا أو أسرة إجبرت (Egbert) فى إنجلـــترا . إن الفـــرق ليس فى الحجم أو فى العظمة الظاهرة فحسب . لقد كانت الامبراطورية الرومانية المقدسة تمثل نظرية أعظم نبلا للواجب الملكى والواجب القومى .

الفصل الرابع

الإقطـاع

قبل شرح أصول الإقطاع وآثاره يجدر بنا أن نكون فكرة معينة عن النظام كما نجده فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، حينما كان الاقطاع هو الأساس الذى تقوم عليه الحكومة المحلية والقضاء والتشريع والجيش وكل السلطة التنفيذية . فى تلك الفترة توصل رجال القانون إلى النظرية التى تقول إن أراضى الدولة جميعهـا إقطـاع من الملك بطـريق مباشر أو غـير مباشر . فالملك نفسه هو كبير ملاك الأراضى، يمتلك ضياعا مبعثرة فى طول البلاد وعرضها ، والايرادات التى تأتيه من تلك الضياع تكون الجزء الأكبر من دخله الثابت . والملك محـاط بهيئة من كبـار الاقطاعيين (Tenants - in chief) بعضهم أساقفة ورؤساء أديرة (مقدّمون) وكبار رجال الدين من ذوى المراكز الأخرى ؛ وباقى تلك الهيئة تتكون من أدواق وكونتات وبارونات وفرسان . وجميع أولئك وهؤلاء سواء رجال دين أو دنيا ، ملزمون بتأدية خدمات معينة نظير ما بيدهم من أراضى ، وأهم هذه الالتزامات هى الخدمة العسكرية فضلا عن تقديم نصيب محدد من الفرسان تكون عدته وعتاده ــ عادة ــ على نفقتهم الخاصة ، على أنهم ملزمون أيضـا بدفـع مساعـدات مالية (Auxilia) فى طوارئ

معينة ، وعليهم الحضور بانتظام إلى مجلس الملك والجلوس في محكمته كمستشارين . وهم يحوزون أراضيهم في الواقع بناء على عقد ؛ ولكن الالتزامات المعينة المنصوص عليها في هذا العقد لا تستوعب كل علاقتهم بالملك ؛ فبمعنى غامض مرن ، تدين تلك الهيئة للملك بالاحترام (Obsequium) والولاء (Fidelitas) وعليها بذل كل ما تستطيع للمحافظة على مصالحه وإطراء مقامه . أما الملك فلزم من جانبه باستشارة تلك الهيئة مجتمعة في كافة الأمور الهامة ، وهو ملزم أيضا بتأييد كل فرد من أفراد تلك الهيئة فيما له من الحقوق والممتلكات التي منحه إياها . على أن هذه الروابط الشخصية غير المحددة لا يجب أن ينبذها أحد الطرفين بلا سبب شديد الخطورة كالخيانة العظمى أو الإهمال الشديد للواجب أو إساءة استعمال السلطة أو الامتياز .

ولدى كبار الاقطاعيين هؤلاء أقطاعيون دونهم في المرتبة (Subtenants) مرتبطون بدورهم بعقود وبعلاقات شخصية مماثلة . وطاعة الاقطاعي الصغير الواجبة عليه لسيده المباشر ينبغي أن يحدها الاحتفاظ بالولاء الذي يدين به جميع أفراد الشعب للملك . وسواء كان هذا الاحتفاظ بالولاء للملك سيتحقق أو — إذا تحقق — سيكون له أي نتائج عملية فذلك أمر يتوقف على موارد الملك وعلى شخصيته . فإذا كان فعالا فيعني أن الملك يستطيع أن يطلب من صغار الاقطاعيين أداء واجبات وطنية معينة ويستطيع استدعاءهم للخدمة العسكرية ،

وأن يحاكمهم فى محكمته ، وأن يفرض عليهم الضرائب بموافقة مجلسه أي بموافقة اللوردات ؛ ومن الناحية الأخرى فالاحتفاظ بالولاء يعنى أن أولئك الاقطاعيين الصغار لا ينبغى لهم أن يدعوا أن أوامر اللورد تبرر محاربة الملك أو إحداث أى تعكير لصفو السلام العام . وحينما اختفى واجب الولاء العام فى زوايا النسيان فالاقطاعى الكبير إن هو إلا ملك تابع غير متوج ، وتصبح الدولة الاقطاعية اتحادا يضم دويلات تحت حكم رئيس بالوراثة يقوم بالتوسط بين أعضاء الاتحاد أحيانا ويقودهم إلى الحرب أحيانا أخرى .

أما الأعضاء الآخرون فى الدولة الاقطاعية فيتجمعون أو يضطرون إلى التجمع تحت سلطة أشخاص مختلفين فى الحكومة الاقطاعية ؛ ففى الريف يقوم بفلاحة جزء من الأرض عدد قليل من المزارعين الأحرار الذين يدفعون لهذا اللورد أو ذاك إيجارا إما نقدا أو عينا أو فى شكل خدمات . وهؤلاء المزارعون الأحرار — كالاقطاعيين الصغار — يقعون تحت اختصاص اللورد من معظم الوجوه ، ولو أن القضاة الملكيين فى الدولة المنظمة تنظيما جيدا يحمون أولئك المزارعين الأحرار ضد ضروب القسوة الشديدة . أما الجزء الأكبر من الأرض فيقسم بين الجماعات القروية من الأقنان الذين يضطرون إلى تخصيص جزء كبير من أيام العمل لفلاحة أرض اللورد . إن قانون الاقطاع ينزع إلى معاملة أولئك الفلاحين كعبيد وإلى حرمانهم من التمتع بحق التقاضى أمام المحاكم الملكية ،

كما ينزع إلى اعتبار ملكيتهم للأرض رهن مشيئة اللورد . غـير أن اللورد فى الواقع كان لا يستطيع الإصـرار على مباشرة كامل حقوقه التى يخولها له القانون ؛ فمع أن له الحق فى استعادة الفارين من خدمته ، إلا أنه كان من العسير تصيدهم ، ثم أن اللورد كان يستطيع تحديد مقدار العمل الذى يتطلبه منهم ولكن كان من الخطورة وعدم الجدوى أن يثير فيهم روح التمرد والعصيان . واللورد — وهو القاضى الذى لا يستطيع إقنانه الاستئناف ضد حكمه فى المسائل التى تتعلق بما فى حيازتهم من أرض — يجد أنه من الفطنة وحسن السياسة أن يعقد معهم عقودا معينة لا يتخطاها وتظل هذه العقود بلا تغيير من جيل إلى آخر ؛ ومن ثم فإن حالة القن — ولو أنها شاقة — أقل قلقلة مما قد نفترض إذا ما درسنا الناحية القانونية التى تتعلق بهم .

فإذا ما تركنا الريف إلى المدن ، نجد أن جميع تلك المدن تابعة للورد أو للملك ، وأن بعضها يضم جماعات من أقنان نصف متحررة ، وأن السكان فى البعض الآخر فى نفس حالة المزارعين الأحرار ، ونجد أن فى قلة قليلة من الحالات — ولكنها قلة مضطردة — حصل السكان على حق التعامل جملة مع اللورد وعلى اعتبار هذه المدن قومونات أو مدنا حرة . وفى هـذه الحالات يقوم نوع من الحكم الذاتى الشعبى على رأسه موظفون منتخبون . وعن طريق هؤلاء الموظفين تدفع المدينة إيجارا معينا للورد السابق ؛ والمدينة عادة تطالب بحماية الملك الخاصة ، وتغدو فى مركز مماثل لمركز الاقطاعى الكبير .

وليس هناك مجتمع فى روحه ونظامه أكثر عداوة للإقطاع من المدينة الحرة فى العصور الوسطى ؛ ولكنها لا تستطيع أن تبقى فى أمان إلا إذا حصلت على مركز معين فى الحكومة الأقطاعية . وفى الحقيقة كان رجال الدين هم الطبقة الكبيرة الوحيدة التى نجحت فى مقاومة النزعة العامة لتطبيق نظام الإقطاع على كل عقار ووضع كل رجل تحت سلطة لورد . وقد اضطر رجال الدين إلى التنازل عن امتيازات كثيرة حينما اقتضت ذلك روح العصر . ولم ينجح الأساقفة ورجال الدين من ذوى المناصب الاخرى فى إقامة نوع من التمايز بين مركزهم ومركز كبار الإقطاعيين إلا بعد كفاح طويل مرير . ومع هذا فقد بقى القانون الذى يقول بأن الهبات الرئيسية لكل مؤسسة د ينية هى إقطاعيات تحاز بمقتضى عقد خدمة إقطاعى . وكان الكفاح أكثر نجاحا ولو أنه لا يقل صعوبة ، هذا الكفاح المضاد للنظرية التى تقول بأن قس الأبرشية هو فصل أو تابع لسيده ، وباعتراف القس بواجباته كفصل ، يجوز له أن يتمتع بامتياز الفصل فى أن يورث ابنه وظيفته .

هذا هو الاقطاع من الناحية العملية ، وهو كما نرى إنكار لكل ما نعتقد فى أن له أكبر الأهمية فى نظريات الدولة والمواطنة . وفى الحقيقة — ولو أنه ليس كلية من الناحية النظرية — يضع الإقطاع التزامات المواطن فى المقام الثانى لتلك الالتزامات التى يأخذها الفرد على عاتقه بالإقدام على تعاقد اختيارى . وهذا العقد قد يبرم وقد لا يبرم مـــع حاكم الدولة ، وفى

غالبية الحالات يبرم مع مواطن آخر . ومع أن هذا العقد يحترم من الطرفين تبعا للآراء الجارية ، إلا أنه دائما ما يترك بعض الثغرات للسيد اللورد لممارسة سلطة استبدادية تخضع لأهوائه ، وهذا العقد يحدث تصدعا فى حكم القانون ولو أنه لا يقضى عليه ، أضف إلى هذا أن أثر النظام هو إلقاء العبء الأكبر فى الدفاع الوطنى وفى الاشراف العام للسلطة الملكية فى الدولة على عاتق طائفة محدودة بالوراثة من ملاك الأراضى ، فهبط مستوى الواجب العام ،وغدت الحكومة إما استبدادية وإما أوليجاركية، وفى كلتا الحالتين يقتصر اهتمام تلك الحكومة على مصالح طبقة تزدرى الصناعة وتتمتع بامتيازات هى القاعدة الضرورية للمجتمع . وفى ظل النظام الاقطاعى كثيرا ما تمنح سلطات التاج — وهى السلطات التنفيذية والقضائية والادارية — كامتياز لحائز الأرض مثلها فى ذلك مثل الاقطاعيات التى تباشر عليها تلك السلطات .

وهكذا قام أسوأ أشكال الادارة الحكومية فيما نعلم ، يقوم عليها مجموعة من الموظفين الذين يتوارثون وظائفهم ، وهؤلاء الموظفون من العسير جدا إيقافهم عند حد أو تنحيتهم عن وظائفهم، ولا يسألون حسابا عن الاموال التى يجمعونها تحت اسم الغرامات أو المستحقات ، ويندر أن يوجد بينهم المتعلم الذى يلاحظ أن الأمانة هى خير الطرق حتى لمصلحته الخاصة . ولو أن هذا النظام قد تطور إلى نهايته المنطقية ، ولو أن قواعد الحكم الإقطاعى لم تكن قد شذبت بالثورة من أسفل حيث الطبقات الدنيا ومن أعلى حيث مصلحة الدكتاتورية لكان من الممكن

أن تنتهى إلى حالة من الامتيازات والفوضى إذا قورنت بها ألمانيا القرن الخامس عشر أو إيطاليا القرن الثامن عشر لعدت كل منهما جنة الأرض .

إن نفس عيوب النظام الاقطاعى على أية حال هى خير دليل على أن هذا النظام هو النتيجة الطبيعية المحتومة للتطور الاجتماعى ، فنظرية قانونية معقدة عاقتها تقاليد الحكم الرومانى والجرمانى على السواء ما كانت لتنال الاعتراف العام كجزء من النظام الطبيعى للأشياء ، ما لم تكن قد نمت تدريجيا وما لم تكن نتيجة نظم وعادات ترجع إلى عهود أقدم منها . ثم أن شكلا من أشكال النظام الاجتماعى الخطر والمتزمت إلى أقصى حد ما كان ليستمر قرونا ما لم يكن قد حل معضلات كبرى ملحة على وجه غير عادى . ولندرس الآن السوابق والمقدمات التى أدت إلى النظام الإقطاعى والأسباب التى بررت ذلك النظام .

قبل سقوط الامبراطورية الرومانية كانت واجبات الحكومات المحلية تتسرب من قبضة السلطة التنفيذية إلى أنحاء الامبراطورية، وبموافقة الجهات الرسمية أو بدون موافقتها أخذ كبار الملاك الذين كانوا مسئولين عن الضرائب وعن الخدمة الحربية وعن حسن سير أتباعهم ، يضطلعون بحق تصريف الشئون القضائية . ولما أعاد الميروفنجيون تنظيم غالة ، استمرت هذه المحاكم الخاصة فى عملهـــا ، بل واعترف بشرعيتها كلوتير الثـــانى (Clotaire II) فى سنة ٦١٤ كنظام ذى منفعة عامة . وهناك عدد معين من الضياع الكبيرة حصلت على اعفاء آخر بمنحها

براءات امتيـــاز خاصــة (Immunitas) وبمقتضى هـــــذه البراءات يمتنع موظفو الحكومة عن دخول تلك الضياع بقصد القاء القبض على شخص من الاشخاص أو عقد جلسات للمحاكم أو جمع الغرامات أو جباية أموال الحجزات . وكان الملاك مرغمين على تسليم أى شخص متهم بارتكاب جريمة خطيرة ، وفيما عدا ذلك فقد حكموا بين الناس تبعا لأهوائهم .

ونظام الإعفاء هذا قد اتسع كثيرا فى أيام الحكام الكارولنچيين، ولكن أدخل عليه تعديلان هامان ، أولهما أن هذا الامتياز لم يمنح لرجال الدنيا بعدئذ إلا نادرا بينما أغدق بسخاء على ضياع الأساقفة والبيوتات الدينية . وثانيهما أن رجال الدين الذين بيدهم تلك الضياع قد اضطروا لتخويل سلطاتهم التنفيذية والقضــائية لغيرهم من رجـــال الدنيـا (Advocati) الذين كانوا يختارون إما عن طريق السلطة المركزية وإما بطريقة ما من طرق الانتخاب المتواضع عليها . وكان الغرض من هذين التعديلين هو استخدام المحاكم الخاصة لإقرار النظام والأمن العام ، والحد من سوء استعمال إمتياز خطير ، وجعله أداة مفيدة للسياسة الملكية . غير أن هذا المشروع لم يبق إلا نصفه بصفة دائمة .

وفى منتصف القرن التاسع عندما منحت كافة المؤسسات الدينية إمتياز الإعفاء سمح الكارولنچيون بتسرب حق اختيار رجال السلطتين التنفيذية والقضائية من قبضتهم الضعيفة ، وبذلك بقى نظام الضياع المعفاة ولكن زال الإشراف الملكى

على حكوماتها الداخليـة ، فغـدت تلك الضياع إقطاعيات (Seigniories) تابعة لرجال الدين ، وأيا كانت الضوابط التى وضعت للحد من سلطة حكام تلك الإقطاعيات فقد جاءت من النبلاء المجاورين لهم أو من السكان التابعين لهم . ولقد كان ملاك الأراضى من رجال الدين يقفون إلى جانب صاحب التاج تارة إحتراما للعرف والعادة وتارة بوازع من المصلحة الشخصية حتى فى القرن العاشر عندما كانت أسهم الملكية منخفضة للغاية . ولكن كان لهذه الموازرة ثمن لا بد أن يدفع ، فقد تأيدت الامتيازات القديمة بل وُزيدت بمنحهم سلطة التحكم فى رقاب الناس بالحياة أو الموت . وهكذا ولدت تلك الطبقة من رجال الدين الذين كانوا بمثابة أمراء تمتعوا بسلطان يدانى السلطان الذى تمتع به كبار سادة الإقطاع الدنيويين .

وبراءة الامتياز التى كانت تحظى بها ضياع رجال الدين فى القرن التاسع كانت نموذجا للامتياز الذى يطمح إليه كافة ملاك الاراضى . ولكن كان على الرجل الدنيوى أن يصل إلى مركز الحاكم الصغير عن طريق آخر . وهناك بصفة عامة مرحلتان إجتازهما الرجل الدنيوى للوصول إلى ذلك المركز ، الأولى : أن يغدو فى مركز أحد مستأجرى الملك ، يتولى الأرض نظير خدماته وولائه، والثانية : أن يحصل على قسط أكبر أو أصغر — انتدابا أو اغتصابا — من النفوذ الملكى يزاوله بين أتباعه .

(١) إن فكرة العقد الشخصى بين المحارب الحـر وسيده

التى بها يضع الأول نفسه تحت تصرف الثانى ويعد بخدمته خدمة لا حد لها ، هى فكرة انبثقت فى كثير من المجتمعات البدائية ، وهى ليست مقصورة على فرع معين من فروع الجنس البشرى . فقد لاحظ تاكيتوس (Tacitus) أن إحدى ظواهر الحياة الجرمانية فى عصره هى وجود جماعة المحاربين الأحرار (Comitatus) الذين كانوا يعيشون فى دار زعيمهم ويتبعونه إلى ساحة القتال ، وكان الاعتقاد أن آخر درجات العار هى رجوعهم أحياء من ميدان القتال الذى سقط فيه زعيمهم . وقد أبقى الملوك الميروفنجيون حرسا من هذا النوع (Antrustions) وكان هؤلاء الاتباع أيام الملوك الكارولنجيين يظهرون فى الجيش وبين الأسرة الملكية وفى كل فرع من فروع الإدارة ، كما كانوا أكثر عملاء الملك موضعا للثقة ، وكان لهم شأن كبير من الناحية الاجتماعية ، وكانوا يسمون الأفصال (Vassi) وهذا الاسم كان يطلق فيما سبق على أى نوع من أنواع الاتباع ، ولكن إقتصر إطلاقه منذ ذلك الحين على الرجال الأحرار الذين يقومون بخدمات غير مأجورة للملك أو للسيد ويقعون تحت سلطته القضائية . ولهؤلاء الاتباع قيمة كبرى حتى أن سطوة السادة فى القرنين الثامن والتاسع كانت تقاس إلى حد كبير بعدد الافصال الذين كان فى استطاعتهم إنزالهم إلى الميدان .

وقد أوحت عدة اعتبارات مختلفة إلى الحكام الفرنجة والنبلاء أن يهبوا أولئك الاتباع أرضا والا يمنحوا أرضا لأى مستأجر

ما لم يقسم يمين الفَـصَل . والأرض عادة هى الشكل الوحيد من أشكال الجزاء التى يمكن أن يهبها السيد اللورد لمن يشاء من أتباعه ، وقد برهنت الأرض دائما على أنها هى الضمان المادى للخدمة بإخلاص طالما كان من الممكن استرجاعها كلما اقترف الفصل تقصيرا .

وفى تلك الأيام ، لما كان القانون والخلق لا ينفعان كثيرا كضمان لعدم الإخلال بالعقود ، كان من الطبيعى أن يرغب مالك الارض فى تقييد المستأجر على عجلته عن طريق الالتزام الشخصى ، وكانت هناك مزايا واضحة فى الاشتراط بأن كل مستأجر ملزم بمساعدة اللورد التابع له بالـعُـدَّة . وكانت الضياع التى يمنحها الأفصال تعرف بـ (Beneficia) وكانت ظلا لإقطاعية الرجل الدنيوى فى الازمنة التالية . ولكن هناك بعض الفروق التى تحتاج للتوضيح فالضيعة التى منحها الفصل من الوجهة القانونية لا تورث بل ترد عند وفاة اللورد أو المستأجر . وكانت الخدمة غير محددة على وجه الدقة كما كانت فى الأزمنة اللاحقة ، والالتزامات الحربية الواجبة على الفصل لم تكن تختلف فى النوع أو الدرجة عن التزامات الرجل الحر العادى . وآخر الأمر فإن فكرة وضع الأفصال فى مرتبة أعلى من سائر المجتمع لم تكن قد تولدت بعد ، وتوقفت أهمية الفصل على مدى ثرائه ومرتبته فى خدمة الملك . ولم يلق عبء الدفاع الوطنى كلية على عاتق الأفصال إلا فى أواخر عصر الامبراطورية الكارولنجية عندما كادت طبقة من ملاك

الأراضى الأحرار أن تمحى من الوجود باضطهاد السلطات الرسمية لهم ومن جراء عبء الخدمة الحربية غير المحتمل . وبما أن الأفصال هم الطبقة الحربية الوحيدة فى المجتمع فقد اكتسبوا عندئذ الاعتبار الذى كان فى المراحل الأولى فى التطور الاجتماعى مقصورا على أولئك المدربين على القتال .

(٢) كان من الطبيعى أن تلقى رابطة التبعية على كل موظف يشغل وظيفة هامة ؛ وكان من الطبيعى أيضا أن تعتبر وظيفته كضيعة توقف عليه مدى الحياة طالما سلك سلوكا حسنا . وفى تاريخ متقدم نلحظ وجود الامراء المغلوبين على أمرهم كدوق أقطانيا ودوق بافاريا وملك الدانيمرك — الذين أقسموا يمين الفصل وقبلوا أن تبقى بيدهم أملاكهم السابقة كإقطاع وهكذا نجد أن أحد أفراد البيت المالك يقدم ولاءه ويعد بالخدمة نظير إقطاعه . والأخذ بمعاملة الكونتات كأفصال كان أكثر شيوعا وأكثر أهمية للمستقبل فالكونتية فى طول الامبراطورية الفرنجية وعرضها كانت هى الوحدة العادية للادارة المحلية ، والكونت هو الذى جمع الجند وهو الذى كان يجمع المستحقات الملكية ، وهو الذى فرض القانون وحافظ على السلام وكان القاضى الذى بيده أن يحكم بأقصى العقوبة وهى الموت. وقد استطاع الكارولنجيون السيطرة على الكونتات بواسطة المبعوثين الامبراطوريين ؛ غير أنه لما تفككت إمبراطوريتهم ، زال إشراف المبعوثين ، بينما بقيت سلطة الكونت . وفى ذلك الحين غدا المنصب وراثيا قياسا على الاقطاعية واحتفظ الكونت لنفسه بالأرباح التى

عادت عليه من منصبه . وفى مثل تلك الحالات تغدو الكونتية إمارة صغيرة وضعها القانونيون فى عداد الاقطاعية ولكنها غالبا ما كانت تحكم بلا أدنى إشارة إلى مصالح الملك . وعلى هذا النحو كانت أنجو (Anjou) وشمپانيا (Champagne) والفلاندرز (Flanders) كونتيات وراثية ثم أصبحت إقطاعيات . ثم أننا نجد أحيانا أن فصلا من كبار الافصال يحصل عن طريق الاغتصاب على امتيازات الكونت فوق أراضيه ؛ والأمثلة على ذلك هم كبار أساقفة ترير (٨٩٨) وهامبورج (٩٣٧) ومتز (٩٤٥) .

ولقد كان الأثر الأول لهذا التحول الملحوظ فى طبيعة ملكية الاراضى وفى المناصب العامة هو إحلال نظام اتحادى منحل محل دولة الكارولنچيين المركزية ، وكانت كل وحدة فى ذلك النظام الاتحادى عبارة عن مجموعة من الرجال ترتبط بشخص رئيس وراثى ، وهذا النظام الاقطاعى الناشئ كان فى كثير من الأحيان وحشيا فى طرق حكمه التى تتصف دائما بالعجلة وقصر النظر . وكانت الجماعة الاقطاعية مشتبكة فى صراع دائم مع الجماعات المجاورة من أجل البقاء . ثم أن السياسة الاقطاعية كانت سياسة عدوانية ، وذلك لأن لكل لورد من اللوردات جماعته الحربية التى لم يكن فى استطاعته الإبقاء عليها متماسكة إلا بتدبير المغامرات للفوز بالغنائم الثمينة ؛ كما لم يستطع أى لورد أن يعتبر نفسه بمأمن من العدوان طالما لا يستطيع قهر جار له يملك نفس الموارد . أضف إلى هذا أن

كل إقطاعية من الاقطاعيات الكبيرة كانت فى خطر دائم من قيام حرب أهلية وتقسيمها كأن تفكك المجتمع لم يكن بعيد الغور بما فيه الكفاية . وكما عامل اللورد الملك كان يعامل بدوره بنفس الأسلوب من افصاله فكان يهبهم الاراضى ويسمح لهم بتكوين أسر لهم ، ويعطيهم المناصب ذات النفوذ ، وهم بعد كل هذا يتحدونه . وفى القرن الحادى عشر كانت الاقطاعية الكبيرة تعج بالقلاع التى يسيطر عليها أفصال اللورد ؛ ففى كونتية مين (Maine) الصغيرة وحدها نسمع بوجود خمسة وثلاثين قلعة من تلك القلاع ؛ وهذه القلاع كانت بوجه عام مراكز للثورة وللسلب والنهب بلا تمييز . ومثل ذلك النظام الإقطاعى لم يكن نظام حكم بل كان عرضاً من أعراض الفوضى .

ومع ذلك لم يكن النظام الاقطاعى دائما مجرد تسلط الطبقة الحربية على الشعب الأعزل من السلاح وإمبراطورية الفرنجة ، شأنها فى ذلك شأن الامبراطورية الرومانية ، فقدت الاحترام وحب الشعوب لها بسبب سوء الحكم وضعف الحكومة والمغالاة الشديدة فى مطالبة التابع بالخدمة الشخصية . وكان مالك الارض سيدا أقل تعسفا من الامبراطورية ، وكان فى أغلب الأحيان يستطيع الدفاع عن مستأجريه ضد ضروب الاجحاف والظلم التى عاملتهم بها الامبراطورية . وفى أثناء الإغارات التى شنها الشماليون والهنغاريون ، اضطر المالك حرصا على مصلحته إلى حراسة ضياعه بما وسع من قوة ومقدرة . ومن أجل ذلك

تطلع العامة إلى مالك الأرض أو بحثوا حولهم عن مالك للأرض يستطيعون أن يعهدوا إليه بأنفسهم ، وكانت الضيعة الكبيرة سفينة النجاة من طوفان الرذائل الاجتماعية العام . وفى القرن الحادى عشر تغير الموقف ، فقد استطاع هنرى الصياد وأوتو العظيم من تحويل تيار إغارات المنغاريين ، وانخرط الشماليون أعضاء فى الاتحاد الأوربى ، فلم تعد هناك حاجة إلى الطاغية الاقطاعى الصغير الذى انحدر من مركز الحامى إلى وباء من أوبئة المجتمع ، وكانت مشكلة العصر السياسية الكبرى هى الحد من فتكه وأذاه . وقد عولجت المشكلة وحلت بوسائل مختلفة ؛ ففى فرنسا قادت الكنيسة حركة القمع فى محاولتها الاقلال من فظائع الحرب الشخصية بوضع موانع وقيود على المحاربين . وخلال القرن الحادى عشر كان من المألوف أن يحصل الأسقف فى منطقته على معاونة ممثلين من كافة طبقات المجتمع فى إعلان هدنة الله (Treuga Dei) . وهذه الهدنة ، التى دُعى الناس إلى القسم باحترامها ، كانت تحرم التعرض بأى أذى لرجال الدين والفلاحين وغيرهم من غير المحاربين ، وتمنع إتلاف الأرض المزروعة أو سرقة الماشية ، وقد عينت الهدنة بعض المواسم التى يجب ألا تشن فيها حرب . وقد فرض اتفاق آخر من هذا النوع يقضى بوقف كل الخصومات الشخصية إبتداء من مساء الأربعاء إلى صباح الاثنين من كل أسبوع ، على أن يبدأ هذا بحلول موسم البشارة (Advent) إلى الاسبوع الذى يلى عيد الغطاس (Epiphany) ،

ومن بدء الصوم الكبير (Lent) إلى نهاية الاسبوع الذى يلى عيد الفصح (Easter) ، ومن بدء أيام الابتهال (وهى الاثنين والثلاثاء والأربعاء التى تسبق عيد الصعود) (١) إلى نهاية الاسبوع الذى يلى عيد العنصرة (Pentecost). وقد وافق ملك فرنسا وإمبراطور ألمانيا على «هدنة الله» ؛ وحتى فى القرن الثانى عشر كانت المجالس الكنسية لا تزال توصى بالتزام «هدنة الله» باعتبار أنها وسيلة نافعة . غير أنها لم تراع إلا فى النادر ، إذ لم يكن هناك من الوسائل ما يفرض الالتزام بها ، وكانت المصالح الطبقية المتعارضة تشيع الانقسام فى صفوف أولئك الذين أقسموا على احترام الهدنة لدرجة أنهم لم يستطيعوا التعاون بإخلاص مع بعضهم البعض . وهذا النقص الثانى كان يتضح أيضا فى طريقة الالمان فى نظام أمن الدولة (Land Peace) ؛ فمن حين إلى آخر نجد أحد الاباطرة يجبر ولاية معينة أو حتى سائر الدولة الالمانية على قبول مجموعة من القوانين صيغ بعضها على نمط «هدنة الله» وبعضها الآخر على شكل تشريع جنائى . وهكذا طلب إلى أعيان الدولة فى سنة ١١٠٣ أن يقسموا على ألا يتعرضوا بأى أذى فى مدة الاربع السنين التالية لرجال الدين أو التجار أو النساء أو اليهود وألا يشعلوا النار أو يدخلوا عنوة بيوت الناس خلال تلك الفترة ، وألا يقتلوا أو يجرحوا أى رجل أو يأسروه لفدية .

---

(١) عيد الصعود هو العيد الذى يلى عيد الفصح بأربعين يوما وعيد العنصرة هو الأحد السابع بعد عيد الفصح . المترجم

وفيما يتعلق بالفقرة الاخيرة من القسم صمم الاعيان على إدخال بعض التعديل عليها حتى انتهوا إلى أنه إذا قابل رجل عدوا شخصيا له فى الطريق العام جاز له مهاجمته ، على ألا يطارده إذا احتمى فى أحد البيوت الخاصة . والقوانين العامة « لأمن الدولة» التى سنت فى عهد كل من فردريك باربروسا (١١٥٢) وفردريك الثانى (١٢٣٥) هى أهم قوانين من هذا النوع ، غير أنها تنحرف إنحرافا شديدا عن النموذج الأصلى وهو «هدنة الله» ، فهى دائمة غير موقوتة وتهدف إلى قمع الفوضى وعدم الخضوع للقوانين خضوعا تاما ؛ ولو أن هذه التشريعات فى القانون الجنائى قد نفذت تنفيذا كليا لفتحت عصرا جديدا فى تاريخ ألمانيا . أما والحالة كما هى — فهذه القوانين لم تكن إلا دليلا على جهود للإصلاح لم تتحقق .

ولم يكن فى الاستطاعة كبح جماح الإقطاع عن طريق تعهدات أو مواثيق من هذا النوع ؛ سواء أكانت هذه المواثيق إختيارية أم إجبارية . وإنما شاهد القرنان الثانى عشر والثالث عشر — وهما الحقبة العظيمة لفن السياسة فى العصور الوسطى — تطبيق طرق أخرى للعلاج كان لها أثر عظيم . فنى المدن الحرة فى فرنسا وإيطاليا والاراضى الواطئة وألمانيا نظمت الطبقات التجارية ضربا من الاتحاد ، ومهما كانت عيوب هذا الاتحاد فى بعض النواحى — فقد نجح فى استبعاد الاقطاع من المراكز الرئيسية للصناعة فى المدن . وفى الدول الكبرى — سواء أكانت ممالك أم لم تكن — عمل الحكام بمؤازرة الكنيسة وتعضيد العامة

على قطع دابر المشكلة الموغلة فى التعقيد ، ولكن الاقطاع لم يستأصل ، بل أمكن إخضاعه للقانون . وفى مناطق كثيرة ظل الاقطاع منتشرا ، فإلى نهاية العصور الوسطى استمر فرسان سوابيا وأراضى الراين فى الإبقاء على العادات الوحشية للقرون المظلمة ؛ وفى كل مكان ظل الاقطاع قوة معادية للوحدة الوطنية . غير أن كبار أصحاب الاقطاعيات الذين عاشوا فى عصر مكيافيللى (١٤٦٩ — ١٥٢٧) وعصر الحكومات الاستبدادية الجديدة كانت لهم على رعاياهم بعض حقوق الاحترام والطاعة . وكانت دوقية بريتانى وبرجانديا ، والإمارات الالمانية محل احتجاج وكراهية لأن بقاءها يعوق نمو مجتمعات أفضل ، ونقول «أفضل» لأنها كانت أشمل ، وأكثر استقرارا وأشد ملاءمة لأن تكون منبتا للأفكار العظيمة وللتقاليد الرفيعة .

بقى أن نتكلم عن الفروسية ، سنة السلوك والخلق الخاصة والتى تبدو شاذة فى كثير من الأحيان ، تلك السنة التى طعم بها الاقطاع فى القرن الحادى عشر والقرون التالية له . لقد بالغ الناس فى أثر الفروسية الفعلى ، واعتبرت القوانين الخلقيـة للفروسية إلى حد كبير النتاج الطبيعى لعصر حربى . فالشجاعة والوطنية والولاء والصدق والكرم واللطف والشهامة — كلها سمات كان على الجندى أن يتحلى بها حتى فى مجتمع شبه متمدين . على أن المستوى الرفيع الذى كان يجب أن يكون عليه الخلق فى الفروسية لم يراع عادة شأنه فى ذلك شأن التعاليم الرئيسية فى العقيدة المسيحية . والسياسيون من الفرسان فى

العصور الوسطى أمثال جودفرى بويون (Godfrey of Bouillon) قائد الحملة الصليبية الأولى ، وإدوارد الثالث ملك إنجلترا (١٣٢٧ – ١٣٧٧) والأمير الأسود (Black Prince) (١) لا يقلون حذقا فى التدبير والسياسة – كما يظهرون تحت ضوء النقد التاريخى – من طغاة عصر النهضة أو من تلاميذ فردريك العظيم البروسى (١٧١٢ – ١٧٧٦) . غير أن المثل الأعلى للفروسية لم يعامل معاملة عادلة ، فالقواعد الخلقية التى تضمنتها الفروسية كانت تحكمية ذات جانب واحد ، ولكنها كانت تمثل محاولة صادقة لبناء قانون عملى للسلوك – ولو أنه لطبقة واحدة – فى وقت كان فيه الدين يجد المجد فى طلب المستحيل .

وقد تدهورت الفروسية إلى الإسراف والمبالغة كالعادة ؛ ولكن الفروسية فى أسوأ حالاتها استحقت المثابة لأنها كست العلاقات الإنسانية والمشاغل الإنسانية بمعنى مثالى ، فقد أعطت النساء على الأخص مركزا أسمى مما كن يشغلنه فى أى نظام اجتماعى فى العصور القديمة . ولولا الفروسية لما خلقت ولا فهمت شخصيات نسائية مثل بياتريس عند دانتى (١٢٦٥ – ١٣٢١) ، ولورا عند بترارك (١٣٠٤ – ١٣٧٤) ، وميراندا عند شكسبير (١٥٦٤ – ١٦١٦) ، ومارجريت عند جويته (١٧٤٩ – ١٨٣٢) .

---

(١) أكبر أولاد ادوارد الثالث (١٣٣٠–١٣٧٦) والاصل فى تسميته بهذا الاسم غير معروف ، وقد يكون لبلائه الشديد فى المعارك أو لأنه كان يرتدى عدة قتال سوداء . المترجم

والفروسية فى أقدم صورها كانت من ابتداع الكنيسة ، والقداس الدينى الذى كان على المبتدئ أن يقوم به قبل أن يصبح فارسا يرجع إلى أيام أوتو الثالث حينما ظهر فى طقوس الكنائس الرومانية . غير أن الحفل لم يكن مستعملا فى العادة خارج إيطاليا قبل عصر الحروب الصليبية . لقد كان اربان الثانى (Urban) هو صاحب فكرة الفروسية فى شمال أوربا ، وكان يعتقـــد بأن الفرسان هم جنـود الله (Dei Militia) أو جنود الكنيسة ؛ وإنه لمن الدلالة على ذلك أن الحرب مع غير المسيحيين تعتبر من أهم الواجبات المفروضة على الفرسان ، ولو أنها لم تكن هى الواجب الوحيد ، فالدفاع عن الدين الحق وعن الكنيسة كان يلقن للفرسان أيضا ؛ وقد يحرز الفارس التقدير باضطهاده الهراطقة أو بقتاله من أجل البابا ضد إمبراطور غير عادل . وكان من واجبات الفارس أيضا أن يرعى الأرمل واليتيم ومن لا يستطيع الدفاع عن نفسه . على أن الفارس الكامل لدى الكنيسة كان هو الذى ينخرط فى هيئة الداوية (Templars) وهو الجنـــدى الذى يعيش فى ظل نظـــــام دينى ، مكرسا كل جهوده لقضية الكنيسة المقـــدسة . لقـــد كانت بدعة ملحوظة حينما أخذ القديس برنارد ، الذى كان ينادى بالمحافظة على القديم ، أخذ على عاتقه وضع نظام لجماعة فرسان الداوية ، ذلك لأن الكنيسة البدائية الأولى لم تكن تبيح الحروب دفاعا عن النفس . ومن أجدى وجهات النظر كان من المفيد أن يغير قادة المجتمع الخلقيون موقفهم بأن يعترفوا بالحرب

وبطبقة حربية باعتبار أنها ضرورة لا غنى عنها ، وأن يضفوا على الحرب — وهى أكثر ما يشغل الانسان — معنى خلقيا ومثاليا . ولكن التصميم شوه عند التنفيذ ؛ فالكنيسة حينما رغبت أن تكون عملية ، قد أقامت هدفا دنيئا وترجمت المسيحية إلى تعاليم كانت تلائم فقط مرحلة قصيرة من مراحل حضارة العصور الوسطى ونعنى بها مرحلة الحروب الصليبية .

وقد انتهى الأمر إلى أن أصبح للشاعر أثر بعيد المدى على طبقات الفرسان أكثر مما كان للقس ، ومن الغريب أن تتفق آراء البابوات والمجالس الكنسية على معارضة إراقة الدماء وتجسيم الاضرار التى تترتب على القتال ، ومن العجيب أيضا أن التهديد بالحرمان من رحمة الكنيسة لم يكن يقعد أشـــد الفرسان محافظة عن أن ينشد الامتياز واللهو فى تلك الحروب التقليدية ، ولا يقــل دلالة عن ذلك عادة التفـانى فى احـــترام المرأة (Service des dames) التى أضفى عليهـــا شعراء التروبادور والمنسنجرز هالة من الرمزية الدينيـة ، رغم أن الكنيسة كانت لا تستطيبها لا عن خشية امكان اساءة استعمالها ولكن باعتبارها وثنية فى جوهرها . وبينما كانت عبادة العذراء تكريما للفكرة الجديدة عن النساء ، كانت أيضا احتجاجا ضـــد الرومانتيكية الدنيوية . ومن حين لآخر يظهر شاعر من الشعراء — مثل الشاعر الألمانى ڤولفرام فون اشنباخ (Wolfram von Eschenbach) — يسعى إلى التوفيق بين الشعر والدين فى صورة الفارس الكامل . غير أن المدرسة التى نادت باحترام المرأة قد انتصرت ؛ فأكثر

التروبادور شهـــرة دنيويون ؛ ويعد ڤالتر فون در فوجلڤيده (Walter von der Vogelweide) بهجماته المريرة على البابوية أقرب تمثيلا لطبقة المنسنجرز من ڤولفرام فى ملحمته الرمزية پارسيفال (Parsifal) وسانجرال (Sangraal) .

وقبيل الحملة الصليبية الألبجنسية على پروڤانس حيث كان المجتمع لا يحفل فى كثير أو قليل بالمسيحية الكاثوليكية ويظهر عداوته لرجال الدين ، قامت حركة تبشير بالفروسية وتطورت تطورا غريبا حتى غدت الفروسية على أيدى التروبادور إنجيلا للأبهة والمباهاة وللعواطف المصطنعة والشجاعة المفتعلة ، وأضحت سترا للمادية والانغماس فى الشهوات والتظاهر فى مجتمع تافه مفتون بزينة الحياة .

الفصل الخامس

البابوية قبل جريجورى السابع

ليس من المحتم أن يعاب نظام من النظم إذا ما عرفنا أنه قد نما من باكورات صغيرة وأنه قد طبق فى أحوال جديدة على مسائل جديدة ، وأنه فى مدى تاريخ طويل قد قام الدفاع عنه بحجج واضحة الخطأ . لا شك أن الطفل رجل المستقبل ، ولكن المرء فى الكبر يختلف عنه فى الصغر – وقد يكون شيئا أفضل – عما كان فى طفولته . ومن هنا لا ينبغى أن نعلق أهمية كبرى لا داعى لها على دراسة الأصول ، ولكن لا يسعنا اغفال دراسة تلك الأصول . ومهما قلت الروابط التى تربط الحاضر بالماضى ، فإن ملاحظتها هى ضمنا لا تعدو أن تكون ملاحظة استمرار التطور الانسانى – وهو أهم الدروس وأكثرها وضوحا وأشدها لدينا تعرضا للإهمال ، تلك الدروس التى بوسعنا أن نتعلمها من التاريخ . حقا إن الجذور مهما كانت قوية ومهما كان عمق غرسها ، فهى لا تكفى لإيضاح خصائص النبات الذى ينمو من خلالها . غير أنه من الحقيقة أيضا أن أيا من النباتات وبالمثل النظم لا تستطيع تماما أن تنزع عنها قشورها وهى بعيدة عن النضج ؛ فهى لم تتكيف تماما وفقا للأحوال التى تصل فى كنفها إلى تطورها الكامل ، فالبابوية فى أوج قوتها وعظمتها ، بعضها جديد والبعض الآخر قديم .

فإذا نظرنا إلى النظرية البابوية كما كانت تبدو لعقول البابوات من أمثال جريجورى السابع أو إنوسنت الثالث ، لأوحت إلينا بنفس شعور الاستواء والتطابق المنطقى والاكتمال الذى نحس به عند دخولنا لأول مرة إحدى الكنائس الكبرى فى العصور الوسطى . ولكن إذا فهمنا رسم المهندس ، فسنجد عادة أنه قد عمل من بعض الأوجه وبلا قصد منه وفقا لتقاليد موروثة عن فترة سابقة ؛ أضف إلى هذا أن عمله يتضمن بقايا بناء أقدم وأكثر بساطة . فهنا عمد ذات أحزمة ضخمة لا تناسق بينها وبين الأقواس الدقيقة التى تحملها ، وهناك برج قديم العهد قد دعم بدعامة لتجعل فى استطاعته إحتمال برج جديد . فمهما كانت مهارة المهندس وحذقه ، نستطيع مع هذا أن نميز بين الجديد والقديم . وكذلك الأمر فيما يختص بدفاع البابوية فى أيام سياستها العظيمة فنجد مثلا عبارة من قوانين روما القديمة تضاف إلى مبدأ مأخوذ من الفلاسفة الرواقيين أو الأكاديميين ، وخرافات من أصل غالى أو مصرى تلتمس لتعزيز قرارات ومجالس خلقدونيا ونيقية المسكونية ، ونص من نبى عبرى يفسر على هوى أحد المفسرين الافريقيين . والنسيج المكون من هذه العناصر المتناقضة له فى الحقيقة وحدة الغرض ؛ غير أن التصميم قد اختفت معالمه وأضحى مبهما من جراء تنافر المواد حتى أننا نجد أنفسنا مدفوعين دفعا لا يقاوم لأن نسأل : كيف استخدمت تلك المواد ؟ ولماذا استخدمت ؟

لقد قاست البابوية أكثر من أى نظام انسانى آخر من ضرورة

مفترضة لتبرير كل خطوة تخطوها إلى الامام بالسوابق وبالرجوع إلى كتابات الثقاة ؛ ففي خلال ستة عشر قرنا أقدمت البابوية مرتين على تغيير جبهتها تغييرا مفزعا ، وكانت فى ارتباك مرير لدفع تهمة التناقض فى سياستها . وقد أجرى أحد تلك التغييرات فى سكون عند نهاية القرن السابع عشر ، عندما أمسك البابوات عن إقحام أنفسهم فى المسائل العالمية التى لا قبل لهم بها . وكان هذا تغييرا كبيرا ، ومع ذلك فلم يكن فى عظم التغيير الذى جاء على يد جريجورى السابع فى النصف الثانى من القرن الحادى عشر ، لأنه أحدث انقلابا فى كل النظرية التى ترتكز عليها حقوق البابا . ومع أنه لم يكن قانونيا متعمقا ولا عالما من علماء اللاهوت ، فقد نظر جريجورى السابع إلى التاريخ الماضى لمنصبه بمثالية الشاعر وخياله ، ونظر إلى المستقبل براديكالية مكيافللى أو هوبز الثائرة . أدرك جريجورى السابع أن العالم المسيحى دولة واحدة غير مقسمة ، دولة باعتبارها نظاما يسوده ملك ، والملك كحاكم يجب أن يكون حاكما مطلقا أو عديم النفع . لقد تسائل جريجورى من يستطيع غير وريث أمير الرسل أن يجترىء على المطالبة بسلطان كبير مثل هذا السلطان ؟ إن جرأة دعواه بالنسبة لنا لتغتفر إذا نظرنا إلى الاهداف الشامخة التى كانت دعواه ترمى إليها . وكان من الضرورى لتهدئة الرأى المعاصر أن تعرض الدعوى الجديدة باعتبار أنها إحياء لحقوق قديمة ، وباعتبار أنها نتائج منطقية لحقائق لا جدال فيها . وقد أدى

هذا الأسلوب إلى تحريف الحقائق التاريخية تحريفا ظهر فيه الجهد وإن كان هذا التحريف فى بعض نواحيه غير مقصود .

ذلك لأن البابوات ممن سبقوا جريجورى قد أدعوا لأنفسهم سلطات واسعة ولكن كان فى الامكان تحديدها ؛ وهذه السلطات وإن كانت ضخمة فى الاستطاعة الدفاع عنها بالالتجاء إلى عرف ثابت . أما السياسة الجديدة فقد أدت إلى موقف متناقض يتلخص فى أن السوابق كانت تلتمس بمثابرة للبرهنة على أن البابا فوق كل السوابق .

وفى عهد جريجورى السابع أخذت الرئاسة الدينية على العالم المسيحى الغربى تتخذ طابعا جديدا . ولكن الرئاسة الدينية فى صورة أو فى أخرى كان قد انعقد لواءها للكنيسة الرومانية منذ قرون مضت . وهذا الأمر قد حققه بابوات ممن سبقوا جريجورى وكان نجاحهم أكثر استرعاء للنظر إذا ما تذكرنا أن القليل منهم كانوا سياسيين مبرزين . فلا موجب للدهشة إذا برهن بعض أساقفة روما على عجز فى غضون تسعة قرون مضطربة ، ولم يصن البعض الآخر المصالح التى عهد بها إليه . على أية حال من الغريب أن البابوية استطاعت أن تضطلع بالمركز الرئيسى بين أساقفة الغرب دون أن تؤدى خدمة كبيرة لتنظيم الكنيسة أو لنشر نفوذها .

وبالنسبة للبابوات الأوائل ، فيما عدا ليو الأول وجريجورى الأول ، قد نكون على معرفة ما بتاريخ عصرهم دون أن نعرف الكثير عنهم ، فلم يكن أى بابا من البابوات يعد فى نفس

منزلة الآباء الغربيين المبرزين ؛ وعالم اللاهوت الهام الوحيد الذى شغل كرسى البابوية قبل سنة ١٠٠٠ هو جريجورى الأول ، وأسمى مديح يمكن أن نسبغه على كتاباته هو أنها بعثت حياة جديدة فى بعض آراء القديس أجسطين . إن البابوات الأوائل يسترعون انتباهنا كسياسيين لا كمفكرين . ومع ذلك فإن ما تم على أيديهم من أعمال عملية لا يكاد يفسر لنا الاحترام والتبجيل اللذين يبعثونهما فى النفس . والبعثة العظيمة التى أرسلتها روما كانت بعثة أجسطين إلى إنجلترا . أما رجال الدين الآخرون فى العصور المظلمة فقد وجدوا مصادر وحيهم فى أماكن أخرى مثل أديرة إيرلنده أو غالة أو ألمانيا . وإذا ما نظرنا إلى تقدم علم اللاهوت والنظام الدينى ، نجد أن الامبراطورية الشرقية هى التى حسمت الخلافات الدينية الكبرى ، وأن المجالس الدينية التشريعية قد اجتمعت فى الامبراطورية الشرقية . ونذر أن أكدت روما حقها فى التكلم حتى باسم الكنيسة الغربية ، إذ لم يكن سجل البابوات الأولين الذين توصلوا إلى مركز صدارة قصيرة الأمد بحيث يتذكره الغرب بروح الرضى والارتياح . فى الواقع إن حصول روما على مركزها السامى كعاصمة أوربا الدينية واحتفاظها بهذا المركز ليعزى إلى أسباب أخرى غير جدارة البابوات الشخصية .

كيف إذن نعلل تقدم روما وفوزها ؟ لقد أمدنا هوبز بتفسير لهذا عند ما أطلق على البابوية «شبح الامبراطورية الرومانية»

لقد وجد الاباطرة الرومانيون المتأخرون من المناسب أن يضفوا امتيازات خاصة على أساقفة عاصمتهم القديمة ، ولكنهم اتبعوا هذه السياسة فيما بعد عندما أخذ الاحترام للامبراطورية في الغرب يتقلص . ولم تغنم البابوية سلطات جوهرية من وراء المنح التى قدمتها لها الامبراطورية ، بينما فقد البابوات المتفرقون جدارتهم واستقلالهم نتيجة لصلتهم الخاصة التى كانت تربطهم بالعاصمة الجديدة على البسفور . لقد كانوا مضطرين إلى أن يلعبوا دورا شائنا فى الخلافات التى نشبت بين الكنائس الشرقية ، وحملوا بأعباء دنيوية ثقيلة ، وأضحوا رموزا وعملاء لاستبدادية أجنبية وفقدوا على السواء ثقة الغزاة الجرمان ورعايا الامبراطورية الاسميين .

على أن بعض النقاد الآخرين قد فسروا الهيبة التى تمتعت بها البابوية باعتبار أنها ثمرة لمحاولات ناجحة من الاحتيال ، وليس لدينا إلا القليل ليقال بصدد هذا الافتراض . لقد ارتضى بابا أو أثنان من البابوات غير العظام استعمال وثائق مزيفة ، ولكن بولغ فى أثر هذه الاحتياطات مبالغة شديدة . وأشهر تلك الوثائق هى هبة قسطنطين (Donation of Constantine) والمراسيم المزيفة (False Decretals) ؛ ولو أن الأولى قد يكون أصلها رومانيا إلا أنها لم تستخدم كثيرا فى روما ، واقتصر نفعها على تبرير البواكير المتواضعة للسلطة الزمنية . أما الثانية فتفوق الأولى أهمية واعتبرت فى بعض الاحيان كفاتحة عهد من الدعاوى

الجديدة . وفى الحقيقة لا تعدو هذه القرارات المزيفة أن تكون تكرارا أو استمرارا لدعاوى متناهية فى القدم . ومع أن ذكرها قد تكرر على لسان قانوني الشريعة ، فهى لم تكن روابط ضرورية فى سلسلة القرائن والسوابق التاريخية . لقد كان لها دلالة خاصة باعتبار أنها تؤكد الرغبة العامة لرجال الكنيسة لإيجاد نوع من الكفالة التى تضمن لهم قوة فى ممارسة الحقوق البابوية . إن أسقفا يتمتع بسلطات حقيقية كان أمرا يرغب فيه ليس فقط رجال الدين فى الكنائس الوطنية كحصن ضد اضطهاد الدولة الوحشى ، بل يرغب فيه أيضا سائر المفكرين الدينيين باعتباره رمزا لوحدة الاتحادية وضمانا لتوحيد العقيدة .

ليس هناك نظرية نستطيع أن نعتبرها شرحا مرضيا لسلطة البابوية ما لم تقم بتفسير هذا الاعتقاد العام فى ضرورة وجود بابا يقوم على رأس الكنيسة الغربية . لقد كان بعض الضرورة سياسيا ؛ فالكنائس الوطنية التى كانت معرضة للخطر العام من الاستبدادية الدنيوية التمست الأمن فى الاتحاد ؛ وقد عبرت عن اتحادها بالطريقة الوحيدة التى يستطيع الرجل العادى غير المتعلم أن يفهمها وذلك بأن أعلنت عن خضوعها لحاكم روحى واحد . ولكن بقيت مشكلة تبرير قرار الاستقلال هذا الذى يعنى الثورة على الامبراطورية الشرقية ؛ ووجد التبرير فى رأيين أحدهما تاريخى والآخر دينى : الأول يقوم على أساس الرواية الرومانية بصدد بطرس الرسول، والثانى

يقوم على الأهمية المسلم بها لالتزام التقليد الصحيح التزاما تاما . ويستدعى كل من هذين الرأيين بعض الدراسة .

تقول الرواية إن بطرس الرسول قد عين فى مركز الصدارة بين الرسل ؛ وهذا هو المعنى الواضح من إعلان المسيح «أنت بطـــــرس » (Tu es Petrus) وأسس بطـــــرس الكنيسة الرومانية وأنشأ الأسقفية الرومانية . وقد أورث بطرس لينوس (Linus) أول الأساقفة ، رسالته المقدســـة وعلمه حقائق المسيحية ، ثم انتقلت هذه العطايا كاملة من لينوس إلى الواحد بعد الآخر فى سلسلة خلفائه المتصلة الحلقات ، وبذلك يجب أن تخول روما الحق فى مركز الصدارة بين الكنائس كما كان بطرس بين اخوانه الرسل . ولن يجدينا البحث فى الأساس التاريخى لتلك الرواية فنحن لا نعرف شيئا قاطعا أكيدا عن علاقة بطرس الرسول بالمدينة الخالدة سوى أنه قام بالتبشير ولقى العذاب هناك . أما إذا كان الأساقفة قد وجدوا فى ذلك الوقت فهناك ما يدعو إلى الظن بأن المنصب كان جماعيا ، وأن لجنة الأساقفة حينئذ كانت أقل أهمية فى الحياة الروحية للمجتمع مما كانت فيما بعد .

وقبل القرن الثانى لم تصبح الاسقفية ذات سيادة ولم يعد شاغل المركز صاحب النفوذ الأسمى داخل الكنيسة التى أنتخبته . وكان التغيير تامـــا فى وقت إيرنايوس (Irenaeus) الذى كتب حـــوالى سنة ١٨٠ م أول قائمـــة تضم أساقفـــة روما تبـــدأ بلينوس وتنتهى بإليـــوثيروس (Eleutherus)

وهو الثانى عشر بعد بطرس والمعاصر لإيرنايوس . أما الاسماء التالية فى القائمة فهى بلا شك اسماء أساقفة حقيقيين . والاسماء الأولى قد تكون اسماء تاريخية بمعنى ما ، مثل اسماء شيوخ الكنيسة المشهورين أو اسماء رجال تركوا آثارهم فى اللجنة الأسقفية القديمة . وهناك نقطة فى المقام الثانى من الأهمية وهى أن إيرنايوس قد تكلم عن أساقفة وليس عن بابوات فهذا اللقب لم يستعمل إلا بعد مرور مائة سنة على الوقت الذى عاش فيه إيرنايوس . والحقيقة التى تفوق ذلك فى الاهمية هى أنه فى القرن الثالث عندما تصبح وثائقنا أكثر وفرة ، تكون روما قد أعترف لها عادة بالمقام الأول بين الكنائس (Ecclesia Principalis) ولكن لم يكن لها حق القضاء فى الدعاوى الاستئنافية أو أى سلطات تشريعية . وفى حالة ما إذا نشب نزاع على مسائل تتعلق بالأحاديث المأثورة ، اتفق على أن يكون رأى روما محل تقدير خاص باعتبار أنها كنيسة تحتفظ بذكرى تعاليم بطرس . وإذا ما أصبحت الخلافات على العقيدة أشد حدة وتعمقت إلى الأساس ، فإن أهمية الأحاديث المأثورة تتأكد ، وسلطة أولئك الذين يروونها تعظم . وأخيرا تقوم سائر دعاوى البابوية على أساس الادعاء بأنها تملك الأحاديث المأثورة التى لا تشوبها وحدها شائبة . ولكن لم تتبين نتائج الادعاء حتى للمطالبين به إلا بعد القرن الثالث بزمن طويل .

وإذا ما دعينا فى الوقت الحاضر لاقتراح وسيلة لحفظ مجموعة سالمة من التعاريف الخاصة بالعقيدة والقانون النظامى ، فطبيعى

أنه لا ينبغى لنا أن نختار وسيلة ما من وسائل النقل الشفوى كأسلم الطرق منالا . ولكن هذه الوسيلة لقيت تحبيذا كبيرا فى الماضى وحتى بين اليهود — مع احترامهم الشديد للكتب المقدسة — نجد أن روايات الشراح قد جعلت الكلمة المكتوبة عديمة القيمة . وقد امتنع متعبدو الديانات الاغريقية الباطنية عن كتابة صيغ عبادتهم الهامة . وكانت هناك عدة إعتبارات تحبذ هذه السياسة الغريبة ، فلم تكن هناك قوانين علمية لتفسير النصوص المكتوبة ، وكان الشراح الذين يطلبون المعنى الرمزى يترجمون تخيلاتهم الطائشة إلى أبسط العبارات ؛ وكانت الطريقة الوحيدة للتحقق مما يقولون هى الرجوع إلى التفسير التقليدى . نحن الآن نستخدم النصوص إذا أردنا اختبار الأحاديث المأثورة ، غير أن علم النقد فى مراحله الأولى كان يتبع الطريق المضاد ، وكنتيجة طبيعية لذلك يقدر الحديث المأثور أكثر مما يقدر الكتاب المقدس . وكانت هناك أسباب أخرى لم تشجع على استعمال الكتابة ؛ منها : أولا — الخوف من أن أى مهارة أدبية فى الكتابة قد لا تكفى للتغلب على صعوبة التعبير بدقة ؛ ثانيا — الاحجام الطبيعى للعقلية الدينية عن تعريض أعمق الحقائق للازدراء والنقد المبتذل لغير المطلعين على أسرار العقيدة ؛ ثالثا — بعض بقايا الخرافات البدائية ، فصيغ كتاب الطقوس إن هى إلا تعويذات سحرية تفقد قوتها إذا نشرت على العالم ؛ وأخيرا — الفطرة الطبيعية لطبقة الكهنوت التى تقصر معرفة الأسرار العميقة على دائرة

مختارة من المقربين . لكل هذه الأسباب كان يوجد فى كافة الكنائس المسيحية الأولى تقليد الاحاديث المأثورة حيث تحفظ بحرص وعناية فائقة ، وكان يطلق عليها عادة الأسرار (Arcana or Secreta) ؛ مثال ذلك : عقيدة الرسل (Apostles' Creed) وهى الرمز المميز للكنيسة الرومانية ، ظلت تحفظ شفهيا إلى القرن الرابع ، ولم تكن تعطى للمبتدئ فى تعلم المسيحية حتى وقت تعميده . ولأول مرة عهد بكتابة دقائق قواعد نظام التوبة لثيودور الطرسوسى (Theodore of Tarsus) رئيس أساقفة كانتربرى حوالى نهاية القرن السابع ؛ وقد وجهت بعض المجالس الدينية النقد الشديد لهذه البدعة . وكان إحجام الكنائس عن كتابة أجزاء القداس الضرورية الفعالة أشد استرعاء للنظر من كل هذا . ولم يرد ذكر شيء عن نسخ مكتوبة إلا فى القرن الرابع الميلادى ، ولم تصحح الاختلافات فى الروايات المحلية بإصدار نص قياسى إلا بعد ذلك بفترة طويلة . وقد يرجع عدم وجود نسخ رسمية إلى الافتقار إلى وسائل كالطباعة مثلا التى يمكن بها طبع نسخ عديدة فى متناول الجميع . ولكن هناك حقيقة غريبة تدعو إلى الظن بأن النشر كان يعتبر شيئا غير مرغوب فيه ، فأحد أقسام ناموس القداس ويسمى القسم السرى (Secretum) كان القس القائم بالقداس يتلوه بصوت منخفض حتى لا يغدو معروفا لدى المصلين . وبالمثل كان علماء اللاهوت الأولون يتركون جانبا أى عرض كتابى للعقائد الرئيسية مثل التكفير

أو الثالوث المقدس مارين بها مرا هينا باعتبار أنها — فى رأيهم — موضوعات يحيط بها العارفون .

وقد خلقت سنة السرية هذه صعوبات سجلت على صفحات التاريخ بأحرف عريضة ، إذ قامت الخلافات بصدد الكلمات المستعملة فى النص على المذاهب ، وبصدد قانون الكتاب المقدس ، وبصدد عدد الزلات المميتة وطبيعتها والعقوبات الدينية التى ينبغى أن تنتج عنها . ومن حين لآخر يثير أحد الباحثين ثورة بادعائه أنه قد اكتشف زلة فى الصيغ التقليدية أو عثر على خطأ فى المعنى الجارى الذى عرفت به هذه الصيغ . وكان السبيل الوحيد للتحقق من هذه الشكوك هو مقارنتها بالأحاديث التقليدية المأثورة فى الكنائس الأعرق فى القدم ، وهذا لا يتأتى إلا على يد مجمع من الرؤساء الدينيين للولاية أو مجلس دينى عام . ولكن الأولى من هيئتى التحكيم هاتين لم تكن موضع رضى لأن أحكامها لم تكن سارية المفعول إلا محليا ومن الجائز أن ترفضها الكنيسة العالمية . وكان من العسير جمع المجلس الدينى العام وخاصة بعد أن حدث شقاق بين الكنيستين الشرقية والغربية . وكان من الأيسر اختيار أسقف ليكون فيصلا فى الأمر ، على أن تكون معرفته بالحديث المأثور ترجع إلى أحد الخلفاء الرسوليين .

وفى الشـــــرق كانت هنـــاك ثلاث كنائس رسوليـــة وهى أنطاكية وبيت المقدس والاسكندرية ، أما فى الغرب فلم تكن إلا كنيسة روما التى تتوفر فيها الشروط المطلوبة .

وكان أساقفة روما هم الذين بوسعهم الادعاء — ولهم فى هذا بعض الحق — بأن أحاديثهم التقليدية كانت نقلا عن مصدر أوثق من مصدر أية كنيسة رسولية من الكنائس الأخرى ، وأنهم قد اعتنوا بالمحافظة عليها ضد التحريف أكثر من أية كنيسة أخرى . ألم تكن حقيقة وطيدة الأركان أن روما قد صمدت بجبهة لا تتزحزح فى وجه الهرطيق أريوس بينما تزعزع إيمان حتى أنطاكية وبيت المقدس والاسكندرية ؟

أما وقد سلم لروما بأنها صاحبة الوضع السائد حيال الحديث المأثور — وكان الالتجاء إليها باعتبارها وحى العقيدة وسيلة واضحة جدا — فلا يسعنا إلا أن نعجب عندما نجد أن انتصار روما فى دعواها كان بطيئا وتدريجيا ! لقد أعاق كبرياء الكنائس الغربية الأخرى وضعف إدراكها انتصار المنطق، فمن ناحية تعلقت كنيسة قرطاجنة بالمثل الأعلى القديم القائل بأن العالم المسيحى هو تحالف بين كنائس تتمتع بالحكم الذاتى ، وهذه الكنائس قد تستشير الواحدة الاخرى كما يعنو لها ولكنها لا تعترف بأية سيادة إلا سيادة المجلس الدينى العام ، وقد اقنعت قرطاجنة كنيسة إفريقيا وضربت مثلا فأخذت باحتذائه مجتمعات أقل شأنا . إن غزو إفريقيا على يد الوندال المراطقة كان سببا فى أن يوافق مسيحيو إفريقيا على الاتجاه نحو روما كعاصمتهم الروحية . ومن الناحية الأخرى كان ينظر بحق إلى أحكام أساقفة روما نظرة شك فى أنها تتأثر تحت ضغط الظرف المحيط بها ، فى بعض الاحيان خفف الأساقفة نظام

التوبة خشية أن يندفع الاخوان الضعاف الايمان إلى الارتداد عن العقيدة . وفى بعض الاحيان الاخرى اقترح أساقفة روما تحت ضغط القسطنطينية إتفاقا غامضا مع الهراطقة ، وتغلب ضغط الظروف تدريجيا على مثل تلك الاعتبارات . وقد أجبر آخر الأمر انتشار الأريوسية وهجمات التيوتونيين الذين كانوا أريوسيين فى أغلب الاحيان أجبر الكنائس على أن تسلك الطريق الواضح وهو المحافظة على اتساقها واتحادها اللذين كانا فى خطر .

إننا نجد فى قرارات مجلس سارديكا (٣٤٣) أول اعتراف صريح بأن البابا هو الحكم ، ونكاد نستطيع القول بأنه هو القاضى الذى تستأنف لديه قضايا الكنيسة . ولم يكن هذا المجلس إلا اجتماعاً عقد بين أساقفة الغرب ، والقوانين التى أقرها لم تقبلها بحال كنيسة إفريقيا . وكانت شرعية هذه القوانين مشكوكا فيها حتى أن بابوات العصر التالى ادعوا باطلا بأن هذه القوانين سبق أن أقرها مجلس نيقية المعروف سنة ٣٢٥ ومع ذلك فإن البابا — حتى فى مجلس سارديكا — لم يحظ إلا بامتياز واحد معلوم مقرر ، ومنذ ذلك الحين أصبح يجوز لأى أسقف يدينه مجلس الولاية أن يستأنف دعواه لدى البابا الذى كان يستطيع إذن أن يأمر بعقد محاكمة ثانية للأسقف ويرسل مندوبيه للحضور كقضاة ، ولكنه لم يكن يستطيع أن يستمع للدعوى فى بلاطه . وأعظم من هذا التمرار لفتا للنظر هو الخطاب الذى وجهه المجلس إلى البابا يوليوس :

«إنه من الصواب والملائم جدا أن يرجع قساوسة الله من جميع الولايات إلى رئاستهم أى إلى كنيسة القديس بطرس» . وقد استجابت لهذه التوصية كنيستا غالة وأسبانيا ، فانهالت الاسئلة من أساقفة هاتين الكنيستين على البابوات الذين أخذوا فى إصدار أحكامهم فى شكل خطابات مفتوحة ، وفى المطالبة بأن تكون لهذه الخطابات قوة ملزمة كقوة القانون . ويبدو أن البـــــابا ليبريوس (٣٥٢ – ٣٦٦ Liberius) قـد بدأ فى ممارسة هـذا الحق ، ولو أن أقــــدم ما حفظ لنـا من هــذه القرارات يرجع إلى سنة ٣٨٥ فى عهـد البابا سـيريكيوس (Siricius) . وبعـد سـيريكيوس بستين سنة – عنـدما كانت الامبراطورية الغربيـة تعانى سكرات الموت – أيد الامبراطور ڤالنتنيان الثالث (٤٤٥) رسميا ذلك المطلب الذى يدعو إلى تمتع البابا بالسلطة التشريعية للكنيسة ، ولكن بعد مجلس سارديكا بوقت ما ، استعمل الامتياز الجديد بحرص شديد ، إذ لزم بابوات تلك الفترة كل الحذر ليجعلوا إجاباتهم التى يفتون بها مأمونة العاقبة ؛ فهم يطمئنون مراسليهم أن روما لا تفرض أى بدع جديدة ، وأنها لا تجترئ على البت فى أية مسألة لم تتناولها الروايات المأثورة ، وأن روما لا تعدو أن تكون منفذة لأمر شرعى وضعته على عاتقهـا المجالس العامة .

أما أولئك الذين أظهروا احترامهم لطلبات روما فقد غمرتهم المجاملات ، وهذا قرار إنوسنت الأول (٤٠٢ – ٤١٧)

الذى يبدأ على النحو الآتى :

« أخانا العزيز

إن قواعد الكنيسة فى الحياة والسلوك لمعروفة جيدا لقس فى منزلتكم ومقامكم ، ولكن بما أنكم ألححتم فى سوءالنا بخصوص القاعدة التى توصى بها كنيسة روما ، فإننا نلبى رغبتكم ونرسل إليكم مع هذا قواعد النظام موضوعة بالترتيب» .

ومن الناحية الأخرى لم تترك أية فرصة للفت النظر إلى سيادة روما . فقد كتب البابا سيريكيوس (٣٨٤ — ٣٩٨) فى أحد خطاباته : « نحن نتحمل أعباء كل أولئك المضطهدين ؛ إنه الرسول بطرس الذى يتكلم فى شخصنا» .

وخلال العبارات الخصوصية الداخلية التى تفوه بها أولئك البابوات كان يجرى شريان من التعالى والاعتداد بالنفس ، وفى خطابات ليو الأول ومقالاته (٤٤٠ — ٤٦١) تكاد تسمع لهجة الأمر « أنت بطرس » (Tu es Petrus) بين السطور ؛ فنحن هنا أمام الحاكم الرومانى يحدث شعبه الرومان . إن كبرياء الامبراطورية يتخذ شكلا جديدا بين أنقاض تلك الامبراطورية الزمنية التى بناها قدماء الرومان الوثنيون .

وفى ذلك الاضطراب العام الذى أحدثته الاغارات الجرمانية عظمت أهمية البابوية لدرجة كبيرة ، إذا قورنت بتلك الكنائس الغربية الاخرى ، وذلك لعدة أسباب منها تدمير قرطاجنة التى كانت أقل نقاد روما رحمة ؛ ومنها تدهور الكنائس الاخرى

التدريجى ، ذلك التدهور الذى كان ملحوظا جدا فى تلك الولايات حيث تحول الجرمانيون بسهولة إلى الكاثوليكية الرومانية ؛ ومنها طغيان موجة الجهل التى اجتاحت سائر الآراء عن العالم المسيحى والتى تتعارض مع فكرة سيادة روما ، تلك الموجة التى طمست معالم التاريخ الماضى للكنيسة . ولقد كان الجهل مطبقا إلى درجة أن إنوسنت الأول استطاع الادعاء — دون أن يخشى المناقضة — بأن « أحدا لم ينشئ أية كنيسة فى إيطاليا أو صقلية أو غالة أو أسبانيا أو إفريقيا سوى أولئك الذين عينهم بطرس وخلفاؤه قساوسة» . وكان هناك ثلاث كنائس فى شبه الجزيرة الايطالية : رافنا وميلان وأكويلايا وقد رفضت هذه الكنائس بعناد أن تقر بأنها مجرد أفرع من كنيسة بطرس . غير أن الاسطورة نبتت وترعرت بينما أخذ البابوات المتعاقبون يشتركون فى البعثات التبشيرية لتحويل القبائل إلى الكاثوليكية ، وإصلاح الكنائس الجرمانية .

ومن بين الأحداث الأولى التى أسهمت فى جعل العقيدة الرومانية هى المقياس لسائر البقاع المسيحية فى الغرب لا نحتاج إلا لذكر غزوات الفرنجة الكاثوليك وتحول البرجنديين رسميا من الأريوسية إلى الكاثوليكية فى سنة ٥١٦ والقوط الغربيين فى أسبانيا سنة ٥٨٦ ، ثم القضاء على الوندال والقوط الشرقيين على يد قواد جاستينيان ؛ والبعثات التبشيرية التى قام بها أجسطين إلى إنجلترا وويلفرد (Wilfrid) وويلى بروورد (Willibrord) وبونيفاس (Boniface) إلى ألمانيا ؛ وكذلك

وقوع الكنيسة الفرنجية تحت تأثير بونيفاس و پپن القصير (Pepin the Short ٧٤٨) . وكان طبيعيا أن يزداد النفوذ الأدبى لروما فى الاراضى الشمالية بإحياء الامبراطورية الغربية، الأمر الذى كان يعنى تعاون البابا والامبراطور فى توسيع رقعة الدولة المسيحية . وقد وجد سيريل (Cyril) ومثوديوس (Methodius) رسولا السلافيين ، أنه من الضرورى أن ينبذا الولاء للكنيسة البيزنطية وأن يضعا المتحولين للمسيحية من السلاف تحت حماية روما سنة ٨٦٦ .

ولقد قام القديس أدالبرت (St. Adalbert) من روما ببعثته التبشيرية العظيمة التى لازمها سوء الطالع ، إلى البروسيين سنة ٩٩٧ ، واكتسب أحد البابوات وهو سيلفستر الثانى فخر انضمام الشعب الهنغارى إلى المسيحية الغربية سنة ١٠٠٠ . وأخيرا ذهب كانوت العظيم (Conute the Great) ملك الدانيمرك وإنجلترا إلى روما للحج سنة ١٠٢٧ ليضع ولاء رعاياه الاسكندناقيين على مذبح القديس بطرس ، وبذلك حصد البابوات ما لم يبذروا وكان المحصول رائعا ووفيرا .

لم يكن الطابع السياسى أقل أهمية من سواه ، ذلك الطابع الذى أضفى على المنصب البابوى عند إحياء الامبراطورية ، ففى بابوية جريجورى العظيم يمكننا أن نتتبع بوادر سلطة زمنية ، ومن الطبيعى والضرورى أيضا أن يأخذ البابا على عاتقه — وهو الموكول إليه واجبات هامة زمنية مثل باقى الاساقفة — أمر حماية رومة والدوقية المحيطة بها والاضطلاع بالحكم فيهما ،

عندما نفض الحكام البيزنطيون أيديهم من هذه المسئوليات الغير المجدية . وكان من الطبيعى أن يطالب البابا بالسلطات التشريعية فى ممتلكاته الايطالية الشاسعة ، تلك السلطات التى يتقلدها كل ملاك الأراضى كأجراء للدفاع عن النفس ضد الاضطهاد أو الفوضى التى لا ضابط لها .

وقد اتخذت خطوة أخرى فى أيام پپن القصير ؛ فهـذا الملك الفرنجى لم يشأ أن يورط نفسه فى إيطاليا ، إلا أنه لما كان يتوق إلى أن يضم إلى جانبه البابوية ضد اللومبارديين ، فقد اعترف بالبابا ستيفن الثانى وريثا شرعيا للممتلكات الامبراطورية المتروكة الشاغرة . وقد أيد شارلمان — ملكا ثم بعد ذلك إمبراطورا — هبة أبيه للبابوية ، ولم تكن فى الواقع سياسة جعل البابا حاكما مستقلا بالسياسة التى يحبذها شارلمان ، إذ أن مثله الأعلى فى السياسة كان سياسة الاباطرة البيزنطيين . وهذه السياسة تتلخص فى أن الامبراطور هو رأس الدولة والكنيسة ، والبابا هو بطريرك كافة الكنائس فى الامبراطورية ، وينتخب بموافقة الامبراطور ، ويحكم رجال الدين بمشورة الامبراطور ، ويتمتع بأقصى الامتيازات التى تخلع على أى أسقف ليمارسها على أراضى كنيسته ، ولكن فيما يتعلق بكافة الشئون الدنيوية فالبابا تابع للامبراطورية . غير أنه من الناحية الاخـرى نشـأ فى روما رأى مختلف بصـدد امتياز البابا ، فمنـذ زمن طـويل كون البـابا جلاسيوس (Gelasius) مبدأ كان نافعا لخلفائه الذين جاءوا من بعده بفترة طويلة أكثر

مما كان له ، وهذا المبدأ يتعلق بالقوتين ، الكنيسة والدولة كلتاهما مستمدة من الله وكلتاهما لها الحق فى سلطة قصوى تباشرها فى مجالها . وعلى هذا المبدأ ينبغى ألا تتدخل الدولة فى الانتخابات الاسقفية أو فى المسائل التى تتعلق بالعقيدة أو النظام ، ولا ينبغى للدولة أيضا أن تمارس سلطة تشريعية على رجال الدين الذين هم خدام الكنيسة ، أو على أراضى الكنيسة بما أنها وديعة لدى الكنيسة لله وللمساكين . نشر هذا الرأى أو المبدأ على العالم ليو الثالث الذى كان سببا فى إقامة نصب من الفسيفساء فى قصر لاتيران يمثل فى مجاز علاقاته بالامبراطورية فيرى القديس بطرس وهو جالس على عرشه المرتفع وإلى يمينه ويساره يجثو كل من شارلمان وليو فى وضع يبدوان فيه كأنهما يتسلمان من القـديس بطرس الوشاح (Fallium) والعلم (Gonfalon) رمزى منصبيهما على التعاقب.

ولم يقبل أحد من الأباطرة الاقوياء مبدأ جلاسيوس بأكمله . وعلى أية حال كان من العسير دحض هذا المبدأ ، طالما تمشى مع النظرية السائدة عن الدولة . وفى حكم الكارولنجيين المتأخرين غدا مبدأ جلاسيوس برنامجا للمصلحين والسياسيين من رجال الدين . وقد وضعت الأديرة الجديدة — التى تأسست أو نظمت تحت نفوذ ديركلونى (١) — نفسها تحت حماية

---

(١) أسس ديركلونى وليم دوق اقطانيا سنة ٩١٠ ويرجع لرؤساء هـذا الدير الفضل فى حركة اصلاح شاملة عمت الكنيسة والمجتمع الغربى فى القرن الحادى عشر. المترجم

البابا الخاصة وبذلك نجت من الأعباء الدنيوية . وقد هللت السلطات الدينية الوطنية لوثائق إيزيدور المزيفة باعتبار أنها ميثاق لتحرر الكنيسة . وقد أتخذ البابا نيقولا الأول (٨٥٨ـ ٨٦٧) موقفه على رأس الحركة الجديدة ، وأضفى عليها تطورا ملحوظا عندما أكد ولايته وسلطته على الفاسق لوثير الثانى (٨٦٣) . على أن نيقولا قد توفى قبل أن يتمكن من عرض أمثلة أخرى على دعواه بالسيادة — حتّى على الملوك — فى الشئون الخلقية وشئون العقيدة . وفى الفترة الواقعة بين نيقولا وبين هيلدبراند — أى من سنة ٨٦٧ إلى سنة ١٠٧٣ — لم يوجد بابا له من القوة ما يكفى للقيام بعمل مماثل ، فقد شغلت البابوات ممتلكاتهم فى الدنيا ونزلت بهم إلى مستوى لا يعدو المستوى الذى كان عليه النبلاء فى المدن ، وأضحوا آلة فى يد الأحزاب . ولم يكن البابوات فيما بين سنة ٨٦٧ — ٩٦٢ سوى مجرد أمراء إيطاليين أقوياء ؛ ولكنهم ارتدوا إلى ذلك المستوى المنحط عقب فترة الملوك السكسونيين الذين حكموا من سنة ٩٦٢ إلى سنة ١٠٠٢ م ؛ فى فترة الأربعين سنة هذه كان فيها ومضات تنبئ بمستقبل أفضل ؛ إذ تبنى البابا الألمانى جريجورى الخامس (٩٩٦ — ٩٩٩) حركة الإصلاح التى بدأت فى كلونى حينذاك ؛ ثم شارك جربرت أوريلاك ذى المواهب العديدة فى العلم والرياضة والخطابة والفلسفة والسياسة صديقه وتلميذه أوتو الثالث فى أحلامه الخيالية بعد أن اعتلى كرسى البابوية باسم سلفستر الثانى (٩٩٩ — ١٠٠٣) ،

وأخـيرا بنى أحـلاما أخرى لنفسه دارت حول البابوية أكثر مما دارت حول الامبراطورية ، فقد رأى سيلفستر بعين خياله ، البابوية على رأس اتحاد يضم الممالك المسيحية ، غير أن القدر لم يكن أرأف به مما كان بأوتو ، فلم يطل به العمر إلا سنة واحدة بعد وفاة راعيه الفتى أوتو الثالث .

الفصل السادس

الكنيسة الهلدبراندية

إن طول الفترة بين عصرنا الحديث والمسيحية الوسيطة ليجعل من العسير أن نقتفى أثر خطانا إلى الوراء بغير أن نبذل مجهوداً لنقف على المركز الفكرى لأعلام العصور الوسطى من أمثال القديس برنارد (١٠٩١–١١٥٣) والقديس فرنسيس (١١٨٢–١٢٢٦) وتوماس كمپيس (١٣٨٠ – ١٤٧١ Thomas a Kempis) صاحب رسالة « انتهاج نهج المسيح » (Imitatio Christi) وبصرف النظر عن الصعوبات التى تكتنف التعبيرات الغير العادية، فقد أصبحنا بعيدين عن الآراء التى كانت عندئذ آراء شائعة ؛ والمعتقدات التى كانت تعتبر فيما مضى واضحة بذاتها ورئيسية، تكاد تقترب الآن من النطاق الخارجى للفكر التأملى باعتبارها مجرد إمكانيات ، وباعتبارها أحداسا عن الحقيقة لم تثبت ولا يمكن إثباتها . ومن الجائز أن عقائدنا لا تستقر على قاع سليم من الإثبات المنطقى ، ولكنها صيغت للإجابة على الشكوك ولتعليل الحقائق التى تجاهلتها النظريات الوسيطة . ونحن فى صياغة هذه العقائد قد اضطررنا تارة إلى إعادة النظر فى الآراء الوسيطة وتارة إلى هدمها ، تلك الآراء التى تتعلق بالله وبالعالم وبالانسان وبالقانون الخلقى .

ليس هذا مجالا لنقد الدين فى العصور الوسطى ، ولكن إذا

لم تحمل فى الأذهان بعض المظاهر الضرورية لنظام الفكر الكاثوليكى ، فسنضل الطريق الذى يؤدى إلى معرفة سياسة الكنيسة التى سادت القرنين الثانى عشر والثالث عشر . إن برنامج البابوات العظام من جريجورى السابع إلى بونيفاس الثامن لا بد وأن يبدو نسيجا من المتناقضات ومن الأطماع الغير المعقولة ومن الافعال التى لا يمكن الدفاع عنها ، ما لم ندرس هذا البرنامج بالنسبة إلى علم اللاهوت الذى يبعد عن المسيحية البدائية بعده عن عقائد وفلسفات العصر الكلاسيكى القديم .

وأول مادة فى هذه الفلسفة الدينية هى وجود إله وهو — وإن كان لا يعزب عن شئ وقادراً على كل شئ — لا يبدى نفسه مباشرة لبنى الانسان الذين خلقهم ليعبدوه ، وهو لا ينظم الكون بحيث تعبّر الحوادث دائما عن مشيئته وغرضه . خلق الله الانسان ذا طبيعة آثمة وأباح أن تغزو عاله العقول الشريرة بالقوة والخبث الخارقين للعادة ، تلك العقول التى تحرض الانسان على التدمير وتعكف على قلب النظام الالهى الذى هى جزء منه . والله جواد إلى أقصى حدود الجود ، ومع ذلك فهو لا يظهر أقصى حد لهذه الصفة إلا إذا استنزل الناس عونه بالصلاة ، وكثيرا ما يجد لطفه تعبيرا فى المعجزات بمعنى إيقاف أو عكس عمل القوانين العامة التى وضعها الله نفسه لتنظيم الكون ومصائر بنى الانسان . والله يحيطه الابهام ، وهو غير مفهوم ، ومع ذلك فإن ضل الانسان فيما يتعلق

بطبيعة وجوده فهذا أكبر الخطايا حيال جلال الله على الاطلاق . وهدف الحياة الدينية هو الاتصال الشخصى به ، والادراك البديهى والتسليم طوعا لمشيئته ، والرؤيا السعيدة لفضائله وعظمته . ولكن لا يمكن الوصول إلى هذه الحالة من السعادة بمجرد ضبط النفس ، فلا تفيد الصلاة والتأمل والاعمال الطيبة الفرد المنعزل الغير المتعلم إلا لتغتفر حالة من الجهل العضال . أما السبيل إلى معرفة الله فلا يمكن سلوكه إلا عن طريق الدين والدين يعنى قبولا لا ريب فيه للتجلى المزدوج لنفسه الذى وضعه فى الكتاب المقدس وفى تقاليد الكنيسة . وهذان الشطران من التجلى فى الواقع قد اندمجا فى واحد بالقول إن الكنيسة هى الوحيدة القادرة على اعطاء تفسير جازم للكتابات المقدسة ، وعلى الكنيسة يتعلق خير الفرد وخير العالم ، وبدون الاشتراك فى أسرارها المقدسة يبتر الفرد إلى الأبد من الله . وبدون صلوات الكنيسة فإن موجة قوى الشر لا يمكن كبح جماحها بتكرار أفعال التوسط المعجز ، بل تكون الموجة من المد بحيث لا يستطاع مقاومتها ولا منعها من أن تغمر الجنس البشرى .

ومجتمع تقع على عاتقه مثل هذه الواجبات الضخمة ، وهو الآلة الوحيدة للإرادة الإلهية الذى يقدم الضمان الوحيد لخلاص الروح — مجتمع هذا شأنه ، من الواضح أنه لا بد وأن يكون أسمى من كل القوى الدنيوية . إن الوضع سيكون شاذا لو أن تعاليم الكنيسة عدلت أو أن سلطتها لحكم نفسها قد حددت لتلائم أطماح أو ما يسمى إدراك حاكم دنيوى ،

فالكنيسة تقف من الدولة موقف الرأس من سائر الأعضاء ، موقف الروح من الجسد ، موقف الشمس من القمر . والدولة تقوم لتهيئ الأسس المادية للمجتمع المسيحى ولتحمى الكنيسة ولتوسع مجالها ولتجبر أولئك المارقين عن قانونها على طاعته . والدولة قد رسمها الله ولكن بمعنى أنها فقط حالة ضرورية لوجود الكومنولث المسيحى . والدولة منطقيا يجب أن تكون خادمة الكنيسة ، تعمل بسلطات مستمدة من الكنيسة وبتوجيه منها .

غير أن النظريات مهما كانت منطقية ، لا بد وأن تتمشى مع الحقائق أو تختفى فى غياهب الخيال . لقد كانت سلطة الكنيسة الهلدبراندية عرضة للتقييد الخطير ، ففى بعض الشئون الهامة كانت السلطات الدينية القومية تناصر الدولة ضد البابا ، فعلى هذا النحو مثلا مطالبة المجلس البابوى بفرض ضريبة على رجال الدين وبتخطى حقوق رؤسائهم ، هذه المطالب حددت بين الحين والآخر باتفاقيات أو بتشريع دنيوى مثل القوانين الانجليزية (Praemunire, Provisors) التى حرمت البابا من حق تعيين رجال الدين فى المناصب الشاغرة بالكنيسة الانجليزية ، ومنعت سريان سلطة البابوية القضائية فى إنجلترا . أما حينما وقفت هيئة رجال الدين جميعها جبهة متحدة استطاعت تأييد أى مطلب من المطالب حتى ولو لم يساير العقل . فمثلا كان من صالح رجال الدين أن يكون للكنيسة الحق المطلق فى محاكمة المذنبين منهم ، ذلك الحق

الذى فرض حتى على حاكم قوى حاذق كهنرى الثانى ملك إنجلترا . ولكن نجاح مطالب الكنيسة كان يتوقف على الرأى العام الذى كان من العسير تحريكه ، لا لأن الرجل العادى كان ناقدا أو معاديا لرجال الدين ، ولكن لأنه كان غير منطقى ويعوزه التصور فلم يكترث لأى برنامج من برامج الاصلاح لا تبرره سلسلة طويلة من الاستدلال العقلى، إذ كان يكره التطورات العنيفة ، ويشعر أن الدولة باعتبارها الضمان الأخير للنظام الاجتماعى لا بد وأن تنال تأييده حتى ولو تعارض ذلك مع اتساق النظريات اللاهوتية . وإلى أن يصبح من المستطاع إقناعه بأن المسائل الخلقية فى خطر فهو يرى أن صدور قرار بحرمان مليكه أو قرار القطع ضد وطنه أمر خطير أو لا جدوى من ورائه ، ونظرا لافتقار الكنيسة إلى تعضيد الناس فقد فشلت فى تحقيق مطالبها الهامة كتلك المطالب التى تتعلق بإعفاء ممتلكاتها فى البلاد المختلفة من الضرائب العامة وباختصاصها فى الحكم فى قضايا العقود التجارية . وأكثر من هذا أن منعت الكنيسة من إنشاء محاكم التفتيش فى دول ، لو أن هذه المحاكم أقيمت فيها لوجدت الكثير من العمل .

ومع ذلك فبالرغم من انقسامات رجال الدين وجمود الرأى العام ، فقد كانت «حرية الكنيسة» مثلا أعلى يستوجب الولاء العام ، وكان يتعين على أشد المعارضين لامتياز الكنيسة أن يبين أن سياسته لا تنطوى على هجوم حقيقى على تلك الحرية ، وإلا فهزيمته محققة . ارتفعت الصيحة من أجل الحرية ثلاث

مرات فى فترة مائتى سنة ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وقد انتهت ثلاث مصادمات طويلة بهزيمة أشد السياسيين عزما ودهاء ممن تولوا عرش الامبراطورية . هؤلاء السياسيون هم هنرى الرابع(١٠٥٦ ـ ١١٠٥)، وهنرى الخامس (١١٠٦ ـ ١١٢٥) ، وفردريك باربا روسا (١١٥٢ ـ ١١٩٠) ، وفردريك الثانى (١٢١٢ ـ ١٢٥٠) . وأولى تلك المصادمات العنيفة هى الخلاف حول إصلاح رجال الدين الوطنيين وتحريرهم من سلطة العلمانيين. وقد دفع هنرى الرابع ثمنا لتمسكه بحقه وبما جرى عليه العرف بتسليمه الشائن ولو تسليما ظاهريا فى كانوصـــا (Canossa) سنة ١٠٧٧ وبتعرضه للمهانة التى لم يسبق لها مثيل فى أيامه الأخيرة عندما اضطر ـ وهو سجين ولده ـ ليس فقط إلى التنازل بل وإلى توقيع إعتراف بارتكابه ذنوبا شائنة تنافى الدين والخلق . ولما أحيا هنرى الخامس مشروعات أبيه الذى لقى على يديه الغدر والخيانة ، اضطر تحت ضغط الإعياء إلى أن يعقد إتفاقية ڤورمز (Worms) سنة ١١٢٢ ، وهذه الاتفاقية لا تعدو الهزيمة المطلقة للامبراطورية لأن الحقوق التى تنازلت عنها الامبراطورية فسرت بالنظر إلى اللفظ أكثر مما فسرت بالنظر إلى الروح . وفى الصدام الثانى كان موضع الخلاف المباشر هو حرية البابا فى انتخاب رجال الدين ، .وهذا الخلاف كان يترتب عليه الإجابة على السؤال النهائى بصدد ما إذا كان البابا أو الامبراطور هو الذى يصوغ سياسة الكنيسة ، وقد اضطر فردريك برباروسا ـ بعد شقاق دام سبعة عشر عاما ـ إلى

التسليم بحقوق ترجع إلى عهد شارلمان ، واضطر أيضا إلى أن يعقد صلحا مع البابا اسكندر الثالث الذى كان فردريك قد أقسم على عدم الاعتراف به مطلقا (معاهدة أنانيي Anagni سنة ١١٧٦) . ولما ضم هنري السادس بن فردريك برباروسا مملكة صقلية إلى الامبراطورية بزواجه من كونستانس وارثة العرش النورمانى ، بذر البذور لنزاع جديد وأورث فردريك الثانى الفكرة المثالية الخطيرة وهى فكرة إتحاد إيطاليا تحت حكم الهوهنشتاوفن . وقد أصبحت إذ ذاك حرية الكنيسة تورية على الاحتفاظ بالسلطة الزمنية وعلى مشروع إيطاليا الفدرالية التى تدين بالولاء للسيادة البابوية . وفردريك الثانى الذى كان أدنى إلى النجاح فى سياسة أبعد مدى من سياسة أى من أسلافه ، قد أنهكه تعاقب مرات النجاح والانتكاس وترك أولاده وحفيده ليحصدوا محصول الفشل المرير الذى لم يغب عن إدراك فردريك .

إن النتيجة الادبية تتضائل إلى نسب أصغر فى كل مرحلة من المراحل المتتالية لهذا الصراع الجبار بين الممثلين الاسميين للدولة والكنيسة ، ومن البداية إلى النهاية اعتمدت البابوية إعتمادا كبيرا على حلفاء كانوا يخدمون أغراضهم الخاصة تحت اسم البابوية . فالامراء الالمان ونورمانيو جنوب إيطاليا وصقلية ، والقومونات اللومباردية ، كل أولئك ساهموا بدرجات متفاوتة فى هزيمة الاباطرة الالمان . فالامراء الالمان اضطروا هنرى الرابع إلى أن يجثو على ركبتيه فى لحظتين حرجتين أثناء حكمه ،

وقد ظلت غالبيتهم تترفع بعناد عن الاشتراك مع بربااروسا في حروبه الايطالية ، وفردريك الثانى الذى حاول أن يشترى حيادهم بالتنازل لهم عن امتيازات سخية ، وجد نفسه أمام ثوار ألمان يطالبون بالعرش فى أواخر حكمه (١٢٤٦ — ١٢٥٠) حين بدأ الموقف فى إيطاليا يتغير فى صالحه. وقد تدخل النورمانيون أكثر من مرة فى حروب التقليد العلمانى لحماية بابا لاجئ أو لإنقاذ روما من الجيوش الالمانية ، أما اللومبارديون — كما سيجيء ذكرهم فى مكان آخر — فقد كانوا الحائل الرئيسى الذى حال بين روما وفردريك برباروسا ، وبين فردريك الثانى وألمانيا . وكان شارل أنجو آخر أنصار القضية البابوية وأقدرهم كفاءة ، وشارل هذا يذكر فى التاريخ باعتباره رائد سياسي عصر النهضة الذين ليس لهم وازع من ضمير أو حياء . ومع ذلك ، إذا سلمنا بنفع تلك المحالفات ، بقى السؤال : لماذا وجدت القومونات ووجد الاقطاعيون الثائرون والمغامرون الذين يجرون بحثا عن ممالك ؟ لماذا اكتشف هؤلاء أن مما يستحق اهتمامهم أن ينخرطوا فى خدمة الكنيسة متحملين القيود التى تأتى لا محالة فى أذيال مثل تلك الخدمة ؟ إن القوة الحقيقية للكنيسة لتكمن فى نفوذها الادبى . لقد كانت حفنة من رجال الدين هم الذين كرسوا أنفسهم قلبا وروحا لمثل أعلى لمجتمع أقامته الكنيسة . على أن مثلها الاعلى كان فى امتلاكها الميدان ، وقد يتعرض هذا المثل الاعلى لنقد سلبى مريب من فيلسوف منعزل أو من طائفة من المراطقة أو من شخص

محافظ يتألم تحت وطأة عجرفة كهنوتية، ولكن حينما عبثت قوى، الكنيسة وقفت الغالبية العظمى تهز أكتافها غير مبالية . إن طريقة روما قد لا تكون طريقة المسيح ، ولكن إذا كانت الكنيسة الرسولية قد أخطأت تفسير عظات الكتاب المقدس والسنة ، فمن ذا الذى يستطيع أن يعلم قاعدة أفضل للحياة ؟ فكنيسة مخطئة خير من لا كنيسة على الاطلاق . وفى القرن الثالث عشر لما كانت الضرائب التى فرضتها البابوية موضوع تذمر فى كل دولة أوربية ، تقدم فردريك الثانى ووضع نفسه نصيرا للصالح العام واستجار من البابوية بالرأى العام . نطق فردريك صدقا عندما قال إن الدور عليه الآن، وإن دور الملوك والأمراء سيأتى عندما يخلع الامبراطور عن العرش . لقد كان لبلاغته بعض الأثر ، ولكن زملاءه الملوك لم يستطيعوا أو لم يشاءوا منع البابا من جمع الضرائب من رجال الدين فى دولهم ، ومن تجنيد رعاياهم لشن حرب صليبية على الزعيم الدنيوى للدول المسيحية ، الذى كان كل ما جناه أنه قابل بين مصالح الدولة وما سمى بحقوق الكنيسة .

لم يكن مجرد صدفة أن يتفق ازدياد مطالب الكنيسة مع العصر الذهبى للجماعات الدينية ، وأن تتكون السياسة الهلدبراندية عندما كانت الحركة الكلونية تنتقل من حدود فرنسا إلى جميع الدول المجاورة، وأن يكون البابا اسكندر الثالث (١١٥٩-١١٨١) معاصرا يافعا للقديس برنارد ، وأن يجىء صراع الموت بين الامبراطورية والبابوية فى أعقاب تأسيس جماعتى الإخوان الفرنشيسكان

والإخوان الدومينكان . فالرهبان والنساك كانوا جنود الكنيسة . وليس معنى ذلك أن الجماعات الدينية فى العصور الوسطى قد كرست للدعاية السياسية بحماس الجزويت ونظامهم فى القرن السادس عشر ، فالخدمات التى أداها الكلونيون والسسترشيون والدومينكان والفرنشيسكان للبابوية المحاربة كانت غير ملموسة وغير مباشرة . وصحيح أنه قد عُهد من آن لآخر إلى تلك الجماعات بمهام خطيرة كجمع الأموال والدعوة إلى حرب صليبية والتأثير على الملوك وتحويل هرطيق إلى المسيحية أو اضطهاده فقـــد كان القديس برنارد — مؤسس كليرڤو (Clairvaux) وباعث الروح الديرية — هو الوحى الذى لجأ إليه بابا بعد آخر طالبا الارشاد طيلة عشرين عاما (١١٣٣ — ١١٥٣) . غير أنه حتى فى عصر القديس برنارد ، وحتى لما كان البابا الذى يتربع على عرش البابوية هو صنيعة القديس برنارد أو تلميذه ، كان هناك اختلاف معين بين النظريات التى كان يعتنقها وبين واقع سياسة الكنيسة ؛ فمثلا لم يكن من رأى القديس برنارد أن ينظم الحملة الصليبية الثانية ولكنه دعا إليها إحتراما لرغبات البـــابا إيوجنيوس الثالث (Eugenius III) ، ومن الناحية الأخرى ، اتخذت البابوية إزاء رائدى المذهب المدرسى موقفا كان يعتقد القديس برنارد أنه موقف تساهل دون أى مبرر . كانت روما أكثر سعة فى مداركها من كليرڤو ، وأكثر تيقظا تجاه الحقائق ، وأكثر تجربة فى السياسة والدبلوماسية ، بينما تعهدت كليرڤو فكرة نبيلة للحياة الروحية تتفق مع منع

الكنيسة من الوقوع فى الحبائل الدنيوية . إن السجايا التى جعلت الراهب عظيم القدر باعتباره موجها للرأى العام ، جعلته أيضا عاملا عظيما شديد المراس فى النشاط السياسى . لقد كان عظيم الفائدة كمبعوث أو ممثل فكرة دينية تهاجم أسس الدولة الدنيوية هجوما خافيا ولكنه مؤكد . إن مؤسسى الجماعات الديرية الكبيرة ، سواء وجدوا مصدر إلهامهم فى نظام القديس بندكت كما فعل القديس برنارد ، أو — بالاحرى — جاهدوا فى اتباعهم — اتباعا حرفيا — رسالة المسيح التى أناط بها رسله الاثنى عشر كما فعل القديس فرنسيس ، قد رجعوا إلى ماض لم تكن فيه الدولة والقيصر شيئا بالنسبة للمسيحى سوى أنهما السلطتان الكائنتان . إن النظام الديرى أو الاستجدائى الذى وضع كنموذج للمجتمع المسيحى ، كان رابطة اختيارية يحكمها الضمير العام كما يتمثل فى إرادة الرهبان الممثلين ورئيسهم المنتخب . وكانت طاعة الناسك أو الراهب مفروضة على النفس ونتيجة لعهد مقبول فقط ممن يشعر بالنداء الداخلى ، وقد اختبر هذا النداء فى امتحان عسير . وبموجب تسليم النفس يصبح الراهب فاقد الاحساس بالنسبة للعالم أى مواطنا لملكوت السماء على الأرض . ولا يمكن أن تطلب منه واجبات دنيوية قانونا ؛ فهو قد خرج عن نطاق اختصاص الدولة ودخل فى اختصاص الله . وقد طالبت الجماعات الدينية بحقها فى أن تكون بعيدة عن أى لون من ألوان الخضوع اللهم إلا الخضوع للكنيسة التى يمثلها البابا . ومع أن تلك الجماعات كانت بعيدة عن أن

تعتبر الدولة ابتكارا لا لزوم له — إذ نظرت إليها باعتبارها آلة قدسية لكبح انفعالات العلمانيين التى لا ضابط لها — فقد طالبت بأن يكون جميع خـدام الله الآخرين من رئيس الأساقفة إلى أدنى قسيس فى النظام متمتعين بنفس الإعفاء الذى يتمتعون به بشرط قبول نفس الالتزام الثانى وهو الفقر والطاعة والطهارة . ولهذا وجـدت الحركات الرئيسية لاصـلاح رجال الدين فى العصور الوسطى أكثر مشايعيها تحمسا فى الجماعات الدينية ؛ ونفس المدرسة من المصلحين أعدت القاعدة النظرية لكل مطالبة جديدة بالحصول على امتياز . لقد كانت تلك الجماعات بالنسبة للكنيسة بمثابة الملح للطعام طالما احتفظت بروح مؤسسيها ، غير أنها كانت مسئولة أيضا عن المطالب الغير المعقولة منطقيا التى اتسمت بها سياسة الكنيسة فى القرنين الثالث عشـــر والرابع عشـــر وكان وايكليف (١٣٢٠ — ١٣٨٤ Wycliffe) — أعظم نقاد العصور الوسطى للنظرية الكهنوتية — كان على حق فى مهاجمته للجماعات الاستجدائية باعتبار أنها تمثل كل ما هو ردئ جدا فى النظام الكهنوتى فى عصره .

وطبيعى أن الروح الديرية غالبا ما عوملت باعتبار أنها تضاد مطلق للسياسة العلمانية التى تعارضها الروح الديرية أشد المعارضة . ولكن الروح الديرية والسياسة العلمانية نشأتا فى الحقيقة من نفس منبت عدم الرضا الذى كان يقوم كلية على العقل والسخط على حالات الفوضى التى سادت العصور الوسطى الأولى .

إن المصلح الدينى ، وقد أدهشته وأذهلته آثام الناس وحظوظهم

المتباينة المتباعدة اعتقد أن عالما على هذه الصورة من السوء لا بد وأن ينظر إليه باعتباره محنة لعقيدة المؤمن . لقد عاش الانسان معذبا فى هذه الحياة حتى أنه ليلحظ القيمة العظمى للحياة الاخرى . لقد كان الشر يحوطه من كل جانب حتى أنه لتعلم أن يكره الشر . لقد وُضع فى مجتمع لكى يدرب نفسه على أن يسيطر فيه على غرائزه البهيمية التى لا تتفق مع النواميس الادبية ؛ تلك الغرائز التى يوقظها المجتمع . لقد كان المصلحون السياسيون — على الاقل فى حالاتهم التى يخلون فيها من الأغراض — ينعشهم نفس الاعتقاد فى عناية إلهية حكيمة ، غير أنهم خرجوا منها باستنتاجات مختلفة ، فالله الذى خلق الانسان ككائن اجتماعى لا يمكن أن يكون قد قصد أن يظل المجتمع غير عادل على الدوام ، بل لا بد وأنه قصد أن المجتمع ينبغى أن يقترب من فكرة العدالة التى أظهرها الله مهما كان الاقتراب غير تام . إن الدولة نظام قدسى ومن أجل هذا يتعين على الانسان أن يبذل جهده لإصلاح الدولة . والحاكم الدنيوى — باعتباره ممثل العدالة — هو خادم الله بل وبمعنى آخر قسيسه . وفردريك الثانى — الذى اتهمه معاصروه بأنه مرتد عن المسيحية وكافر — لم يعبر إلا بصيغة جريئة عن تقليد الملكية فى العصور الوسطى عندما وصف نفسه — أو سمح لمتملقيه بأن يصفوه — بأنه هو حجر الزاوية فى الكنيسة ، وقسيس الله والمسيح الجديد .

وقياسا على هذا فالهراطقة والمفكرون الذين كان نقدهم للكنيسة أشد خطورة من هجمات الدولة العلنية عليها — يشتركون

مع خصومهم فى أكثر مما قد توحى به الينا طبيعة الخلافات الطويلة التى أثاروها . لقد كانت هناك فى ظل تاريخ العصور الوسطى حرب من الجدل والاضطهاد ضد الفكر الحر ، وقد تطورت تلك الحرب خطوة بخطوة مع النزاع بين الامبراطورية وبين البابوية ، وظهرت الجماعات الدينية فى تلك الحرب كإبطال المذهب الارثوذكسى القديم . إن برنجر التورى (٩٩٨ — ١٠٨٨ Berengar of Tours) — الذى تحـــدى نظـــرية الاستحالة وبذلك عرّض للخطر أســـاس النظرية الكهنوتية — عاش فى عصر كانت فيه البابوية المتجددة تتسلح للحرب العلمانية ؛ لقد كان هلدبراند نفسه هو الذي نطق بالحكم الأخير على أول رئيس للهراطقة . وقـــــد رأى عصر هنرى الخامس وعصر اتفاقية ڤورمز نشـــأة مذهب الطهريين (Puritanism) فى العصور الوسطى فى لانجلوك والفلاندرز . وفيما بين اتفاقية ڤورمز وانشقاق فردريك برباروسا يقع عصر أبلارد — الكاتب الميتافيزيقى الحر الذى جعل من الفلسفة حديث ناصية الشارع وسوق المدينة — وأرنولد برشيا (Arnold of Brescia) الذى طالب بأن الـكنيسة يجب أن ترتد إلى الفقـــر كما كانت أيام الرسل . وإلى أيام شبـــاب فردريك الثانى تنتمى الحرب الصليبية الألبجنسية ، والحملة العديمة الجدوى التى شنت ضد ابن رشد وأرسطو ، والبحث عن الهرطقة الذى تطوع به مفتشون فى إيطاليا وألمانيا . وبينما كان نفس الامبراطور يحاول الوصول إلى نتائج مع إنوسنت الرابع ، غدا ديوان

التفتيش البابوى فرعا مستديما للتنفيذ الكنسى ؛ وقد أخذت الجماعات الاستجدائية — التى زودت الديوان بالمفتشين — على عاتقها فى نفس الوقت المهمة الشاقة وهى تحويل الجامعات عن دراسة أرسطو إلى الاعتقاد فى المذهب المدرسى المسيحى الذى صاغه البرتوس ماجنوس (Albertus Magnus) وتوما الاكوينى (Thomas Aquinas) وكانت أسلحة هذا الجدل الطويل المتعدد الجوانب فظة خشنة مثل العصر الذى ابتكرها : فهى تنديد جاف وتناقض وقح من جهة ، واتهامات شائنة وتوبيخ روحى والسيف والسجن والوتد من جهة أخرى . ذلك لأن موقف العصور الوسطى إزاء الهرطقة لا هوادة فيه ولا لين . فالارتياب فى أمر من الامور الذى قالت فيه الكنيسة كلمتها القاطعة يماثل ارتكاب خطيئة السحر أو عبادة الاوثان . وبقاء الثائر كان اهانة للمقام العالى وتهديدا لخلاص البسطاء ؛ فهذا الثائر كان عضوا مريضا فى جسم الدولة يتطلب البتر السريع ، ومع ذلك لم يكن أولئك الخارجون على الكنيسة إلا من المؤمنين ، ولم يكن لأحرار المفكرين من المدرسيين — إذا تغاضينا عن قلة من الشواذ الغامضين — رغبة إلا فى إيجاد أساس عقلى للعقيدة العامة أو استبعاد بعض المواد المعينة التى وسموها بأنها مجرد إضافات لا مبرر لها فى النصوص الاصلية وذلك بناء على أسباب أدبية وتاريخية . وكانت جريرة برنجر أنه هاجم مذهبا لم يقطع فيه برأى خلال المائتى سنة الماضية ؛ أما جريرة أبلارد فهى أنه عرض نظريات بصدد بعض النقاط

التى أغفلتها السنة القديمة أو كانت على خـــلاف معها . أما فيما يتعلق بالشيعـة (Sectaries) فقـد كانت جريرتهم فى العـادة تقوم على المبالغة فى مذهب أو آخر من المذاهب الثلاثة التى اعترفت بها الكنيسة على شكل معتدل . وأولئك الشيعة كانوا إما – كرجال ليون المساكين – يرغبون فى أن ترجع الكنيسة إلى البساطة البدائية ، وإما – كالالبجنسيين – أسهبوا فى موضوع التناقض فى تعاليم بولس بين الروح والجسد ، وذهبوا إلى أقصى الحدود فى احتقار الديرية للروابط الدنيوية ، ورفعوا من قدر الشيطان المسيحى ووضعوه فى مصاف إله شرير فائق القـدرة فى الكون المـادى ؛ وأخـيرا كيواكيم كورازو (Joachim of Corazzo) وجماعة الرهبـان الصغار (Fraticelli) طوروا الفكـرة الرئيسية للمتصوفين المعتدلين وفكرة الاعتقاد فى النور الباطنى ، ونادوا بأن التمسك بحرفية النص تقتل بينما الأخذ بروحه يمنح الحياة . وموجز القول إن الجميع كانوا آثمين لا لنبذهم المسيحية ، ولكن لأنهم فسروا تعاليم المسيحية بمعنى حرمه الثقاة . وتحت كل هذه الخلافات كانت هناك وحدة ، ووراء ذلك الجدل اتفاق . وليس هناك نزاع أقسى ولا مهاترات أشد ظلما من نزاع ومهاترات رجال ينظرون إلى نفس العقيدة من زوايا مختلفة .

ويجب أن نتذكر – احقاقا لحق الكنيسة الرسمية – أنه سواء أكان تعامل الكنيسة مع ملوك أو هراطقة ، فإن طبيعة سلطتها الخاصة قد أرغمتها على أن تعمل بوسائل عجزت عن

السيطرة عليها ومع ذلك وضعت الكنيسة ثقتها فيها بدافع من اليأس . وليس هناك تباين أشد من ذلك الذى وجد بين البرنامج الهلدبراندى وبين الاجراءات التى تحقق بها هذا البرنامج تحقيقا ناقصا . فلفرض التبتل على رجال الدين ، كلف غوغاء مدينة ميلان ومدن جنوب ألمانيا بالتسفل على القسس المتزوجين . ولوضع نهاية للسيمونية شجع الامراء الالمان على سياسة انفصال المقاطعات ورصدت جائزة للاتهامات الزور ، وأغرى الولد على الشهادة زورا ضد أبيه . وللحد من الهرطقة الالبجنسية سلط أنوسنت الثالث على حضارة اللانجدوك الزاهرة إقطاعيي الشمال الوحشيين الأخساء . وفى بعض الاحيان كان الخطأ يدرك بعد ارتكابه . غير أن التجارب لم تستطع أن تزيل توهم الكنيسة الرسمية بأن كل متطوع لا بد وأن يوثق من نقاء أغراضه إلى أن يثبت العكس . ولقد اتسمت طرائق الكنيسة فى الروتين الادارى بالجهل بالطبيعة الانسانية . وحتى إذا سلمنا جدلا بحقيقة المبادئ التى قيل إنها تبرر محاكم التفتيش البابوية أو رقابة محاكم الاساقفة أو حق المجلس البابوى فى الفصل فى الدعاوى الاستئنافية ، تبرز حقيقة هامة أمام أعيننا وهى أن هذه النظم قد نظمت وأديرت بحيث لم يكن من المتوقع الأساءة استعمالها على وجه فاضح ، ولو أن مثل هذا الجهاز قام على إدارته قديسون لكاد أن يكون محتملا ، ولكنه غدا جهازا مجحفا فاسدا إذ عهد به إلى موظفين صغار يتقاضون الضئيل من الاجر ، ثم أن الرقابة عليهم كانت سيئة إلى جانب اساءة اختيارهم . وإلى

حد كبير كانت جرائم الكنيسة الوسيطة وضروب حماقتها هي جرائم بيروقراطية معقدة فى دولة نصف متمدينة . ومثل ذلك الجهاز يفشل إذا ما كان شديد الطموح ؛ وليس لمؤسسيه التجربة الفنية الضرورية لترتيب مُرضٍ للتفصيلات ، وليس لديهم الاتباع الذين يستطيعون إصلاح العيوب التى تظهر فى الآلة بالكفاية والامانة التى تتطلبها تلك الآلة ؛ ومع ذلك فلأن الهدف كان هو الأبهة — إذ أن معضدى المشروع أعلنوا استعدادهم وقدرتهم على تجديد الدولة والطبيعة الانسانية — فقد نودى بهم باعتبارهم رسل نظام جديد ، وسمح لهم أن يقيموا الحجة على خيرية دوافعهم فى إصلاح النظم،ولكن انتهى بهم الأمر إلى أن خلقوا شرورا جديدة دون تقليل يذكر للشرور القديمة .

غير أنه إذا كانت الكنيسة كنظام حكومى نعمة مشكوكا فيها بالنسبة لاولئك الذين منحوها ولاءهم ، فإن الكنيسة كدار للحياة الروحية كانت تكتنفها العظمة والجاذبية اللتان كانتا وما زالتا واضحتين حتى للمتفرجين الذين يقفون عند الحافة الخارجية لمدومين الكنيسة ؛ إننا قد نقارن الدين فى العصور الوسطى بسلسلة جبال الالپ حيث يجد الرائد نفسه على منحدراتها السفلى مشتبكا فى وحل وشجيرات فى أدغال لا طرق فيها ، ومرهقا بجو راكد خانق ، ومحجوبا عن رؤية السماء فوقه أو السهول البهيجة تحته وكلما صعد مخترقا البرية المحجوبة الكريهة ، كلما وصل المرء إلى أرض الكلأ الفضاء التى تهب عليها الرياح ، وإلى منعزل يجلله بياض السهول البكر المغطاة

بالثلج ، وإلى وديان صغيرة وقمم محلقة فى الجو يكتنفها ضوء أو ظلام غامض خفى لا يستطيع المرء تحديده كما لا يستطيع مقاومته . وبعيدا من تحته يمتد منظر المستويات الدنيا امتدادا عظيما لا حد له ومع ذلك فهو متناه فى الصغر ، وهذه المستويات — سواء أكانت جميلة أم قبيحة — يشتد بعدها حتى ليتعذر أن تبدو جزءا من العالم الجديد الذى يجد المرء نفسه فيه ، وهى تمس مشاعره مسا لا يتعدى مس النقاب الرقيق والمنظر الخلفى للألوان الزاهية ، وهى أحزمة سلاسل الجبال ذات القمم المغطاة بالثلوج. وعلى مثل تلك المرتفعات من السمو الأدبى بنى نساك العصور الوسطى خيامهم وانشدوا صلواتهم داعين الطبيعة لتشهد معهم أن الله فى ملكوته قريب جدا ، وأن كل شيء بخير فى عالم ما وجد إلا تلبية لكلمته . لقد كان هذا تفاؤلا نبيلا ، والذين أعتنقوه كانوا هم أصدق شعراء العصور الوسطى ، لأنهم عبروا عن تخيلاتهم السامية بالحياة لا بالشعر . وهم لم يكونوا فلاسفة ولم ينشدوا الفلسفة ؛ إن الجبلة التى تحس سر الاشياء بنفاذ ليست هى الجبلة التى تروح تتسائل عن الكيفية والعلة ، غير أن عالم أحلامهم كان على الاقل أسمى من عالمنا فى أنه قد تأسس على فيض من الاحترام دائم للحقيقة التى تكمن وراء النقاب . إن رؤية قمم الجبال مهما حجبتها السحب لتستحق مشقة الصعود ؛ وكانت هناك حكمة فى الدماثة التى انحنى بها العامة أمام الاشكال والاحتفالات وقواعد السلوك الخارجى التى أوصت بها الكنيسة المرئية ، طالما كانوا يعتقدون أنهم على

هذا النحو قد يجدون فى هذه الحياة أو فى خير منها السبيل إلى تلك القاعدة السامية للخدمة التى تتمثل فى خير صور تجاربهم التى — كما قال الكتاب المقدس وكما شهد القديسون — كانت الحياة والحرية الكاملة . وليس من الغريب أنهم كانوا يميلون إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك ؛ إلى المجازفة بممتلكاتهم الدنيوية ومستقبل المجتمع تلبية لأمر أولئك المختارين الذين كانوا ينزلون بينهم من وقت لآخر كما نزل موسى من الجبل بوجه متجلّ ورسالة من إلهام جديد . وإذا كانت النتيجة مفجعة أو يرثى لها فى بعض الاحيان ، فقد كانت هناك مغانم عوضا عنها ؛ فحقيقة الرخاء ليست مفضّلة تماما على الانخراط فى أمل المثالية الضائع . فلو أن المجتمع الوسيط كان أشد مما هو عليه استغراقا فى الدنيوية والإلحاد ، لجاز أن يكون أكثر رخاء وأكثر استقرارا ولكان دار حضانة لطبائع أكثر اتزانا ، ومسرحا لأعمال أكثر انتظاما ورتابة . ولو كان الامر كذلك لكان هناك القليل لنتعلمه من النظريات الخلقية والسياسية التى سادت العصر . إن ما يروقنا فى النظرة الوسيطة إلى الحياة هو أولا : فكرة البشر باعتبارهم إخوة يترفعون عن التقسيم العنصرى والسياسى ، متحدين فى طلب الحقيقة ، وممتلئين بروح الإحسان المتبادل والمساعدة المتبادلة ، وموهوبين بعزم أمضى وحكمة أسمى من حكمة البشر من حيث هم بشر . وثانيا : اعتقاد راسخ فى سمو الحق على القوة ، وسمو الروح على المادة وسمو المصالح الأبدية للانسانية على مطامح وانفعالات الساعة الزائلة . وما كانت

تلك التعاليم التى ينطوى عليها الإيمان لتنتقل إلى التراث الانسانى لولا المسيحية ، كما لم يكن من المحتمل إطلاقا أن تعيش المسيحية بدون الكنيسة ، بعد عصر شبه همجى وضعت فيه أسس عالمنا الحديث .

الفصل السابع

الدولة فى العصور الوسطى

فيما بين سنة ١١٠٠ وسنة ١٥٠٠ ميلادية مر نظام الدولة فى أوربا خلال تغيرات بلغت فى جملتها حد الثورة ، غير أن التغييرات التى بقى أثرها — سواء أثرت هذه التغييرات على الحـــدود السياسية أو الدساتير أم لم تؤثر — جاءت على دفعات بطيئة . ولم يكن فى أية مرحلة من مراحل التطور أن حدث أى طوفان عام مثل ذلك الذى جاء فى أعقاب انهيار الامبراطورية الفرنجية ، والذى سيتبع مجيء نابليون . لقد نضجت أفكار وآراء جديدة نضوجا بطيئا فى العقل الوسيط ؛ وما أن وافى القرن الثانى عشر حتى نمت القوى التى كانت تعمل للاستقرار الاجتماعى حتى وازنت قوى الهدم ، ولم يقلقل توازن القوى ثانية إلا فى عصر النهضة . وفى غضون هذه الفترة كونت المصالح المكتسبة للملكية والامتياز وللسلطة الدينية والدنيوية جبهة صامدة فى وجه أنصار الفوضى والمتطرفين . فجماعة الثوار الفلاحين فى شمال فرنسا المعروفة بلا چاكرى (١) (La Jaquerie) واتباع وات تيـــلر (٢) (Wat Tyler)

---

(١) وهم فلاحو شمال فرنسا الذين قاموا بثورة دموية فى سنة ١٣٥٨ نتيجة للآلام التى قاسوها من جزاء غزو الانجليز المنطقة . المترجم

(٢) وهو زعيم ثورة الفلاحين فى انجلترا فى سنة ١٣٨١ وقد قتل فى تلك الثورة فى يونية من نفس السنة . المترجم

فى إنجلترا والالبجنسبون فى لانجدوك والهسيون (١) (Hussites) فى بوهيميا كل هذه الجماعات قضت عليها جيوش المحافظين التى انضمت إلى بعضها طوعا دفاعا عن النظام القائم . وبينما سادت هذه الروح بين الطبقات الحاكمة كان هناك بعض الخوف من أن تحدث ضربة فجائية ثورة من أى نوع . فى العلاقات الدولية كما فى السياسة الداخلية ، كانت هذه الدول المتينة الدعائم جامدة فى العادة ، قوية فى الدفاع عن نفسها ولكنها مترددة وبطيئة فى الهجوم . ولم ينجب العصر غازيا ليجتاح أوربا كالإعصار ، لأن وسائل الغزو على نطاق واسع كانت قد قضى عليها أو لم تكن قد وجدت بعد .

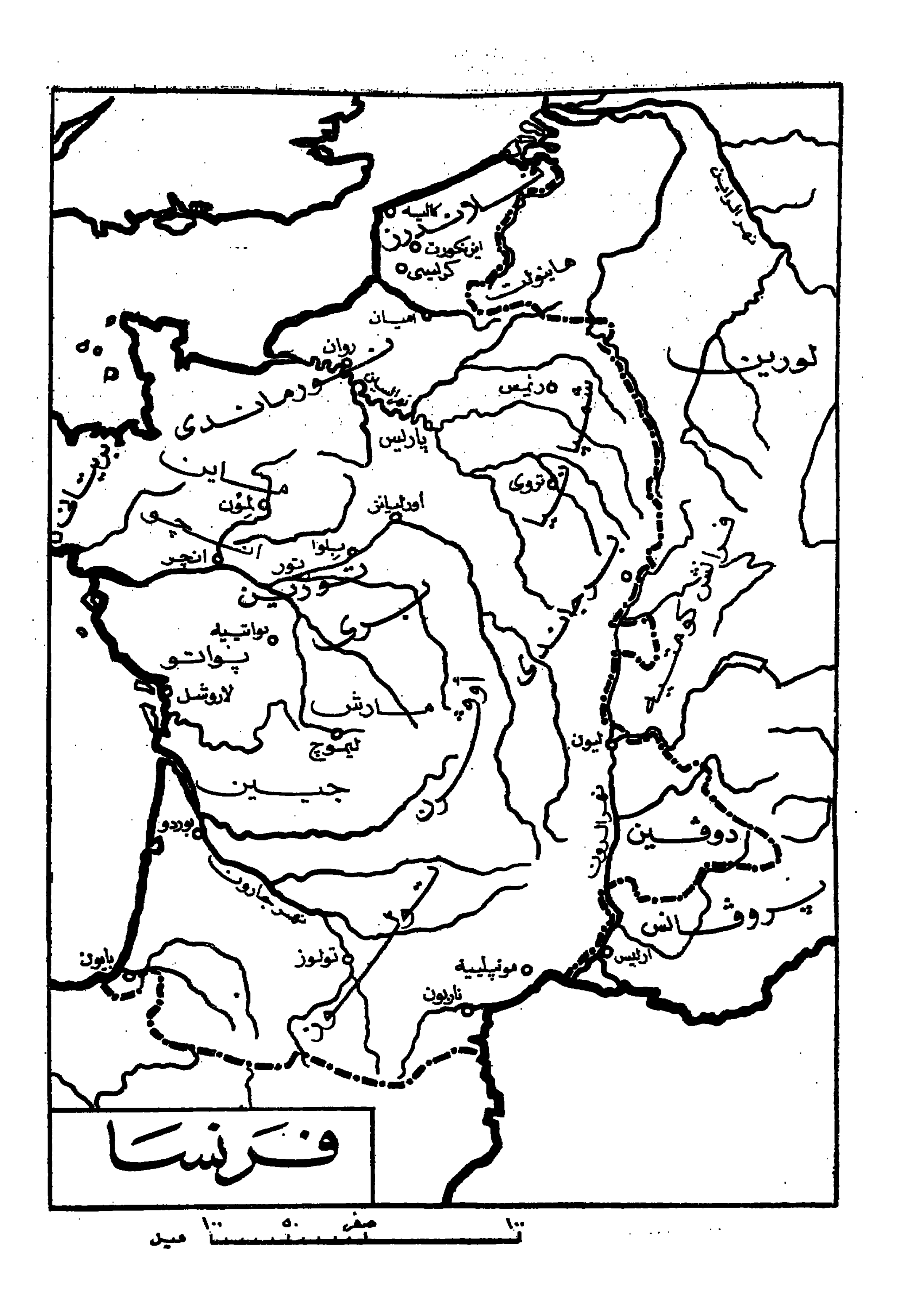
كانت شعوب أوربا قد خرجت من مرحلة الحضارة البدائية ، ولكنها لم تكن قد انقسمت بعد إلى معسكرات عديدة مسلحة ، فالجموع الإقطاعية كان من العسير تعبئتها بل وأشد عسرا كان ابقاؤها فى الميدان ، وإذا ما نظرنا إليها فى أفضل صورها وجدناها سلاحا صعب المراس ؛ فجيش عامل من الجنود المأجورين كان يتطلب عبئا من الضرائب أثقل وأكثر انتظاما من أن يجرؤ على فرضه أى حاكم أو أن يستطيع تلبيته أى شعب.

---

(١) نسبة الى چون هوس (John Huss) المصلح الدينى اللى ولد فى جنوب بوهيميا سنة ١٣٦٩ . سعى هذا المصلح إلى إلغاء بعض البدع التى كانت شائعة فى الكنيسة الكاثوليكية كبيع صكوك الغفران ، وكانت النتيجة أن صدر ضده قرار الحرمان من رحمة الكنيسة فى سنة ١٤١٣ ، ثم قبض عليه وأحرق حيا فى سنة ١٤١٥ . المترجم

ومن أجل ذلك كان لحروب العصور الوسطى — باستثناء بعضها — طابع العقم والتفاهة . وأما المشروعات التى كان مبعثها الطموح إلى السلطة فقد كان مقدرا لها الفشل ، والقوى التى قضى عليها فى الظاهر جيش غاز قد استجمعت قواها بمجرد ابتعاد ذلك الجيش . وموجز القول إن السياسة فى العصور الوسطى على كلا المسرحين الأوربى والمحلى كانت تعنى تكرار حدوث نفس المشاكل والخلافات تكرارا دائما ، والتكرار الدائم لنفس وسائل التهدئة ونفس خطة الحملة . حقا إن علم السياسة قد أحرز تقدما أسرع فى الخطى مما أحرزه فن الحرب ، غير أن الإصلاحات الجوهرية التى أدخلت على النظم قد نفذت فقط فى بعض المجتمعات الاستثنائية — فى صقلية تحت حكم النورمان وفردريك الثانى ، وفى إنجلترا تحت حكم هنرى الثانى وادوارد الأول ، وفى فرنسا تحت حكم فيليب أجسطس وخلفائه . وحتى فى هذه الحالات ينطوي التقدم عادة على اتقان وسيلة بدائية ، أو إجراء توسع على مبدأ مصطلح عليه وذلك إلى خاتمة منطقية . أما المجددون الذين يتصفون بالجـرأة والإقدام مثل مونتفورت (Montfort) أو أرتفلده (Artevelde) أو فردريك الثانى ، فقـــد تعثروا وسقطوا بمجرد أن تخطوا حلقة الآراء والأفكار التقليدية . حينئذ سيكفى من أجل غرضنا أن نذكر بإيجاز ، الحوادث الهامة للسياسة العالمية ، وضروب التقدم الرئيسية التى أدخلت على نظرية الحكم التى ميزت العصور الوسطى .

إن الأحلاف السياسية الواسعة — وإن كانت تنسق باستمرار — نادرًا ما وجدت ، وفي الأحوال النادرة التي وجدت فيها لم تؤد إلى أي نتيجة ملحوظة . على أن وجود بعض المصالح المشتركة كان مسلما به ، فلم تنظر أي قوة نظرة عدم الاكتراث إلى أي حركة تهدد وجود البابوية التي كانت تمثل الوحدة الدينية ، أو تهدد وجود الإمارات الصليبية التي كانت تكون الحصن الخارجي للمسيحية الغربية ؛ ومع أن مبدأ توازن القوى لم يكن قد تبلور بعد فقد كان مفهوما حتى ذلك الوقت أن نمو أي قوة نموا متطرفا يزعج القوى الأخرى حتى ولو لم تكن في خطر من الغزو وشيك . ولذلك فكلما اكتسبت الإمبراطورية اليد العليا على الكنيسة ، أو كلما ظهر حشد من الأسيويين في الأفق ، أو كلما بدت فرنسا على وشك أن تصبح ولاية لانجلترا ، أو إيطاليا ولاية لفرنسا ، دق المنذرون أجراس الخطر وتبع ذلك تبادل الآراء بين الحكام ؛ فعقدت المعاهدة تلو الأخرى ، وتكون الحلف في مقابل الآخر ، وذلك بجدية واجتهاد تماما كما يحدث في أي وقت في التاريخ الحديث . غير أن الشعوب نادرا ما كانت تتحرك ، وينتهي اضطراب الطبقات الحاكمة في فورة من الكلام . إن من الأمور الاستثنائية أن نجد دولتين من الدول الكبيرة تتحالفان من أجل إخضاع دولة ثالثة ، كما تحالفت إنجلترا والامبراطورية ضد فيليب أجسطس ملك فرنسا . لقد كان للقليل من المواقع الحربية في العصور الوسطى من النتائج البعيدة الأثر مثل ما كان

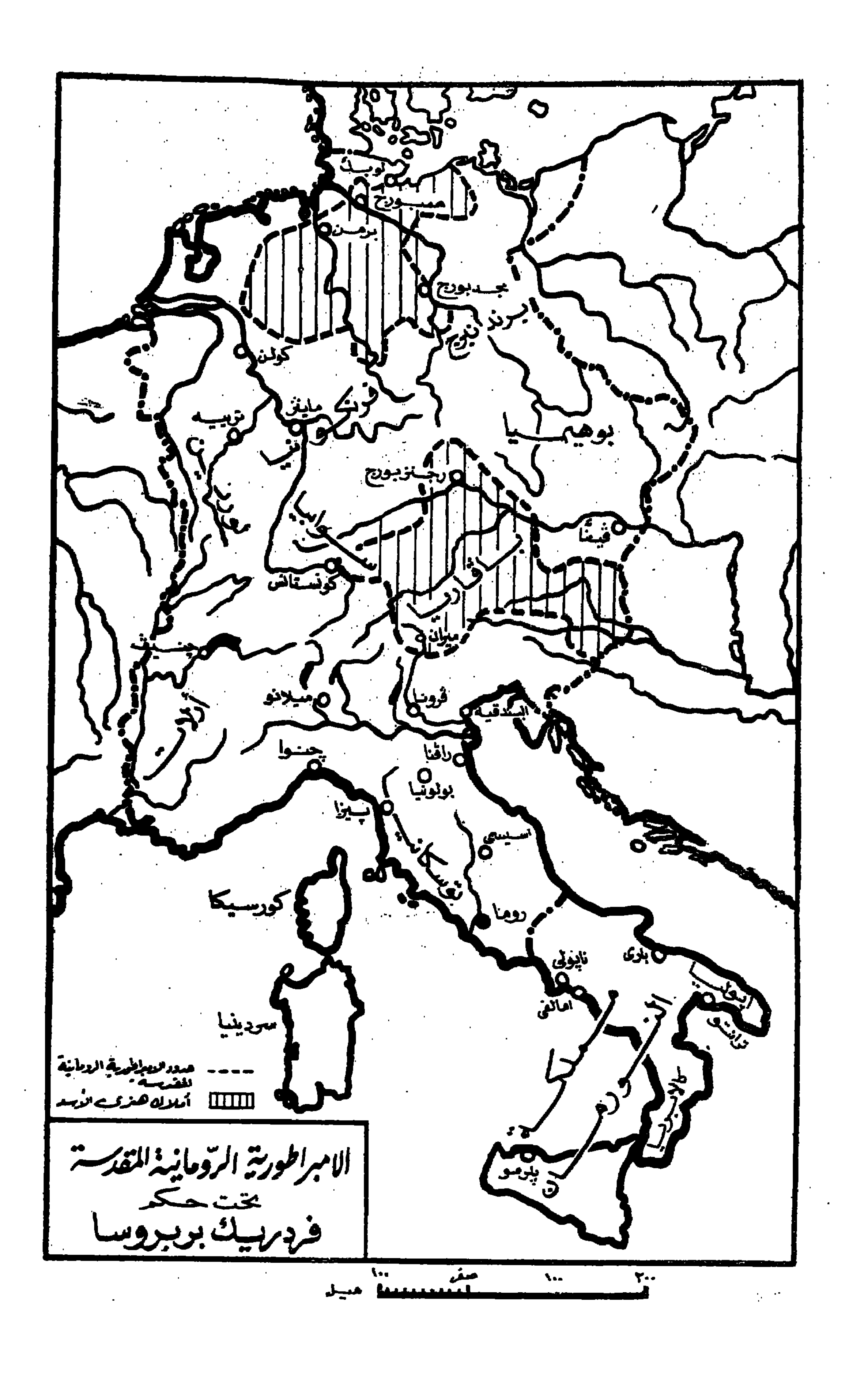

فرنسا
فلاندرز
كاليه
اينكورت
كريسي
هاينولت
اميان
روان
نورماندي
باريس
ريمس
تروي
لورين
نهر الراين
مين
لمون
أورليان
انجو
انجير
بلوا
تور
بواتييه
بواتو
لاروشل
ليموج
مارش
جيين
بوردو
نهر جارون
تولوز
بايون
مونبلييه
ناربون
ليون
نهر الرون
دوفين
بروفانس
ارليس
ميل
صفر
٥٠
١٠٠

لموقعة بوفين سنة ١٢١٤ (Bouvines) ، تلك الموقعة التى يرجع لها الفضل فى حصول الإنجليز على العهد الأعظم (Magna Carta) ، كما وأن ألمانيا مدينة لتلك الموقعة بالخريف العاصف لأسرة الهوهنشتاوفن ، وتدين لها فرنسا كذلك بضم المقاطعات التى ظلت طويلا منفصلة عنها تحت حكم ملكى مطلق .

لقد كانت أوربا فى العصور الوسطى منقسمة إلى مجموعتين من الدول لكل منها مصالح منفصلة ، ونظام الحكم فى الواحدة يختلف عنه فى الأخرى ، ويفصل الواحدة عن الأخرى منطقة عريضة من الأراضى المتنازع عليها تمتد من هولندا إلى ساحل پروڤانس — وهى الأراضى الشمالية للمملكة الكارولنجية الوسطى .

وإلى الغرب تقع ممالك شبه جزيرة إيبيريا وفرنسا وإنجلترا وسكوتلاندا ؛ هذه الممالك مرتبطة بمصالحها فى تجارة ساحل الأطلنطى ، وتشترك فى حضارة كانت أفضل عناصرها من أصل فرنسى ، ولكنها — فوق كل شئ — تشترك فيما بينها فى الانشغال بالمسائل السياسية الناشئة عن مطالبة إنجلترا بنصف أراضى فرنسا تقريبا . وقد اشتدت المنافسة بين هاتين الدولتين — تلك المنافسة التى ترجع فى مبدئها إلى الغزو النورماندى لانجلترا — عندما تزوج هنرى الثانى — الذى ورث عن أمه إنجلترا ونورمانديا ، وعن أبيه أنجو وتورين — تزوج إلينورا دوقة أقطانيا بعد أن طلقها لويس السابع سنة ١١٥٢ . وقد تطور هذا التنافس من مرحلة إلى أخرى ، وكيف ما تعاقب على الدولتين من أقدار

وحظوظ لفترة أربعمائة سنة ، حتى أنهى شارل السابع ملك فرنسا حروبه مع إنجلترا بنصر مبين قضى به على البقية الباقية من الحامية الانجليزية فى جيين (Guyenne) وعلى الحزب الذى كان يتمسك بالولاء لانجلترا سنة ١٤٥٣ . وفى هذه الفترة كانت هناك تقلبات قاسية من الفشل والنجاح ؛ مثال ذلك طرد الانجليز على يد فيليب أجسطس من نورمانديا (Normandy) ومين (Meine) وأنجو (Anjou) وتورين (Tourine) وبواتو (Poitou) ؛ ثم استيلاء انجلترا على كاليه (Calais) واسترداد أقطانيا على يد الملك إدوارد الثالث والأمير الأسود ، والقضاء الذى كاد أن يكون تاما على أعمالهما بواسطة شارل الخامس وبرتراند دجسلين (Bertrand Duguesclin) ، واتحاد تاجى فرنسا وإنجلترا سنة ١٤٢٠ الذى نتج عن انتصارات هنرى الخامس والنزاع الدموى بين حزب البرجنديين وحزب الأرمنياك (Armagnac) ، ثم ظهور چان دارك رسول الوطنية الفرنسية وتجديد الحكومة الملكية الفرنسية بواسطة عنصر جديد من السياسيين العلميين . إن الغرب بأجمعه قد اهتز بهذا الصراع الزمنى الذى تمخض عن استقلال اسكوتلندا ، وفقدان ناڤار (Navare) لاستقلالها ، وقيام أسرة ترستماره الجديدة (Trastamare) على عرش كاستيل . وكانت النتيجة بالنسبة لأراجون (Aragon) هى ظهور منافس جديد فى تجارة البحر الأبيض المتوسط ، وإحباط الآمال التى تجمعت حول پروڤانس ولانجدوك ،


الامبراطورية الرومانية المقدسة
تحت حكم
فردريك بربروسا
حدود الامبراطورية الرومانية المقدسة
أملاك هنري الأسد
ميل
كورسيكا
سردينيا
روما
نابولي
باري
بلرمو
بيزا
جنوا
ميلانو
فيرونا
البندقية
رافنا
بولونيا
فيينا
بوهيميا
رجنزبورج
كونستانس
كولن
ماينز
تريير
بريمن
مجدبورج
برندنبرج
لوبيك

وتعريض الآمال الأخرى للخطر وهى الآمال التى كانت معقودة على إيطاليا . وفى كل مرة توالى فيها انتصار فرنسا على جيوش إنجلترا ، تغلغل نفوذ فرنسا إلى الجنوب والشرق ؛ وبالزيجات أو الانتصارات الحربية التى قام بها أمراء من الدم الملكى الفرنسى ضمت أراضى جديدة إلى دائرة الدول الغربية . وقد غدت كونتيتا تولوز وپروڤانس من أملاك فرنسا فى عهد الملك لويس التاسع (١٢٢٦ — ١٢٧٠) ، وضم أخوه شارل أنچو مملكة ناپلى التى كان عرشها شاغرا إلى پروڤانس . أما صقلية فقد أفلتت من حكم ملوك أسرة أنجڤين (١) (Angevins) بخضوعها لبيت أراجون . وبعد انتصارات شارل الخامس استطاع أدواق برجنديا من أسرة ڤالوا (Valois) — تارة بنفوذ فرنسا وتارة بنفوذ إنجلترا — استطاعوا رسم حدود تقريبية لمملكة وسطى جديدة امتدت من سلسلة جبال چورا (Jura) إلى الزويدر زى (Zuyder Zee) وتتكون خاصة من الأراضى التى كانت حتى ذلك الوقت تابعة للامبراطورية .

أما المجموعة الشرقية من الشعوب فتختلف فى طابعها اختلافا كبيرا ، فهى تشمل عددا أكبر من الدول حتى ولو أسقطنا من حسابنا الإمارات الالمانية الكبيرة التى كانت فى أواخر العصور الوسطى دولا مستقلة . وهذه المجموعة كانت أقل تجانسا فى ثقافتها ، وكانت الامبراطورية تكون قلب المجموعة ،

---

(١) وهم الملوك الثلاثة الأوائل من أسرة پلانتاچنت الذين حكموا انجلترا من سنة ١١٥٤ الى سنة ١٢١٦ ؛ أنظر بعده ص ١٦٧ . المترجم

وحول الامبراطورية تجمعت الدول الصغيرة ودارت الأقمار الصغيرة فى فلك الكبيرة : فى الغرب تقع سافوى وپروڤانس ، وفى جنوبى جبال الألپ تقع البندقية والدويلات البابوية ومملكة صقلية - والأخيرة كانت مستقلة حتى ١١٩٤ ثم غدت ملكا خاصا للملوك الهوهنشتافن منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٢٦٨ . وفى الشرق تقع ممالك هنغاريا وبوهيميا وبولندا والإمارات الروسية . وفى الشمال تقع الثلاث الممالك الاسكندناڤية . وهذه المجموعة على كبرها لا تحتوى إلا على دولة واحدة فى المرتبة الأولى ؛ ذلك لأن المملكة النورماندية - وإن كانت آية من آيات السياسة الإنشائية - كانت هامة فى السياسة الأوربية باعتبارها فى مركز ثانوى وأداة توازن أكثر مما كانت مركزا رئيسيا ، ولولا الحوادث التى جعلت التحالف مع النورمانيين ذا قيمة عظيمة للبابوية لكانت محط إعجاب أكثر من موضع خشية . ولما كانت ناپولى وصقلية فى يد الأباطرة الالمان ، فقد شمخت الامبراطورية كالعملاق فوق الدول الاسكندناڤية والسلاڤية والمجرية . ولكن من الجائز أن تكون الامبراطورية - حتى بدون نابولى وصقلية - قد استمرت فى السيطرة على ثلثى أوربا ، لو أن الموارد الامبراطورية لم تبتلعها الحروب الايطالية ، ولو أن الأباطرة الذين جاءوا بعد فترة خلو العرش أعطوا الصالح القومى الأسبقية على مصالح عائلاتهم . وعلى أية حال فالواقع أن الضرر الذى نتج عن الاتحاد بين إيطاليا وألمانيا قد عاش إلى ما بعد انفصالهما ؛

وفى غرب أوربا كما فى وسطها ، حددت الجهود الدائبة التى بذلها الأباطرة التيوتون لامتصاص القومية اللاتينية مجرى التطور السياسى عامة . ولكن بينما كانت هجمات إنجلترا على فرنسا هى المسئولة مباشرة عن نمو الدولة الفرنسية ، فقد ترك فشل المانيا إيطاليا شبه متحررة من الأجنبي وأكثر تفككا عما كانت فى أى وقت مضى . وبينما تسبب فشل إنجلترا فى الهبوط بها فترة من الزمن إلى مركز ثانوى بين الدول ، كانت لا تزال الامبراطورية الالمانية الصرفة — إمبراطورية القرن الخامس عشر — القوة الرئيسية شرقى نهر الراين . ولقد كان هذا إلى حد ما نتيجة للنكبات التى نزلت بالدول المجاورة، تلك النكبات التى لم يكن فى استطاعة المرء التكهن بها أو تفاديها . وبينما كانت أوربا الغربية فى حمى من غزوات الأجناس الغريبة عنها فى العصور الوسطى المتأخرة ، أحست أوربا الشرقية بصدمة آخر الهجرات التى انبعثت من قلب آسيا والأراضى الإسلامية . وفى القرن الثالث عشر دمرت طلائع الامبراطورية المغولية دولة بولنـــدا فى العصور الوسطى ، وجعلت من الأمراء الروسيين أتباعا لحكام القبيلة الذهبية (Golden Horde) . وفى القرن الخامس عشر أكمل تقدم الاتراك على طول نهر الدانوب القضاء على دولة المجريين التى كانت قد أضعفتها الخلافات بين الأحزاب الأرستقراطية . ولكن بغض النظر عن تلك الظروف المواتية فإن موارد ألمانيا كانت لا تقاوم إذا أمكن تركيزها، فقد هددت مملكة بوهيميا وحدة الامبراطورية

الالمانية مرتين عقب الفترة الطويلة (١) التى خلا فيها العرش من الملوك ؛ فى المرة الأولى حينما مد أوتوكار الثانى (١٢٥٣ – ١٢٧٨ Ottocar II) سلطانه إلى الأراضى الالمانية فيما بين بوهيميا والأدرياتيك ، هزمه رودلف هابسبورج فى موقعة مارشفلت (Marchfeld) سنة ١٢٧٨ ، وكون إمارة هابسبورجية جديدة من الأراضى التى أعيد فتحها، وذلك لحراسة الحدود الجنوبية الشرقية من إغارات جديدة قد يقوم بها التشيكيون أو المجريون . وفى المرة الثانية عندما وصل الجنود الهسيون بتخريبهم ودعايتهم إلى كافة مقاطعات الامبراطورية المجاورة (١٤٢٤ – ١٤٣٤) ، جردت الحملة تلو الأخرى على بوهيميا حتى أصاب الهسيين المواطقة – الذين اضطردت انتصاراتهم فى الميدان – الإعياء من جراء الجهود المضنية فى حروبهم ضد جيوش تفوقهم عددا ، حتى سلم كل المعتدلين بأنه على الرغم من تلك الانتصارات لابد وأن تنتهى الحرب بخراب بوهيميا وإقفارها من السكان. وقد حدثت نفس الحالة فى البلطيق حيث ترك أمر الصراع ضد أطماح الدانيين للأمراء والمدن الحرة ؛ فقد رأى ڤلدمار الثانى (١٢٠٢ – ١٢٤١ Waldemar II) الذى كان يعد العدة لإحياء الامبراطورية الاسكندناڤية التى كانت على

---

(١) تعرف هذه الفترة بـ Great Interregnum وقد استمرت من ١٢٥٤ إلى ١٢٧٣ وبها انتهى النزاع بين البابوات والأباطرة ، وهى تعد نهاية الامبراطورية الرومانية المقدسة فى العصور الوسطى ، كما تعد أيضا آخر مرحلة من مراحل جهود الأباطرة التى انتهت إلى الفشل فى إقامة الوحدة الالمانية . المترجم

أيام كانوت العظيم ، غازى إنجلترا — رأى سرح أطماحه ينهار وهو لا يزال يعمل فى بنائه . وحتى اتحاد كالمار سنة ١٣٩٧ (Union of Kalmar) الذى أدمج التيجان الثلاثة للنرويج والسويد والدانمرك فى أسرة واحدة — حتى هذا الاتحاد لم يستطع انقاذ الربح العظيم الذى يأتى من تجارة البلطيق من الوقوع فى أيدى الالمان . إن ألمانيا — حتى وهى محكومة حكما سيئا وفريسة لأطماع أسر إقليمية — كانت شيئا عظيما ومخيفا كما تعلم ذلك أكثر من مغامر سياسى طمع فيها فدفع الثمن غاليا . فالنشاط والذكاء والروح الوطنية لشعب عظيم أصلحت جميع أخطاء السياسيين وسدت كل نقص فى نظم الحكم .

وفى أواخر القرن الخامس عشر ساء الالمان أن يكتشفوا أنهم وإن كانوا أمة إلا أنهم لم يصبحوا بعد دولة ؛ لقد وجدوا أن قلب القوة السياسية قد انتقل غربا ، وأن مصائر أوربا كان يسيطر عليها حينذاك الفرنسيون والانجليز والاسبانيون . كانت هذه الدول قد أكملت شكلا جديدا من الحكم المطلق أقوى وأكثر مهارة فى بنائه من أى شكل من أشكال الحكومة فى العصور الوسطى . وتمسكت ألمانيا فى نفس الوقت بكل ما هو ردئ وضعيف فى النظام القديم ، فالملكية الألمانية وما يتصل بها من نظم قد صارت إلى حالة من الضعف والقصور . وقد فعلت نفس عملية التدهور هذه فعلها فى الدول الصغيرة للمجموعة الشرقية ؛ ففى اسكندناوة وهنغاريا والأراضى السلافية أعاق السلطة الملكية عن النمو عوائق الإقطاع وسلطة الارستقراطية

الإقليمية التى حولت ــ تحت ستار الألقاب الإدارية ــ مقاطعات بأكملها إلى أملاك عائلية ، وادعت تلك الأرستقراطية الحق الإلهى فى سيادة مطلقة على المستأجرين . وإذا استقصينا كافة الأسباب التى يرجع إليها التخلف السياسى لهذه الشعوب الشرقية فستتحول بعيدا عن ميداننا ؛ غير أن هناك سببا واحدا يظهر واضحا : فخارج نطاق المدن الحرة لم تنشئ هذه الشعوب طبقة متوسطة ، ولم تكن مدنهم كثيرة العدد أو غنية بما فيه الكفاية لتكون ذات أثر فى السياسة القومية ، بل لم تكن هذه المدن ممثلة فى الجمعيات الوطنية . ونتيجة لذلك اضطر حكام تلك الدول إلى الحكم بمساعدة الأحزاب الارستقراطية ، وإلى شراء الاعتراف بهم بمنح الاستقراطيين امتيازات أكبر فأكبر ؛ ومن أجل السلطان اضطروا إلى تجريد أنفسهم من الموارد التى تستطيع وحدها أن تضفى على قوتهم شيئا من معنى . غير أنه فى العصور الوسطى لم تكن الحكومة الصالحة سوى اسم آخر لملكية قوية ذات روح تحدب على الشعب ، ومثل تلك الملكيات وجدت فى الدول الغربية وكانت ترتكز على أكتاف الطبقة الوسطى من صغار ملاك الأراضى والتجار الأغنياء ، وهى طبقة ضعيفة عاجزة عن أن تدافع عن نفسها فى حالة تسود فيها الفطرة ، غير أنها فى مجموعها كانت قوية بما فيه الكفاية لإرهاب قوى الفوضى .

وقد يبدو من الغريب أن هذه الطبقة التى رغبت فى حكومة قوية لأسباب عملية ومادية صرفة ، قد قبلت على الدوام الملكية

الوراثية باعتبار أنها النوع الوحيد من الحكم العملى فى مجتمع كبير ، وحتى حينما كان هناك بينة من التقليد للرجوع إلى طريقة انتخاب الملك انتخابا حرا ، فضلت الدول المحكومة حكما أفضل أن تنتقل السلطة العليا انتقالا أوتوماتيكيا من الأب إلى الابن . إن تفسير هذا يوجد فى الدوافع التى دفعت الأثينيين تحت ظروف تعددت مشاربها إلى اختيار حكامهم بطريقة القرعة . لقد كان الخطر العظيم الذى يجب تفاديه بأى ثمن هو التنازع على تولى الملك الذى يترك العمل اليومى للحكومة معطلا ويفتح الباب لتنازع الأحزاب تنازعا هداما . أما إذا تأكد استمرار الحكم واستقراره فكل شيء سيجرى مجرى حسنا ، فلم يكن من المفروض أن يتطلب عمل الحاكم قدرات تفوق العادة ، فهو قد تقلد الحكم ليوزع العدالة وليمكن كل أمرئ من امتلاك حقه وليطبق القانون بدون النظر إلى الاشخاص . ومن أجل هذه الأهداف كان المطلب الرئيسي هو الشعور الحق بالواجب ، وأن يكون عقلاء القوم فى خدمة الملك لإبداء المشورة عندما يطلب إليهم ذلك ، ومن العسير أن يرتكب الملك خطأ إذا ما استمع بانتباه ووزن بلا تحيز المشورة التى يقدمونها إليه . وإذا سلمنا بأنه سيكون أكثر كفاءة نظرا لامتلاكه مقدرة عملية وخبرة فى الشئون الخطيرة، أفليس من المحتمل أن رجلا على درجة متوسطة من الذكاء قد تدرب منذ الصغر على ملء الوظيفة الملكية سيحل نفسه محلا أفضل من مغامر عصامى ذى موهبة ، يعنى بأساليب بلوغ

المركز والشهرة أكثر مما يعنى بالعمل الذى سيلقى على عاتقه عندما يبلغ الهدف الذى يطمح إليه ؟ ثم أنه عندما نتذكر أن الملكية الوراثية قد أجازتها العادة والممارسة ، وأنها كانت أكثر الرموز دلالة على الوحدة القومية ، وأنه كان بيدها — كما لو كان حقا — كافة الحقوق الضرورية للحكم الفعال ، إذا ما تذكرنا كل ذلك لانعجب أن نجد حتى أولئك الذين كانت لديهم خبرة تامة بنظريات السيادة المعروفة وبالعقد الاجتماعى قد رضوا قانعين بصورة من الحكم يعتبرها العالم الحديث غير معقولة وليست وطيدة الأركان فى جوهرها .

غير أن الملكية ، مهما كانت نشيطة ومهما كانت ذات روح شعبية ، ظلت عديمة الحيلة ، إلى أن قامت على أسس قوية من الإجراء المنظم ، ومن قضاء ذى خبرة ، ومن مجلس انتخابى فى الواقع إن لم يكن فى الشكل . وليست هناك دولة من دول العصور الوسطى كانت محظوظة على الدوام مثلما كانت ألمانيا محظوظة فى ملوكها ذوى الخلق والموهبة النادرين . ومع ذلك فإن ألمانيا من بداية العصور الوسطى إلى نهايتها كانت محكومة حكما سيئا ، ولم يكن سوء الحكم هذا يعزى فقط إلى أن الملكية الالمانية تقوم على مبدأ الإنتخاب ؛ حقا إن التاج الألمانى كثيرا ما احتفظ به عن طريق منح امتيازات أساء المستشارون النصح بها ، ولكن عجز الأباطرة عن الاستفادة بالامتيازات التى بقيت لهم والتى أرادت الدولة أن يمارسوها كان مصدرا كبيرا من مصادر

الضعف ؛ فالقضـاء فى الامبراطورية كان ينطوى على التسويف وعدم الكفاية لأن المحكمة الامبراطورية كانت تتبع الامبراطور ، ولأن المحترف من بين القضاة كان عرضة لمناقضة زملائه من العنصر الاقطاعي ، ثم أن القواعد التى تسير عليها الإجراءات كانت غير محددة ، والقرارات كانت لا تقوم على أساس من فقه القانون العلمى ، بل على أساس العرف الإقليمى . وكان مجلس شـورى الامبراطورية ضعيف التبصر كما كان ضعيفا باعتباره مجلسا تشريعيا ، ذلك لأن المدن وصغار النبلاء لم تكن تحترم قرارات لم تستشر فى صياغتها . وكان القائم على التنفيذ عديم الكفاية أو مكروها بالضرورة ، ذلك لأن المناصب العليا كان يطالب بها الأمراء كحق من حقوقهم ، أولئك الأمـراء الذين كانوا إما دنيويين مـدينين بمرتبتهم لمولدهم لا أكثر ولا أقـل ، وإما من رجـال الكنيسة لا يستطيعون سوى أن يكونوا خـداما مخلصين للدولة وذلك بأن يغـدوا خـداما تافهين للكنيسة . وكان الامبراطور الذى يضع ثقته فى مستشاريه الطبيعيين يلقى المشورة السيئة ؛ وإذا اعتمد على رجال جدد ، مختارين فقط لولائهم ومؤهلاتهم ، جلب على نفسه اللوم واتهم بالاستبداد أو بالخضوع لمحاسيب تافهين . ومن ثم فإن الآفات المغروسة فى الدستور الألمانى كانت موجودة قبل ذلك الحين فى فرنسا وفى إنجلترا . وكان استئصال تلك العيوب هو هـدف التغيرات الدستورية التى أدخلها البلانتاجنتيون (١)

---

(١) يطلق هذا الاسم على ملوك أسرة انجڤين (أنظر هامش ص ١٥٩) ، وعلى=

(Plantagenets) فى إنجـــــلترا وملوك آل كاپيه المتأخرون فى فرنسا . وفى النقط الجوهرية كان هناك تشابه قوى بين عمل كل من الأسرتين ، غير أنه فى إنجلترا اتبعت السياسة الإنشائية قبل فرنسا وسارت بخطى أسرع من فرنسا وأقامت صرحا أكثر ثباتا ومتانة لأنه أقيم على قاعدة وطيدة .

وكانت المرحلة الأولى فى هذه السياسة هى تنظيم الإدارة فى أجزاء كل من المملكتين ، تلك الأجزاء التى لم تكن قد دخلت ضمن الإقطاعات ذات الحصانة فظلت خاضعة للقضاء الملكى وتساهم فى الدخل الملكى . ولبعد نظر وليم الفاتح كان عدد الإقطاعات ذات الحصانة قليلا فى إنجلترا ، إذ لم يكن الملك مقطوعا من الاتصال المباشر برعيته إلا فى مقاطعتى درهام وتششر — على حدود ويلز والحدود الشمالية — وفى أراضى بعض كبار رجال الكنيسة . وباستثناء هذه كانت أراضى إنجلترا مقسمة إلى أقاليم يشرف على إدارتها نواب للحكم يعينهم الملك ويعزلهم حسب مشيئته . وقد قسمت الأقاليم بدورها إلى أقسام (كان المفروض أن يحتوى كل قسم منها على مائة أسرة)، يقوم على إدارتها موظفون تابعون لنواب الملك . غير أن نائب الملك كان هو وحده المسئول عن تنفيذ المهام الخطيرة مثل تحصيل الضرائب وقيادة الجيش والسهر على الأمن (Watch and Ward) وتعقب المجـــــرمين الفارين من وجه العـــــدالة (Hue and Cry) وهذه هى الألفاظ التى

= الملوك الذين خلفوهم على عرش انجلترا من سنة ١٢١٦ الى ١٣٩٩ . المترجم

استعملت فى العصور الوسطى للدلالة على واجبات البوليس الآن — هذا فضلا عن أنه كان يرأس مجلس الإقليم (Shire moot) الذى كان يجتمع فيه الملاك الأحرار على فترات معينة لتصريف الشئون القضائية . وكان القضاة المتنقلون (Justices in Eyre) يقومون من آن لآخر بزيارة تلك الأقاليم (كما كان يفعل المبعوثون الإمبراطوريون أيام الفرنجة) لسماع الشكاوى ضد نائب الملك وللتفتيش على الإدارة ومحاكمة المجرمين ولنظر القضايا المدنية وخاصة قضايا الملكية الهامة التى رؤى حفظها لإصدار حكمهم فيها . وهؤلاء القضاة المتنقلون يختارون من بين هيئة محكمة الملك (Curia Regis) وهى محكمة كانت فى القرن الثالث عشر مقسمة إلى ثلاث محاكم للقانون العام وكان مقرها وستمنستر (Westminster) . ومحاكم الإقليم مثل المحكمة الملكية كانت مقيدة بالقانون ، ولكن فى معظم أعمالها لم يكن لها ما ينير أمامها الطريق فى الأحكام سوى ما جرى به العرف المحلى كما يفسره رجال محكمة الإقليم ، والأحكام المسجلة فى سجلات المحكمة الملكية . ومن هذا المصدر الأخير تكونت مواد القانون العام فى إنجلترا وهو مجموعة من السوابق ظلت أثرا ملحوظا من آثار علم القانون فى العصور الوسطى على الرغم مما فيها من ضروب التعقيد والمهارة الفنية الغريبة . وفى القرن الرابع عشر وما بعده الحق القانون العام بتفسير لروح القانون (Equity) وهو قانون محكمة قاضى القضاة يلجأ إليه أولئك المتقاضون الذين

لم يستطع القانون العام أن يعالج شكاواهم،ولكن رؤى أنهم خليقون بأن ينصفهم الملك بوصفه راعى الضعيف وحامى كل من يحتاج إلى دفاع . وأما عمل نواب الملك والقضاة فى الناحيــة المالية فيشرف عليه ديوان الماليـة (Exchequer) ، وهو ديوان للمحاسبة تسلّم إليه إقرارات نواب الملك التى يقومون بإعدادها كل ستة أشهر، كما تعد فيه المواد التى ستكون موضع تحقيق القضاة المتنقلين . وديوان المالية — وهو فى الأصل فرع من المحكمة الملكية وخزينة لأموال الملك — ظل دائما على اتصال وثيق بالنظام القضائى ، طالما أن إحدى محاكم القانون العام الثلاثة تختص أصلا بنظر القضايا التى تتصل بالإيرادات الملكية . هذا هو النظام الإدارى الذى كان قائما فى إنجلترا . وقد قام نظام مماثل فى فرنسا مع بعض التعديلات التى كان لا بد من ادخالها عليه . ففى فرنسا كانت الأراضى الملكية صغيرة المساحة فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، وقد اتسعت اتساعا شاسعا بما أضافه إليها فيليب أجسطس.وملوك آل كاپيه المتأخرون،الذين وضعوا تحت إشرافهم المباشر الجزء الأكبر من الميراث الأنجوى والإقطاعات الكبرى فى تولوز وشمپانيا وعدة مناطق أخرى صغيرة . ولحكم مثل هذه الممتلكات الجديدة أنشئ نظام إدارى فى غضون القرن الثالث عشر يتكون من رؤســاء مراكـــز (Provosts) ، ويقابلون الموظفين الإداريــين (Bailiffs) فى أقســـام الأقــالـيم فى إنجـلـترا (Hundreds) ، ومن صناجيــــل (Sénéchaux) وهـــم

الذين يشبهون النواب الذين يحكمون الأقاليم باسم الملك فى إنجلترا (Sheriffs) ، ثم من المحققـــين (Enquêteurs) الذين يجوبون الدومين ويقومون بالتفتيش ويعقـــدون إجتماعات تماما كما كان يفعل القضاة الإنجليز المتنقلون . ومنذ أيام لويس التاسع يقع جميع هــؤلاء الموظفين تحت إشراف ديوان المحاسبة (Chambre des Comptes) — وهو ديوان يختص بالشئون المالية — وإشراف برلمان باريس وهو — محكمة عليا استئنافية من الدرجة الأولى . وهناك تفرقة فى داخل هذا البرلمان بـين محاكم القانون العـــام وديوان الالتماسات (Chambres des Requêtes) الذى يختص بإعادة النـــظر فى القضـــايا بناء على المواد التفسيرية لروح القـــانون الملحق بالقانون العام .

وعيوب هذين النظامين كانت واحدة ، فالموظفون المحليون كانوا يتمتعون بسلطة قوية فى مجال وظائفهم ، ولم يبرهن المفتشون أو المحققون أو قضاة المحاكم الملكية على أنهم كفء لحماية الشعب ومصالحه من فساد الحكام وسوء استعمال سلطتهم ، الأمر الذى ترتب عليه أن تفشى بيع واستغلال الوظائف بسبب الوسائل المرذولة حتى أضحى عادة قائمة . وفيما عدا ذلك فإن النظام الانجليزى كان يفوق مثيله فى فرنسا وخاصة فى الإنتفاع بالنواب المحليين فى بعض الأغراض المعينة كوسيلة إضافية لمراقبة موظفى التاج . لقد كان الإقليم الانجليزى فى الواقع وبحكم القانون مجتمعـا ذا طابع اتحـادى حقيقى

(Communitas) ، وله جمعية عامة تجمع بين وظيفتى المحكمة والبرلمان المحلى. ومع أن المتقاضى العادى لم يكن يهتم اهتماما يذكر ، فقد اهتم ملاك الأراضى الذين كانت تربط بينهم عاطفة المكان والعلاقات الشخصية اهتماما كبيرا بأعمال محكمة الإقليم واشتركوا بنصيب فعال فيها، ثم أنهم وقفوا فى وجه نواب الملك والقضاة إذا ما حاولوا تخطى العادة والعرف السارى فى الإقليم، وعملوا كمحلفين وكحراس للأمن وقاموا بتقدير الضرائب . وابتداء من القرن الرابع عشر عمل أولئك النواب كحكام صغار ، وسواء أكانوا منتخبين أو معينين من قبل صاحب التاج فلم يتقاضوا أجرا وكانوا يعتبرون أنفسهم مدافعين عن حرية الإقليم ضد ضروب السلب والنهب التى يقوم بها الموظفون الرسميون .

وفى فرنســـا فى الإقليم الذى يحكمه نائب الملك (Bailli) بل وفى أقسام الإقليم التى يقوم على شئون كل منها وكيل النائب (Prévot) لم تكن الحدود تقوم إلا على التحكم والاستبداد بلا مراعاة لوحدة طبيعية أو اشتراك فى عاطفة أو فى تبادل شعور ؛ ولذلك لم تكن هناك مقاومة منظمة للسلطة التنفيذية ، ولم يكن هناك سبب يدعو الملك لأن يخطب ود طبقة الأعيان أصحاب الأراضى . وفى الدرجات الدنيا فى نظام آل پلانتاچنت أخـــذت الطبقة المتوسطـــة القوية تتدرب على السياسة ، بينما كانت السلطـة والمسئولية فى فرنســـا أيام ملوك آل كاپيه فى يد الإداريين المختصين ، وكانت الخطوة التالية فى التطور

الدستورى فى إنجلترا — وهى إضافــة طبقة ثالثة للجمعية الوطنيـة هى طبقــة الشعب (Third Estate) — كانت هذه خطوة ناجحـة كل النجــاح ، وذلك لأن مجلس العموم كان ينتخب أعضاؤه أصلا من العائلات التى سبق لها الاشتراك فى الإدارة المحلية ، بينما يختلف الحال فى فرنسا فالطبقة الثالثة برهنت على قصورها فى الناحية السياسية ولو أنها كانت تدعى للاجتماع على الدوام خلال القرن الرابع عشر .

وفى كل من فرنسا وإنجلترا عقب سنة ١٠٦٦ بدأت الجمعية العامة كمجلس إقطاعى يتكون من كبار رجال الدين والبارونات الذين حصلوا على أراضيهم وألقابهم مباشرة من صاحب التاج . غـير أن الجمعية العامة الفرنسية قبل القرن الثانى عشر نادرا ما اجتمعت ، وقل من حضر الاجتماع ، وكان يتجاهلها عادة كبار الإقطاعيين ، وبذلك كانت كمؤتمر يضم رجال حزب من الأحزاب أكثر مما كانت برلمانا . أما فى إنجلترا فقد كان المجلس الكبير الذى كونته الأسرة النورماندية والذى ورث مكانة وحقوق مجلس الشورى الانجلوسكسونى (Witenagemot)، يحتــل من البـداية مركزا محــترما ؛ وحتى الملـوك — كالملك وليم الأول وهنرى الثانى — تمسكوا بدقة بمبدأ استشارة أعيان الدولة فى المشروعات التى تتصل بالتشريع والضرائب . وأيام حكم أولاد هنرى الثانى وحفيده ، توسعت الجمعية فى مطالبها وتأكدت تلك المطالب تأكيدا قاطعا . وكانت المصاعب التى تواجه التاج حينذاك فرصة انتهزتها الكنيسة والبارونات ،

فطالب المجلس الكبير بحق تعيين وعزل وزراء الملك ، وبحق منع العون المالى والخدمة العسكرية حتى ترفع المظالم ويوضع الحق فى نصابه ، كما طالب المجلس أيضا بتحديد الامتياز بل وأن يعهد به إلى لجنة إذا ما تكرر إساءة استعماله . والحقيقة أن النبلاء فى إنجلترا فى تلك الفترة — عندما أحبطت مطامحهم كأفراد فى الحصول على نفوذ وسلطان عن طريق إمتلاك الأراضى — وجدوا بوضعهم كمجموعة وكأعضاء للمعارضة فى المجلس ميدانا جديدا لتحقيق مشروعاتهم ونيل المجد الشخصى. أما فى فرنسا فلم توجد مثل هذه الحركة البرلمانية، وذلك لأن الافتراض الأساسى للنجاح لم يكن متوفرا ، إذ أنه كان من العبث الالتجاء إلى الرأى العام لمناصرة جمعية لم توجب مطلقا احترام الشعب لها ، وذلك ضد ملك ناجح ينال احترام الناس . وفى هذه الظروف كان من الطبيعى أن تختلف النتائج فى كل من الدولتين كل الاختلاف عندما اضطلع بحركة إصلاح الجمعية الوطنية فى إنجلترا ادوارد الأول وفى فرنسا معاصره فيليب الجميل . وكانت المشكلة التى يواجهها الملكان واحدة وهى إيجاد جمعية يعترف باختصاصها فى فرض ضرائب على الأمة . وكانت الحلول التى اتبعها كل من الملكين متماثلة ؛ فانتخب ممثلون عن المدن الحرة لمجلس طبقات الأمة فى فرنسا ، وعن المدن الحرة والأقاليم للبرلمان الانجليزى ؛ وفى كل من الحالتين طعم المجلس الإقطاعى بالطبقة الثالثة . غير أن النتائج التى نتجت عن التجربتين اختلفت فى الطابع وفى المصير ، فمجلس

طبقات الأمة فى فرنسا وهو الحديث التكوين لم يعرف أى السلطات يطالب بها ولا كيف يناضل دونها، وقد تقلصت سلطته على الشئون المالية وأضحت لا تذكر . ثم أنه أخزى نفسه فى عين الأمة بأن قدم الأدلة على ضعفه وتردده فى أول أزمة كبرى دعي لمواجهتها، وهي الفترة التي شغر فيها العرش فامتلاءت بالفوضى والتآمر بعد أسر الملك حنا عند پواتييه سنة ١٣٥٦ . ولقد كانت النتيجة أن مجلس طبقات الأمة — وقد كان يدعى بين الحين والحين للموافقة على سياسة الملك أو للتصديق على قراراته — ظل ظاهرة صورية فى الدستور الفرنسى . أما فى إنجلترا — من الناحية الأخرى — فقد قبل أعضاء مجلس العموم شد أزر اللوردات فى خلافاتهم مع العرش ، وبذلك اتبع البرلمان الجديد أهداف ومناورات المجلس الكبير القديم (Great Council)، وتمتع بكل المزايا التى أضفاها حقه الخاص فى الموافقة على فرض الضرائب . على أن تحالف المجلسين قد غير طابع سياسة الانجليز ، فقبل أن يصبح البرلمان حقيقة واقعة ويظهر فى عالم الوجود ، تحكم فى السياسة لمدة قرنين من الزمان ، فتسبب فى عزل خمسة ملوك ، وأضفى اللقب الملكي على ثلاث أسرات جدد . لقد أرشد الخلف إلى سبل محاربة الملكية المطلقة وهدمها بلا حروب أهلية ، ثم أنه برهن على أن مبدأ الانتخاب فى الدستور قد يتغلب على الملكية والارستقراطية معا إذا توفرت لديه الشجاعة لأن يحمل المبادئ المقبولة إلى خاتمتها المنطقية .

وحتى فى إنجلترا قلما كان البرلمان فى العصور الوسطى مجلسا تشريعيا بالمعنى المقصود من الكلمة اليوم ؛ فالتشريع من النوع الدائم كان وسيلة عرضية ، والقوانين الجديدة كانت تصدر عادة تلبيـة لالتماس الطبقات . غير أن القوانين كانت تشكل بواسطة الملك ورجاله القانونيين ، وغالبا ما أخذت شكلا لا يعبر إطلاقا عن رغبات الملتمسين . أما التغيرات الهامة فى قانون الدولة فلم توضع ، ولكنها أخذت تنمو من أثر تكاثر الأحكام القضائية . إن الوظيفة الرئيسية للبرلمانات بعد الاقتراع على الميزانية هى النقد والشكوى وبيان مواضع الضعف فى سياسة لم تشترك فى وضعها . وبغض النظر عن كون هذه البرلمانات حراسا على الحرية الفردية لا يمكن القول بأنها زادت من كفاءة الحكومة الوسيطة وأرستها على قواعد علمية ؛ ففى القرن الخامس عشر انتقد أعضـاء مجلس العموم حكم أسرة لانكستر (١) بمنتهى الحرية ، غير أنه ترك أمر تشخيص العلاج الناجع للدولة للملوك الطغـاة من أسرتى يورك (٢) (York) وتيودور (Tudor) (٣) ، فالإنجليز والفرنسيون على السواء ؛ قد أحسنوا صنعا فى نهاية العصور الوسطى ، حين عهدوا بمهمة

---

(١) حكم ملوك هذه الأسرة من سنة ١٣٩٩ الى سنة ١٤٦١ . المترجم

(٢) لم يطل حكم هذه الأسرة لإنجلترا أكثر من أربع وعشرين سنة من سنة ١٤٦١ الى سنة ١٤٨٥ . المترجم

(٣) تولى ملوك وملكات هـذه الأسرة عقب أسرة يورك وذلك من سنة ١٤٨٥ الى سنة ١٦٠٣ . المترجم

إعادة بناء الدولتين لملوك تجاهلوا النظم البرلمانية أو مكروا بها .
لقد كان البرلمان جديرا بالإعجاب باعتباره ضابطا أو ميزانا لتوازن القوى،وباعتباره رمزا لسيادة الشعب ، ومدرسة لتعلم الذكاء السياسي ، غير أنه لم يكن هناك برلمان تكون فى أى دولة وسيطة يصلح للهيمنة على تكوين السياسات أو إصلاح النظم الحكومية .

الفصل الثامن

الاستعمار الأوربى — الحروب الصليبية

ليس من اليسير شرح التطور الداخلى للدولة الوسيطة أو السياسة الدولية لأوربا العصور الوسطى دون الإشارة المستمرة للفروق الطبقية ؛ تلك الفروق التى تتضح حينما نتصور فى كل دولة خطا أفقيا واضح المعالم ، فى أعلاه قلة من الناس تتمتع بامتيازات،وفى أسفاه كثرة لا امتيازات لها ، وهذا الخط يفصل أيضا بين الحاكمين والمحكومين . أما الكثرة المحرومة فأصحاب الحرف والصناعات والمشتغلون بفلاحة الأرض ، وأما القلة المتمتعة فملاك الأرض والحكام ورجال الدين . ولا يجافى هذا التقسيم أن يكون المجتمع صناعيا قد فاز باستقلال سياسى كمدن مثل ميلان أو جنت ، فإن ظاهرة كهذه تعتبر استثناء لا يعتد به فى ذلك العصر . بل أخطر من هذا وأشد إثارة للدهشة أن يَنْفُض محض فلاحين كالسويسريين مثلا ما يسمى بولائهم الطبيعى ، فمن الواضح أن مثل تلك الحالات التى قد تنجح فيها الثورة حالات نادرة الوقوع . وحقا كان هناك مدن فى إنجلترا وفرنسا وفى الممالك الإسبانية تحظى بامتيازات وتحصل على حق التمثيل فى الجمعيات الوطنية ، غير أن هذا التنازل لقوة المال كان محدودا للغاية ، فلم يكن يسمح لممثلى سكان المدن أن يعبروا عن آرائهم إلا فيما يتعلق بمساهمتهم المالية

أو مساعدتهم العسكرية ، أما الحكم فهو من شأن الملك والطبقات الممتازة .

ونعود إلى تقسيم من نوع آخر داخل الطبقات الممتازة نفسها ، فنتصور خطا رأسيا ، على جانبيه رجال الدين والدنيا من مختلف طبقات الأرستقراطيين يواجه كل منهما الآخر ؛ فالأسقف والبارون والقس والفارس بينما يتفقون كلمة ويتحدون جبهة عندما يكون الموقف متعلقا بإلزام الطبقة المحرومة مكانها ، إذا هم بتنافسهم فى الاستئثار بنفوذ اجتماعى أو سلطة سياسية قد قُدر عليهم أن يمثلوا تضارب النظريات فى الحياة بأن يتفقوا حينا وأن يكونوا على طرفى نقيض حينا آخر ؛ فرجل الدين الذى درج فى نظام مؤلف من سائر الدرجات الاجتماعية ، يستخف بالمنصب والألقاب الدنيوية ويطالب بالسبق على رجل الدنيا ، وهو يعتقد أن الكنيسة إنما هى صاحبة الأمر وعلى الأمراء والحكام السمع والطاعة . أما الإقطاعى من رجال الدنيا والذى ولد وغذى بلبان قوم توارثوا العسكرية ، فقد كانت الحرب عنده أعلى درجات الحرف لإنسان ذى شرف ومحتد ، وهو يضيق ذرعا بعجرفة رجل الدين ويعتقد فى قرارة نفسه أن الكنيسة لا يحق لها أن تتدخل فى السياسة .

ومن الخطأ أن نعتقد أن الطبقتين ذواتى الامتيازات كانتا دائمتى التنازع الواحدة مع الأخرى أو مع من دونهما فى الطبقة الاجتماعية ، إلا أن أدوار الصراع الجبار الذى وقع بين البابوات والأباطرة ، والثورات التى قام بها الفلاحون الفرنسيون

والإنجليز فى القرن الرابع عشر ، لم يكن كل منهما بالحدث الذى يقع فجأة وعلى غير انتظار ، فكل فورة من تلك االفورات إنما كانت بمثابة البركان تعتمل فى باطنه ثورته ، أو هى ظاهرة إن دلت على شئ ، فإنما تدل على وجود قوى كانت دائبة صراع باطنى .

والسلام فى مجتمع العصر الوسيط كان لا يعدو حالة من التوتر ؛ فالتوازن حينذاك لا يعنى أكثر من الاتزان القلق بين القوى المركزية دفعا وجذبا . وهذا هو أحد الأسباب التى من أجلها كان ينظر عقلاء الساسة والمثاليون نظرة الرضاء إلى الحروب بينما هاجمتها الكنيسة مهاجمتها الأدبية .

وبأكثر من سبيل كانت الحرب الظافرة تساعد على التئام أو حسم الخلافات الواقعة بين الطبقات المتنازعة ؛ فتارة كان مثل تلك الحرب بمثابة المنفذ الذى تنبثق منه القوى الإقطاعية باصطراعها الفوضوى ، وتارة كانت تنتهى بفتوحات شقت طريق التملك الدائم أمام المعدم ، وطورا كانت تفتح أسواقا جديدة أمام التاجر ، وطورا آخر كانت تبسط أرضا للهجرة أمام الفلاح ، وتفسح مجالا مستحدثا لبسط النفوذ أمام رجل الدين الوطنى . وأفضل من هذا وذاك أنها كانت تستحث المشاعر العامة للوطنية أو الدين ، وتخلق فى كافة الطبقات الإحساس بالالتزامات التى تسمو فوق مجرد المصالح الذاتية .

إن مثل هذه السياسة قد تبدو لنا الآن فنا غشوما وحشيا ، وفكرة الدولة القائمة على نظام الطبقات ، وفكرة الوحدة

القومية باعتبار أنها تحقق تضافر جميع الطبقات لفرض ما لا صلة له بالحياة السائرة للدولة ، كلتاهما قد تبدو من الغرابة على أذهاننا بمكان . فنحن نعتقد أنه بمحاربة الامتيازات الطبقية إنما نكون قد هيأنا بذلك حالة أقل انقساما وأكثر نظاما ؛ ونقول إن الدولة إن قامت فمن أجل تحقيق مثل أعلى واضح المعالم، قد نعنى به عبارة مثل «الخير الأعظم لأكبر مجموع»، ولكننا نظل بعيدين جدا عن التوفيق بين الحقائق والنظريات، حينما نحاول أن نصدر حكما على موقف العصور الوسطى من الحرب، حتى ليأخذ التردد منا مآخذه . فبدل الطبقات لدينا مصالح ، هذه المصالح من العسير التوفيق بينها ، وغالبا ما تكون متضاربة بعضها مع البعض ، فيوازن ساستنا بين مصلحة وأخرى، ثم يعتبرون الحرب شرعية إذا ماهيأت ميزات عظيمة للمصالح التى تستأهل التحقيق أكثر من غيرها . ثم أننا لم نفلح بعد فى إعطاء المواطن العادى فكرة سامية عن الغرض الذى من أجله توجد الدولة ليستطيع التفكير فى سياسة قومية باعتبار أنها شئ يختلف عن الإثرة القومية . إن من الأيسر علينا أن ننقد المتحمسين الذين يحضون الدول الوسيطة على القيام «بعمل نبيل النغمة» بعيدا عن الروتين اليومى ، من أن نكتشف مشروعا جليلا وندعو إليه من أجل مثل أعلى أقل خيالا : ويساعدنا على فهم النظرية الوسيطة — وإن كنا غير مضطرين إلى قبولها — أننا نجد الشعراء والكتاب المحدثين يمجدون الحرب باعتبارها مدرسة للوطنية أو لبناء الخلق القومى .

إن الحروب التى شنت للغزو كانت أقل حدوثا فى العصور الوسطى مما قد نتوقع ، وكانت تشن فى الأغلب على نطاق ضيق ، وقلة وقوعها فى عصر حرب ينبغى أن تفسر بالرجوع إلى الخلق السائد والأحوال الاقتصادية . وللهجوم على دولة مسيحية كان من الضرورى ادعاء سبب تبرره العدالة ، فالرأى العام الذى تعهدته الكنيسة بتعاليمها ، وهى أن ينظر إلى الدول المسيحية فى الغرب نظرته إلى «كومنولث» ، كان يتطلب إظهار شىء من الاحترام للقانون الخلقى السائد حتى فى العلاقات الدولية . أضف إلى هذا أن دولة العصور الوسطى — التى لم تكن منسوجة فى ذاتها نسجا محبوكا ، وتنتشر فى أرجائها الحصون والقلاع المتفرقة — أظهرت فى حالة الهزيمة حيوية وتماسكا فى أساس بنائها العضوى ، ولم يكن من اليسير إخضاعها الإخضاع التام دون بذل الأموال الطائلة التى يتكبدها الغازى ،ولم يكن للنظم المالية لدولة العصور الوسطى طاقة على تحملها. لقد فشل إدوارد الأول ملك إنجلترا (١٢٧٢ — ١٣٠٧) فى فتح مملكة اسكتلندة الصغيرة ، كما أن المقاطعات الفرنسية التى أعطيت لإدوارد الثالث (١٣٢٧ — ١٣٧٧) أفلتت من قبضته فى بضع سنين .

إن الحروب المجزية هى حروب الحدود التى كانت تشن ضد القبائل المتفرقة فى شرق أوربا أو ضد الدول الإسلامية المتداعية فى حوض البحر الأبيض المتوسط . ومثل تلك الحروب هى التى كانت شائعة الحدوث ، شنها أحيانا الدول التى

ساعدها موقعها الجغرافى على تحقيق هذا الغرض ،وأحيانا أخرى شنها مهاجرون نزحوا من ديارهم بحثا وراء موطن جديد..

لقد كان لتعاليم الكنيسة الفضل فى تحويل نسبة كبيرة من حروب الحدود إلى حروب صليبية لنشر المسيحية أو للقضاء على غير المسيحيين أو للدفاع عن أماكن مقدسة . وكثيرا ما كان ينتحل الباعث الدينى بقصد إلقاء قناع خفيف من الاحترام على العمليات الحربية ،ولولا هذا القناع لكان من العسير تبرير الحرب. على أنه فى بعض الأحوال كان أولئك الذين انخرطوا فى سلك الجندية للكنيسة يضحون بمصالحهم المادية — على ما كانوا يعتقدون — من أجل خلاص أرواحهم ولخير المسيحية جمعاء . ولم تكن هذه الروح التى استنهضت بذل النفس مسيحية فى جوهرها ،فهى نفس تلك الروح التى كانت منتشرة منذ أمد طويل فى العالم الإسلامى ، والتى توضح السبب فى ذلك الهجوم الظافر الذى قام به الإسلام على أوربا وعلى الإمبراطورية الشرقية . هذا الباعث إذن أثر فى المسيحية الغربية فترة قصيرة نسبيا ، اللهم إلا مرة أو مرتين خرج فيهما حركات تضاهى تلك الحركات التى انبعثت من جزيرة العرب وآسيا الصغرى وإفريقية ، مع فارق واحد هو أنها لم تؤد إلى أية فتوح تعادل فى العظم تلك الفتوحات التى قام بها خلفاء بغداد وقرطبة والقاهرة . غير أن الحرب الصليبية المسيحية كانت أبرز من جهاد المسلمين فى معنى واحد من حيث التهيئة والاستجاشة ، فإن غرب أوربا كان قد جاوز مرحلة البداوة منذ عهد بعيد ، وحتى الطبقات الحاكمة فى الدول

المسيحية الغربية - والتى قد يبدو لنا أنها لم تنتم إلى وطن معين - كانت تربطها بأوطانها روابط عديدة . فإذا كان الغرب على درجة من الجيشان دون ما كان عليه الشرق ، فذلك لأن الجهاز المادى الذى كان مهيأ للعمل كان أكثر عنادا وأقل ميلا للحركة ، كما أن الجزاء الذى وعد به المسيحى كان من النوع الذى لا يدرك باللمس وقد لا يتحقق مناله . وكانت هناك مغامرات قريبة المدى تستطيع الكنيسة أن تجد لها المتطوعين بغير صعوبة . على أن المغامرات التى عكفت الكنيسة بنوع خاص على التعجيل بها ، كانت بعيدة وخطرة وتكتنفها المشاق الكبار ، وكان معظم الرجال الذين خاضوا الحروب الصليبية من أولئك النفر الذى ليس لهم أى مطمح فى أى مغنم دنيوى. ثم أن المشروعات التى أولتها الكنيسة عنايتها الخاصة دلت آخر الأمر على أنها أقل المشروعات جدوى ونجاحا ، ولم تكن حدود المسيحية الغربية لتمتد دواما شرقى البحر المتوسط ، بل ترامت إلى أسبانيا وجنوبى إيطاليا وأوربا الوسطى . على أية حال فإن لفشل المشروعات ما لنجاحها من الأهمية لدى المؤرخ سواء بسواء .

ويبدأ عصر حروب الحدود ومستعمراتها قبل انبلاج الروح الصليبية الحقيقية بردح طويل ، وحركة التوسع فى تاريخ ألمانيا يرجع زمانها إلى أيام هنرى الصياد عندما استولى على براندنبرج (Brandenburg) سنة ٩٢٨ وضم إلى مملكته القبائل الوثنية التى كانت تقطن ما بين نهرى الإلب

والأودر ، كان قد بدأ فى سياسة الاستقرار والاستعمار ، تلك السياسة التى سار على منوالها من بعده أدواق الأطراف (Margraves) الالمـــان فى تلك المناطق ببطء وبانتظـــام ما يربو على المائتين من السنين . وللصليبيين فضل المساعدة أحيانا على تنفيذ هذه السياسة فى مراحلها المتأخرة ، وقد تحول الكثيرون من الوثنيين منذ البداية إلى المسيحية نتيجة لتلك السياسة ، ثم تلا ذلك تأسيس أبرشيات الحدود والكنائس التابعة لرؤساء أساقفة همبورج ومجدبورج . غير أن الذين وجهوا هذه السياسة كانوا من الدنيويين ذوى الأنانية ، ومن أعظمهم هنرى الأسد دوق سكسونيا (١١٤٢ — ١١٨٠) وألبرت الدب (Albert the Bear) كونت براندنبورج (١١٣٤ — ١١٧٠) اللذان ركزا نشاطهما فى تطور أمارتيهما وتوسيعهما ، واستغلا السلافيين ، ودبرا المكائد الواحد ضد الآخر وضد جيرانهما المسيحيين ، ذلك إلى جانب أنهما أهملا المصالح القومية واتخذا من الكنيسة أداة صريحة لتحقيق أطماعهما . على أنهما قد أبديا رجاحة عقل وخاصة فى بناء الدولة ، ثم أنهما اتخذا من تجار البلطيق ومن فلاحى شمال ألمانيا والأراضى الواطئة حلفاء لهم. وتحت حكمهما وحكم فرسان التيوتون فى بروسيا — وهم أعظم من نجحوا فى السير على منوالهما — غدت مدن مثل ليبك (Lübeck) التى أسست سنة ١١٤٣ ودانزج (Dantsic) التى استعمرت سنة ١٣٠٨ ، غدت مراكز للتجارة والثقافة الألمانية ، بينما انتشرت القرى التى استقر فيها المهاجرون الجرمان حينذاك

وغطت الأراضى الزراعية فى حوض الإلب والأودر . وقد امتد أثر هذا الاستعمار وتجاوز تلك الأراضى إلى مدى بعيد ، كما بقى إلى ما بعد مراحل تاريخ العصور الوسطى ، إذ وضعت تلك المستعمرات الجديدة أسس بروسيا وسكسونيا فى العصور الحديثة ، ويعزى لوجودها علاقة بولندا وبوهيميا بنظام الدولة فى أوربا الوسيطة وما أعقب ذلك من تقسيم الأقوام السلافية إلى مجموعتين غربية وشرقية : وهؤلاء الرواد الأوائل الذين يمثلون التأثير الجرمانى والرومانى ، هم الذين وقفوا حجر عثرة فى طريق الامبراطورية الروسية وحالوا دون توسعها غربا . وأقل أهمية من ذلك تقدم الجرمان بمحاذاة نهر الدانوب ، من نهر إن (Inn) إلى فينا والحدود المنغارية ؛ ذلك التقدم الذى كان يقوده الرؤساء المتتابعون لأسرة بابنبرج (٩٧١ — ١٢٤٦ Babenberg) كحكام أول الأمر لأقاليم الحدود ، ثم كأدواق للنمسا . وقد ورث ملوك الهابسبورج (Hapsburg) كالهوهنتسولرن (Hohenzollerns) جزء من سلطانهم عن رجال الحدود الجرمان فى العصور الوسطى ، أولئك الذين دقوا إسفينا فى قلب أرض سلافية .

وتاريخ تلك المستعمرات الالمانية يذكرنا أحيانا كثيرة كيف أن الإغارات أصبحت تعتبر نوعا من الحرب الصليبية ؛ ففى سنة ١١٤٧ إنضمت جماعة كبيرة من الحجاج الإلمان إلى الحملة الصليبية الثانية فسمح لهم بالخدمة فى جيوش

سكسونيا وبراندنبورج ضد السلاف وفاء بعهودهم . ولما سئم أدواق بابنبرج الاستمرار فى عملياتهم على نهر الدانوب، تحولوا شرقا لغزو مصر أو فلسطين ، وغربا للقضاء على الألبجنسيين فى إقليم لانجدوك، وعلى العرب فى أسبانيا. فإذا ما تحولنا عن ألمانيا إلى شبه الجزيرة الإسبانية، وجدنا أن الجمع بين الحماس الدينى والمصالح التجارية لا يزال ملحوظا إلى حد كبير .

وقد بدأت حركة إعادة فتح الأقاليم الإسلامية على يد المسيحيين فى أسبانيا والبرتغال قبل مجلس كليرمون بجيلين أو ثلاثة ، ولكن التقدم جنوبا ضد حكام قرطبة ظل أول أمره سابقا لعصر الحروب الصليبية . فى أسبانيا كما فى أقاليم الحدود الجرمانية ، غالبا ما كان الرواد المسيحيون الأوائل من غوغاء القوم ودائما ما حاربوا وأعينهم حوائم فرصتهم ورواصد طلبتهم ، ومن بين هؤلاء من كان مجرد مغامر مثل «سيد كامبادور» المتوفى سنة ١٠٩٩ ، الذى خدم وخان على التوالى قضايا المسيحيين والعرب ، والذى أسس مقاطعة على حساب المسيحية والإسلام ، ثم انتهى به الأمر مع ذلك إلى أن أصبح بطلا مشهورا مجلودا له اعتباره عند مواطنيه أهل كاستيل ، ومات وهو حليفها . وقد استقر كثير من الفرسان ذوى السلوك الأكثر استقامة قانعين بين جاليات عربية ، وتطبعوا بطباعهم الحسنة والسيئة على السواء . غير أن الغيرة الدينية كانت على الدوام عاملا فى زيادة حدة الخلاف العنصرى بين العرب والمسيحيين فى أسبانيا ، وبدت المسيحية فيها مرارا

وهى في خطر من القضاء المبرم عليها . وفى القرن العاشر طارد حاكمان من أعاظم حكام قرطبة ، وهما عبد الرحمن الثالث والمنصور ، القشتاليين إلى الجبال الشمالية وأغارا على المناطق الداخلية فى الأراضى المسيحية ، وأعقب ذلك بفترة ما عبور جموع البربر من المرابطين والموحدين لاغتصاب ممتلكات الأمويين والاستمرار فى الحرب المقدسة بحماس متجدد ، فأثاروا المخاوف من جديد كما أثاروا من التعصب فى الممالك المهددة ما لا يقل عن تعصبهم . وقد طلب الاسبان المسيحيون العون من جيرانهم الشماليين ، فهرعت جيوش المتطوعين من نورمانديا وأقطانيا وبرجنديا عبر جبـــال البرانس لمحاربة المسلمين ، وليغنموا إلى جانب ذلك ثمين المغانم وغاليها ، ثم لينشئوا مستعمرة لهم . وقد انطوت هذه الحركة في مراحلها الأولى تحت لواء البابوية ، وعرض البابا جريجورى السابع على المهاجرين أن يصحبهم ممثلون بابويون ، بشرط أن تكون الأراضي التي يخضعونها تابعة للبابوية (١٠٧٣) . ومنذ ذلك الحين كان يعد كل مشروع جديد ضد العرب فى أسبانيا من الوجهة الرسمية خدمة للكنيسة الكاثوليكية .

وكانت النزعة — حتى فى أسبانيا — لا تزال نزعة نحو المطامح المادية للفوز بالسلطة ، فقد استفادت كافة الطبقات فى الممالك المسيحية من انتزاع ولاية جديدة من المسلمين ، فحصل النبلاء على إقطاعات جديدة وأقبل البرچوازيون زرافات على المدن التى أخلاها المسلمون ، أو شجعتهم الامتيازات العديدة التى

مُنِحوها على بناء مدن جديدة ، وتجمعت حول المدن جموع من الفلاحين آثروا فى سرور أحواض الأنهار بما فيها من مخاطر وخصب على الأراضى الشمالية المرتفعة بما فيها من أمن وقحط .

ولم يكن هناك ملوك أكبر شهرة من أولئك الذين دبروا القيام بتلك المخاطر للصالح العام وأتموها بنجاح . ومن أولئك الحكام چيمس العظيم ملك أرجون الذى ترك لنا فى مذكراته تقريرا أمينا أطلعنا فيه على الفائدة التى جناها هو وأتباعه من تحويل الخلافات الداخلية إلى جهود موحدة فى حملة من تلك الحملات التى تسمى صليبية . يقول چيمس إنه ارتقى فى سن السادسة عرش مملكة منقسمة على نفسها لم يكن للنفوذ الملكى فيها إلا ظله ، وفى سن الرابعة عشرة بدأ چيمس صراعا عنيفا لإخضاع المدن الثائرة وبارونات الخارجين . وقد استمر هذا الصراع خمسة أعوام وأكسبه حظوة أكثر مما أكسبه نجاحا جوهريا . وفى النهاية عندما طالب الثوار بوقف الحرب اضطر لإجابتهم إلى رغبتهم دون أن يفرض عليهم دفع تعويض ما ، وظل التاج فقيرا بعد الانتصار كما كان من قبله . وبعد ذلك بقليل جال بخاطر چيمس فكرة الهجوم على العرب فى جزر البليار «بقصد تحويلهم إلى المسيحية أو القضاء عليهم» . ولما عرض خطته على البلاط (Cortes) سنة ١٢٢٩ تبدل الخلاف فى لحظة إلى اتفاق ، وعدم الاكتراث إلى حماس وولاء ، وأعرب البارونات عن أن غزو مملكة إسلامية فى عرض البحر سيكون أعظم عمل قام به المسيحيون طيلة مائة

عام ؛ ووعدوا بتقديم المساعدة وإيجاد القوات ، والخدمة بأنفسهم ، وذلك على اعتبار أن لكل نصيبه فى الغنائم بما يتناسب وحجم قواته . وقد تكلم رئيس أساقفة مدينة تاراجونا بالنيابة عن رجال الدين قائلا إن عينيه بدأتا أخيرا تريان خلاص المسيح ، وأعرب عن أسفه لعدم استطاعته الاشتراك فى الحملة نظرا لتقدم سنه ، ولكن رجاله وأمواله من أجل هذا المشروع المقدس رهن تصرف الملك . ثم أضاف قائلا إنه سيمنح إذنا لكل من يرغب من الأساقفة والمقدمين بمصاحبة الملك بسرور وارتياح ، وذلك على اعتبار أن ينال الصليبيون من رجال الدين نصيبهم من الغنائم وفق القاعدة التى ينال على أساسها المدنيون نصيبهم. وقد انضمت المدن التجارية لنفس الغرض وبنفس الشروط ، ونجحت الحملة نجاحا باهرا فخضعت جزيرة ماچوركا تحت ضغط الحملة كلها ، وسلمت مينوركا دون قتال ، وغزا رئيس أساقفة تاراجونا بأذن خاص من الملك جزيرة إڤيسا (Iviça) لحسابه . غير أنه لم يقض على العرب نهائيا ولم يتحولوا إلى المسيحية كما كان الهدف من الحملة ؛ فقد غدا عرب ماچوركا مستأجرين للصليبيين الذين اقتسموا الجزيرة فيما بينهم ، ودفع عرب مينوركا الجزية السنوية للملك . وفى كلتا الجزيرتين ضمن العرب البقاء على دينهم وعاداتهم. ولما استعرض چيمس الحملة الصليبية بعد سنين عديدة من تمامها ، أعرب عن أسمى درجات الرضى عن نتائجها ، فكان يحصل من مينوركا لا على الجزية المتفق عليها فحسب ، بل وماشاء له أن يطلب . أما ماچوركا فقد بارك الله فى محصولها

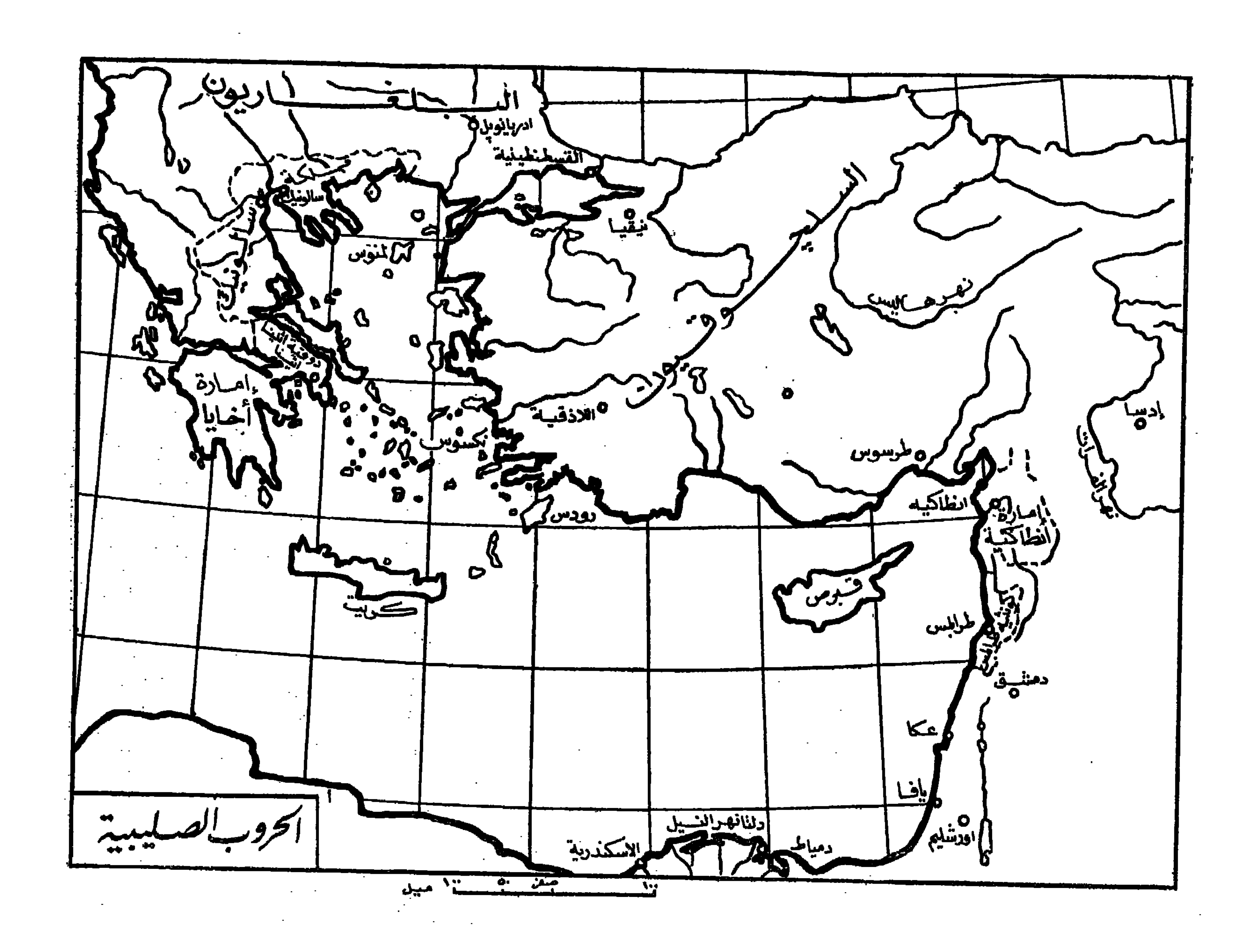
فتضاعف عما كان عليه أيام الحكم العربى .

نحن الآن فى وضع يسمح لنا بتفهم طبيعة الدوافع المعقدة لأولئك الذين اشتركوا فى الحملات الصليبية من دعاة وقادة وجند . ذلك لأن هذه المخاطرات أو المشروعات إنما هى تكملة على نطاق أوسع لحروب الغزو التى قام بها الألمان والأسبان والنورمانيون .

والحروب الصليبية كالحروب الأسبانية كان الباعث عليها هو الخوف من تقدم المسلمين ؛ فقد كانت الحملات الموفقة التى قام بها الأتراك السلجوقيون تحت إمرة ألب أرسلان والملك شاه (١٠٧١ — ١٠٩٢) نذر الحرب الصليبية الأولى ، إذ اجتاح بتلك الحملات قوم متعصبون خشنون اغتصبوا الخلافة العباسية فى بغداد . جميع آسيا الصغرى وأراضى سوريا فى مدى عشرين عاما ، ووجه السلاجقة ضربتهم القاصمة للامبراطورية الشرقية فى موقعة ما نزكورت سنة ١٠٧١ ، وأسسوا سلطنة الروم فى آسيا الصغرى ، وأقاموا إمارات صغيرة فى سوريا ، فلم يكن أمام حكام القسطنطينية إلا استجارة الغرب واستنجاده المساعدة العاجلة . ثم أن الحجاج الذين رجعوا من الأراضى المقدسة جأروا بالشكوى من الإهانات والاغتيالات التى عبر بها الغزاة عن عداوتهم للدين المسيحى . وهكذا أخذ جريجورى السابع عقب انتخابه لكرسى البابوية ، فى إعداد الخطة لإرسال حملة للدفاع عن الامبراطورية الشرقية التى كان يعتبرها بحق خط الدفاع عن أوربا ضد الإسلام ، فأصدر

نداء عاما إلى حكام أوربا لبذل المساعدة وللاشتراك بأنفسهم في الحملة ، وذهب في ندائه إلى حد الاقتراح بمصاحبة جيش النجدة. على أن جريجورى - وإن كان لا يعوزه الخيال - كانت تعوزه القدرة على إثارة الحماس العام ، فلم ينجح إلا في إثارة الشك بالإفصاح عن نيته في استخدام الحملة بادئ ذي بدء ضد النورمانيين بجنوب إيطاليا . تقدم على أية حال بعض المتطوعين ، غير أن مجهودات جريجورى قد انصرفت إلى نواح أخرى باندلاع لهيب الصراع بينه وبين هنرى الرابع بصدد مشكلة التقليد العلمانى ، فترك مشروعه ليبعثه إربان الثانى في صورة أخرى أكثر إثارة للشعور في لحظة بدا فيها هنرى الرابع مهصورا مهيض الجناح . وكانت قوة السلجوقيين ووحدتهم بدورهما قد أصابهما الفتور والتصدع بوفاة عاهلهم الملك شاه ، والواقع إن خطر الأتراك المسلط كان قد انقضى عهده في ذلك الحين . غير أنه حتى وإن كان إربان قد أخبر صوابا بضعفهم فالإلمامة اليسيرة بالتاريخ كانت تكفى لتنذر بأن حركة هجومية للإسلام قد همدت لتتبعها أخرى .

لقد رغب إربان - كما كان يرغب جريجورى - في تقوية الامبراطورية الشرقية ، ولكن خطته كانت من نوع جديد ، إذ أراد تأسيس دولة لاتينية في فلسطين للدفاع عن بيت المقدس والجنوب الشرقي للبحر الأبيض المتوسط . وكما كانت الحملة الصليبية الأولى رد فعل لانتصارات مستحدثة


البلغاريون
ادريانوبل
القسطنطينية
سالونيك
لمنوس
نيقيا
إمارة أخايا
نكسوس
اللاذقية
طرسوس
نهر هاليس
إدسيا
رودس
انطاكيه
إمارة انطاكية
كريت
قبرص
طرابلس
دمشق
عكا
يافا
اورشليم
دمياط
دلتا نهر النيل
الاسكندرية
الحروب الصليبية
١٠٠ ٥٠ صفر ١٠٠ ميل

كان قد أحرزها أمراء المسلمين ، كذلك كانت الحملتان الثانية والثالثة .

لقد أعلن قيام الحملة الثانية فى سنة١١٤٧ نتيجة لسقوط الرها (Edessa) مركـــز الدفاع الشمالى الشرقى للمملكة اللاتينية ، أما الحملة الثالثة فقد أعدت سنة ١١٨٩ لاسترجاع بيت المقدس وشل قوة السلطنة المصرية التى بدت أيام صلاح الدين على وشك التهام سوريا وآسيا الصغرى ووادى الفرات . ولقد ترك فشل هذه الحملة التى اشترك فى إعدادها الامبراطور فردريك برباروسا وملكا إنجلترا وفرنسا وكثير من الأمراء — قوة مصر موضعا لمهابة عظمى تكاد تبلغ حد الخرافة . ثم أن الحملتين الخامسة (١٢١٧) والسابعة (١٢٤٨) ذهبتا أدراج الرياح فى هجمات غير مجدية على دلتا النيل ، وانتهيتا إلى أشنع النتائج .

إن النظرة إلى الحروب الصليبية على اعتبار أنها عمل سياسى له آهميته الكبرى ، كان يعتنقها بإخلاص خير العاملانيين الذين قادوا الجيوش المسيحية ، والكثير غيرهم ممن لا يقلون عنهم إخلاصا ، إلا أنهم — تحركهم العاطفة أكثر مما يسيطر عليهم العقل — اندفعوا وراء رغبتهم فى رؤية الأماكن المقدسة وجعلها ملكا عاما للمسيحية . غير أن أشد القواد عنادا وأعظمهم نجاحا ، اتجهوا شرقا — كما أتجه بنو جلدتهم عبر نهر الإلب أو جبال الألب أو البرانس — لينشئوا إمارات جديدة لهم على حساب البيزنطيين أو العرب بصرف النظر عن كليهما . وطبيعى أن الحكام الأمراء الذين وكدوا الإيمان أن يدخلوا الأرض

المقدسة لا ينطوون فى تلك الفئة، إذ أن الحملة بالنسبة إليهم قد لا تعدو أكثر من مغامرة أو وفاء بكفارة أو ثمنا يشترون به تقدير أتباعهم . ولكن غالبا ما كانت الحملة تضحية واعية للمصالح الذاتية والقومية معا فى سبيل واجب أسمى . على أية حال مهما كانت دوافع هؤلاء من الانحطاط فلم يكن من صالحهم أن يتقاعسوا عن واجب قد فرضه عليهم الرأى العام الأوربى . وحتى فردريك الثانى — أقل الصليبيين استمساكا بأهداب الدين ، والذى وفى بما قطعه على نفسه من عهد ليظهر غريمه البابا بمظهر الخاطئ — نجده قد أنجز مشروعه الإنجاز التام قبل أن يجرؤ على الرجوع . ولكن حملة صليبية تسيطر عليها فئة من ذوى المراتب الدنيا لن تلبث أن تغدو شركة يساهم فيها نفر من القرصان ، فلقد كان البابا هو المسئول — إلى حد ما — عن كل حملة صليبية ؛ فهو الذى كان يصدر النداء من أجلها ويخطب من فوق المنابر داعيا الناس إلى المساهمة بأموالهم ، وهو الذى كان يجبر الناس على أداء القسم والتعهد بالاشتراك فى الحملات الصليبية خشية العقوبات الدينية ، كما كان يطالب أن يؤخذ رأيه فى اختيار الزعماء وعقد المجالس التمهيدية للحرب ، وكان طبيعيا أن يصحب الجيوش الزاحفة مندوب أو أكثر عنه . على أنه متى تعمد القادة تجاهل تعليماته وتخطى ممثليه ، بعد أن تبدأ الحملة سيرها ، أمسى البابا ولا حيلة له . حقا لقد كانت آراؤه تروق نظر الخاص والعام من الذين كانوا براء من الوان الإغراء المزجاة للزعماء . غير

أن عامة الجند لم تكن لتستطيع أن تتخلف عن الجموع حين الأوبة إلا إذا وجدوا نفقات تعينهم على العودة إلى أوطانهم . وكثيرا ما أعربوا عن سخطهم على الأغراض الخفية للحملة ، ولكن شد ما كانوا عليه من عجز عن فرض إرادتهم على الزعماء ردعا لسياستهم .

وقد لا يعوزنا المثل لما تقدم ببعض ما وقع خلال الحملتين الأولى والرابعة من أن جودفرى بويون ورفاقه من قادة الحملة حين مروا خلال القسطنطينية سنة ١٠٩٧ — أقسموا للإمبراطور الكسيوس (Alexius) اليمين على أن تكون جميع الأراضى التى قد يستولون عليها من المسلمين ، تبعا له . ومن الجائز أن القادة لم تكن لهم الخيرة من أمرهم وهم يحلفون هذه اليمين التى تقاضاها الكسيوس ثمنا لتأمين سلامتهم أثناء اجتيازهم الأراضى البيزنطية . على أن الحوادث التى تلت ذلك برهنت على حنث الزعماء بيمينهم وعزمهم على إبقاء المناطق التى غزوها فى أيديهم بمثابة اقطاعات لهم من البابوية ، التى كانوا يحاربون فى ظاهر الأمر من أجلها . وكلما ازداد اقترابهم من الأراضى المقدسة كلما ازداد وضوحا أن إنقاذهم للكنيسة المقدسة ليس إلا اعتبارا ثانويا ؛ فعند تارسس (Tarsus) وعند أنطاكية (Antioch) وقعت مشاحنات عنيفة بين القادة بصدد الأراضى المفتوحة ، انفصل إزاءها بلدوين عن الجيش الرئيسى ليؤسس دوقية له فى الرها ، بينما تخلف بوهمند (Bohemund) عن رفاقه بمجرد منحه

أنطاكية ، وذلك خشية أن يسلبه أياها أحد منافسيه . وقد يمم رايموند التسولوزى (Raymond of Toulouse) صوب طرابلس ولم يرضخ للاستمرار فى التقدم إلا بالجهد الجهيد . وكانت النتيجة النهائية للحرب التى راح ضحيتها عشرات الألوف من الأرواح هى تأسيس الممالك الأربعة بيت المقدس والرها وأنطاكية وطرابلس ، وكان شغل الحكام الشاغل فى الثمانين سنة التى أعقبت ذلك هو توسيع حدود تلك المستعمرات وتدعيمها تحت تاج بيت المقدس . وقد عد هؤلاء الأمراء بمثابة أبطال الذود عن الصليب ، وأسست الهيئتان الداوية والاسبتارية بموافقة الكنيسة لمساعدتهم على الدفاع عن أراضيهم . وبصرف النظر عن الحملات المتعاقبة التى قصد شد أزرهم بها ، كانت الأساطيل المحملة بحجاج الجند تأتى كل عام للاشتراك فى عمليات الحول . وتعوزنا الأدلة على أن ملوك بيت المقدس أو فياصلهم العظام قد زكوا مراكزهم باتباع سياسة لا تنطوى على الأنانية . ولا يمكن أن يقع اللوم عليهم فى ذلك ما دامت الممتلكات التى حكموها كانت بعيدة عما يجب أن يكون عليه استعمارها ، فالفرسان والتجار هم الذين عثروا على ما يجذبهم إلى الأراضى المقدسة وفيما عدا ذلك كان ضعف الممالك الفرنجية محتوما ويزداد سوءا بمشاحنات القوم وسوء النية المتبادل فيما بينهم .

ولقد انقضى ما يربو على المائة عام قبل أن تبدأ حملة أخرى مسيرها صوب الشرق ، فالحملة الثانية التى نادى بها القديس

برنارد بتكليف من البابوية ، كان يعوزها النظام وحسن التوجيه، فما كان إلا أن باءت بالفشل الذريع إلى درجة أعقبها رد فعل محسوس مضاد للسياسة المثالية التى كانت الحملة نتيجة لها ؛ فقد أظهرت لأوربا عدم كفاية القوات التى جندت نظرا إلى أن المجندين قد روعيت فيهم دوافع التقوى أكثر مما روعيت كفاءتهم الحربية ؛ ذلك بالإضافة إلى إماطة النقاب عن وجه الأنانية التى اتسمت بها الإمارات اللاتينية . على أن الزعماء الأساسيين كلويس السابع ملك فرنسا والامبراطور كونراد الثانى ، من العسير توجيه الاتهام اليهم بعدم الإخلاص ؛ لقد ارتكب كل من هذين الزعيمين أخطاء نكراء ولكنهما كانا من الإخلاص للقضية التى أقلعا من أجلها إلى حد البراء من نقيضه .

وبالمثل فى الحملة الصليبية الثالثة ؛ فعلى الرغم من أن نصيبا من الفشل يمكن أن نعزوه مباشرة لضروب الغيرة القومية التى أظهرتها الجيوش المشتركة فى الحملة ، وللمشاحنات التى وقعت بين رتشارد ورفقائه، فقد بقى استرداد بيت المقدس الهدف الأساسى للجيش منذ البداية حتى النهاية . وكانت هناك حالات من الحماقة وقعت نتيجة للتدخل الذى لا داعى له من الجيش فى المنازعات التى اضطرمت بين المستوطنين اللاتين ، وملابسات أخرى كان فيها الصليبيون على استعداد لمغادرة الأراضى المقدسة بمجرد أن يلوح فى الأفق العذر المقبول . على أنه لم يكن هناك ميل إلى جعل الحج مشروعا تجاريا إلا

فى سنة ١٢٠٣ عندما أقلع جنود الحملة الصليبية الرابعة من البندقية تاركين وراءهم المندوب البابوى ومتخذين علانية وصايا انوسنت الثالث وتعليماته ، وهو الذى كان نداؤه إلى الدول المسيحية المبرر لقيام الحملة بمغامرتها .

لم يبحر مع الحملة ملوك ؛ فالحركة من أول أمرها كانت فى أيدى مشاغبى الاقطاعيين ، وكانت الفروسية لا الدين هى الحـــــافز عليها ، وكان زعيمهـــا هو بونيفاس منتفرات (Boniface of Montferrat) ولى نعمة التروبادور ، وفرسان الجنوب ، والصديق الصـــدوق لفيليب دوق سوابيا شقيق الامبراطور هنرى السادس وخليفته على العرش وأعدى أعداء البابا . انتخب بونيفاس لقيادة الحملة بدون موافقـة البابا . وكان قد سبق له الاتفـــاق مع فيليب على تغيير إلى اتجاه الحملة إلى القسطنطينية ، وبقى هذا الاتفاق حينا ما طى الكتمان عن الجيش الذى كانت غالبيته من عامة الجند تميل إلى استرجاع بيت المقدس ، بينما كان النبلاء أولو الكلمة الأخيرة على استعداد للإقدام على أية مجازفة يوحى بها مجرى الحوادث .

ولقد كان أملهم الأثيل هو غزو مصر التى كانت فريسة أشد اغراء من فلسطين ، وسنجد أن البقية الباقية من الحامية تطالب بأطيب الثمار التى يتمخض عنها أى نجاح للحملة . وللحصول على السفن من البندقية أخذ الصليبيون على عاتقهم حصار زارا (Zara)، وبذلك كان أول عمل حربى لهم هو غزو مدينة مسيحية كل ما جنته هو أنها نافست البندقية على سيادة بحر الأدرياتيك

وفى زارا دعاهم رسل فيليب إلى مهاجمة القسطنطينية وخلع ألكسيوس الثالث عن العرش وإحلال ألكسيوس آخر مكانه ؛ وألكسيوس الأخير هو ابن إسحاق أنجيلوس المخلوع وصهر فيليب . وقد لقى هذا الاقتراح كل التحبيذ من البنادقة نظرا للتعصب الذى كان يواجه مصالحهم التجارية فى العاصمة البيزنطية . وكان مفتاح الموقف فى أيدى البنادقة طالما كان الجيش لايستطيع التقدم ولا التقهقر سالماً إذا انسحبوا بسفنهم عنه ، وكان فى استطاعة النبلاء — وهم ليسوا فى حاجة إلى الاستمالة — أن يقنعوا الحجاج الأكثر تلهفاً على الذهاب للأراضى المقدسة ، بضرورة قبولهم عرض فيليب ، ذلك العرض الذى يتنافى مع الحالة التى كان عليها ألكسيوس الثالث من الحسن والوفاق مع البابا منتظراً منـــه مساعدته للحملة . ولتلطيف شناعة الخيـــانة توصلوا إلى وعد يقطعه مغتصب العرش على نفسه وهو أنه بمجرد اعتلائه عرش الإمبراطورية فستكون مساعدته للصليبيين على غزو مصر بالأموال والمؤن والرجال أمراً مقضيا .

وفى السابع عشر من يوليو سنة ١٢٠٣ دخل الجـــيش القسطنطينية بعد حصار قصير الأمد أعقبه فرار ألكسيوس الثالث وتربع ألكسيوس الرابع على العرش ، وكان الصليبيون لايزالون يتلكأون فى المدينة التى بهرهم رواؤها الخارجى ، واجتذبت خيالهم وجشعهم جميعاً . ولما كان الشتاء قريباً على الأبواب ، ولم يكن مرشحهم لعرش الإمبراطورية قد أمن على مركزه بعد ، فقد رأوا أن من الخير أن ينتظروا حتى

الربيع . وقبل موعدهم المضروب ، وعلى الرغم من تأييدهم له ، هوى مرشحهم عن العرش فى يناير سنة ١٢٠٤ أمام أحد الثوار الوطنيين . وقد رحب الجيش بفرصة اتحاد الكنيسة الشرقية مع روما وتقسيم الإمبراطورية الشرقية بين رجاله ، وعقد اتفاق مع البنادقة لانتخاب إمبراطور لاتينى يُمنح ربع الولايات ، أما غنائمهـــم من القسطنطينية وفائض أراضى الإمبراطورية فتقسم بالتساوى بين البنادقة وباقى قواد الحملة . ومرة أخرى تُهاجم القسطنطينية وتأتى النيران على جانب كبير من المدينة ويتم الصليبيون عملية التدمير بالنهب وإراقة الدماء كيفما اتفق طيلة أيام ثلاثة ، ولم تنج من هذا المصير كنوز الكنائس والآثار وتماثيل الأماكن العامة التى لا تقدر بثمن . وكان المعتقد أن الغنائم فى مجموعها توازى ثروة أوربا الغربية جمعاء ، ولكن حينما جاءت عملية التوزيع الرسمية ، كان كل نصيب الفارس لا يعدو ثلاثة وعشرين ماركا ، وأصاب القس عشرة ، وحاز الجندى من المشاة خمسة . أما باقى نصوص الاتفاق التى أجل تنفيذها شكلا لحين تصديق البابا ، فقد نفذت بغير انتظار لرده . وقد انتخب مرشح البنادقـــة ، بولدوين كونت الفلاندرز ، لعرش الإمبراطورية وأعطيت له الولايات الأسيوية . أما بونيفاس مونتفرات فقد حصل على مملكة سالونيكا ، وتشمل على وجـــه التقريب ولايتى تساليا ومقدونيا ، وذلك على سبيل الترضية له ، وسمح لأتباعه بالاستيطان تدريجاً فيما بين بلاد اليونان وشبه جزيرة المورة .

واستولى البنادقة على جزر بحـــر أيونيا وجزر السكلاديز وأيچينا والجبل الأسود، وعلى ولايات البانيا وأكارنانيا وأيتوليا ومدينة أدرنه والأراضى المحيطة بها بالإضافة إلى بعض الممتلكات الأخرى الأقل أهمية .

أما البابا ، الذى اضطر للاعتراف بالوضع الراهن ،فقد طالب بإجابة مطالب ثلاثة : الأول هو أن تكون المسيحيـة الكاثوليكية هى الدين الرسمى للإمبراطورية . والثانى وجوب تسلم رجال الدين التابعين لروما ممتلكات الكنيسة البيزنطية. والثالث أن يواصل الصليبيون حجهم إلى انتهاء العام . ولم يجب الصليبيون غير المطلب الأول منها .

وقد انتهت حملة إنوسنت الثالث – كما انتهت حملة إربان الثانى – بتأسيس سلسلة من الولايات الإقطاعية والمراكز التجارية . ولم تقع فى سنة ١٢٠٤ إلا محاولات طفيفة لتبرير ما أتـــاه الصليبيون باسم الدين، فقد سلك البنادقة من البداية إلى النهاية مسلك التجار القراصنة واتسموا هم وشركاؤهم من ذوى الحسب والنسب بتفاهة المطمح وتقلبه أكثر من اتسامهم بالخسة المتعمدة والدناءة المقصودة . وكان من البين أن تلك الخصائص هى الصفات الوحيدة الممكن التخلق بها للاشتراك فى حملة صليبية ، وذلك لأن السياسة الصليبية كانت وشيكة الانهيار . ولدينا من القصص ما يلقى شعاعاً على تلك الحوليات التى مرت بالإمبراطورية اللاتينية مهددة من الداخل بالنزاع والتنافس بين البيوتات البارونية ، ومن الخـــارج بالبلغاريين

وحكام ابيروس المستبدين ، وأباطرة نيقية الإغريق . ومن هذا القصص قصة هنرى الفلاندرز ، ثانى الأباطرة اللاتين (١٢٠٥ - ١٢١٦) وهو السياسى البنائى الوحيد الذى انجبته الحملة الصليبية،وقصة وليم شامپليت (William of Champlitte) الذى اجتاح شبه جزيرة المورة بما لا يزيد عن المائة فارس وقد نادى به الإغريق محرراً لهم من الظلم ، وأسس إمارة أخايا (Achaea) (١٢٠٥ - ١٢٠٩) ثم فقدها بسبب خيانة أحد ضباطه ، وقصة نيقولا أشيولى (Niccolo Acciajuoli) المتوفى سنة ١٣٦٥ وهو المالى الفلورنسى الذى ارتفع إلى أن صار سيد كورنثا وكونت مالطة والحاكم الإدارى لأخايا . وقد كان من الممكن أن يأتى أولئك الرجال بأعمال ذات شهرة باقية لو أتيح لهم ميدان فسيح . ولكن كان من المقدر ألا يصبح الإغريق المغلوبون على أمرهم لاتينيين على يد حفنة من الحكام والتجار النشطين ، فما أن سنحت الفرصة لذلك حتى أخذت ولايات الإمبراطورية اللاتينية الواحدة تلو الأخرى فى الانضمام إلى جانب نيقية ، إذ فقد اللاتينيون أدرنة وسالونيكا فى سنة ١٢٢٢ ، ثم فقدوا الأقاليم الأسيوية سنة ١٢٢٨ ، واسترد ميخائيل پاليولوج (Michael Palaeologus) القسطنطينية سنة ١٢٦١ ، وبقيت تحت حكم أسرته منذ ذلك الحين حتى الفتح العثمانى سنة ١٤٥٢ .

أما فى بلاد اليونان والجزر فقد ظل المستعمرون على ما

هم عليه من توطيد أقدامهم بعد سقوط الإمبراطورية اللاتينية بأمد طويل . على أن آخر أدواق أثينا من الفرنجة قد قتل سنة ١٣١١ وهو يحارب العصبة القطلانية ، وهى من جند المرتزقة وتتألف من مسيحيين وأتراك . وفى سنة ١٣٨٠ لقيت أخايا نفس المصير بأن غزتها العصبة النافارية بعد أن ظلت سنين طويلة خاضعة خضوعاً شائناً لأسرة انجفين النابولية. وقد بقيت الولايتان فى حالة من العجز عقب تلك النكبات، ولكن البيزنطيين والبنادقة قد تمكنوا من امتصاص أغنى أجزاء شبه الجزيرة ، وجاء الأتراك الغزاة فى القرن الخامس عشر فمحوا ما تبقى من آثار الفرنجة ونظمهم . وقبل قدوم أولئك الغزاة القساة جلا البنادقة وفرسان الاسبتارية - وهم آخر من كان يمثل سلطان غرب أوربا وقوته - جلوا رويداً عن شرق البحر الأبيض المتوسط .

وقد اختتمت تلك القصة الرائعة والحلقة الخاطفة من حلقات التوسع الأوربى بالمعاهدة التى عقدها البنادقة مع السلطان سنة ١٤٧٩ ، وبسقوط جزيرة رودس معقل فرسان الاسبتارية فى أيدى الاتراك سنة ١٥٢٢ . ولكنا قد نلحظ فى مالطة إلى مطلع القرن التاسع عشر وجود هيئة صليبية غريبة تحررت من العهود والالتزامات القديمة ، وكان لا يزال مسموحاً لها بممارسة دكتاتورية وسيطة تخليداً لذكرى الخدمات التى أداها أسلافهم للمسيحية . أما الهيئات الأخرى فقد اختفت فى أزمنة سابقة ؛ ففرسان الداوية الذين أجلوا عن سوريا

ليعيشوا فى أملاكهم بأوربا ويزاولوا أعمال المصارف ، اتهموا بالهرطقة ، وقضى البابا كليمنت الخامس على هيئتهم سنة ١٣١٢ إرضاء لجشع ملك فرنسا . أما الفرسان التيوتونيون ، فقد بحثوا عن ميدان جديد للاستعمار تبعاً لمشورة رائدهم هرمان زالتسا (١٢١٠-١٢٣٩) ووجدوه فى حوض نهر الفستولا الأدنى حيث استقروا بتأييد البابا والإمبراطور وملك پولندا لإخضاع السلافيين الوثنيين . غير أنه لما وقع الشقاق بينهم وبين ملك پولندا بسبب أطماعهم الإقليمية ألزموا بالاقتصار على حدود ضيقة فى شرق بروسيا بعد سنة ١٤٦٦ ، ولم يرتفع صوت بالدفاع عنهم حين تحول آخر رئيس لهم - وهو من أسرة هوهنتسولرن - إلى المذهب البروتستنتى وخلف كل أملاك الهيئة لعائلته سنة ١٥٢٥ .

والآن وقد انتهينا من الكلام عن مغامرات أولئك المخاطرين من الفرنجة ، نتحول عن ذلك لنلاحظ انطفاء الجذوات الأخيرة من حماس الجيوش التى أعدت لإمداد الصليبيين فى الأراضى المقدسة . لقد أظهر الألمانيون والهنغاريون فى الحملة الصليبية الخامسة إخلاصاً جاوز الحكمة بإسناد القيادة العليا للحملة لمندوب بابوى ، وبتنفيذ خطته الطائشة إلى نهايتها المريرة. اندفعت الحملة بأمل القضاء على الإسلام واستئصاله من شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولم يكن ليقنع زعماء الحملة أن تبقى دمياط بأيديهم، بعد أن استولوا عليها ، أو الأراضى المقدسة

التى عرضها عليهم السلطان مقابل تخليهم عن دمياط ؛ فقد كانوا يبغون الحصول على كل شئ أو يفقدون كل شئ فكان أن فقدوا حتى دمياط فى النهاية ! لقد ألحق بهم فيضان النيل الذى لم يكن فى حسبانهم هزيمة المضحكات المبكيات فى آن ، وهكذا انتهت الحملة إلى عقبى كفرت فيها الجسارة النادرة عن الجشع والخلاف .

وقام القديس لويس بحملتيه الصليبيتين فى سنتى ١٢٤٨ و ١٢٧٠ ولم يكن فيها إلا متحدياً للمنطق السديد ، حتى اعتقد الناس أنه تقى أحمق ، وشاركهم فى هذا الاعتقاد البارونات الذين اشتد ولاؤهم له إلى الحد الذى لم يجسروا معه على خذلان ندائه . ولكن حماقات هذا شأنها تجعل التاريخ شيئاً أفضل من مجرد سجل للجرائم التى تجافى الذوق العام . لم يكن القديس لويس قائداً حربياً ، وكان هجومه على مصر مقدراً له الفشل ، وزاد من النكبة إهمال اتخاذ الحيطة العادية ، فقد كانت حملته على تونس تحت وطأة لفح الشمس فى صيف إفريقيا ، وانتهت — كما كان متوقعاً لها — بموته وفناء جيشه بالوباء .

هذه الحملات ، حتى لو أخذت كمثل يحتذى ، لم تكن ذات جدوى ومع ذلك ، فحينما رميت الحروب الصليبية وقادتها بأمض النقد ، لم يخل المجال من لحظات فى حياة القديس لويس الخيالية تلح بالخاطر إعجاباً به ، منها ما حدث من أنه رفض — وهو أسير سلطان مصر — أن يشترى حريته بإحدى القلاع المسيحية رغم التهديد والوعيد بتعذيبه ، ومنها سهره وحيداً بفلسطين يترقب

فى صبر طيلة سنوات ثلاث وصول الإمدادات التى لم يقدر لها أن ترسل أبداً ، ومنها لحظاته الأخيرة وهو على فراش الموت يصلى ليمنحه الله القوة والعون . قد تبلى المثل العليا وتنقضى على حين تبقى ذكرى أولئك الذين حققوها ملكاً للعالم لا يبلى ولا ينقضى .

ولو سألنا أنفسنا عن النتائج المحسوسة التى تمخضت عنها الحروب الصليبية ، حين أضحت الصلاة فى الكنيسة المقدسة أسطورة من الأساطير ، وحين أضحى اسم الحرب الصليبية مثلا لأى مشروع وهمى ، لكان الجواب هو أن الحروب الصليبية قد أثرت فى أوربا بوجه خاص تأثيراً سلبياً ، وبطرق غير مباشرة ؛ فقد برهنت على خطأ الاعتقاد فى نظرية الكنيسة التى تروم تحقيق أهدافها عن طريق الحرب ، ثم أنها خلصت أوربا من فائض شعوبها من ذوى المغامرات الإقطاعية. أضف إلى هذا أنها عجلت بإفقار تلك الأسرات الإقطاعية الأخرى التى ساهمت بنصيب بين الحين والحين فى الحرب الصليبية . على أنه من المتعذر إثبات أن الحروب الصليبية قد أدت إلى تحرير القن تحريراً إجماليا أو أدت إلى حصول المدن على حريتها حصولا تاماً ؛ ولو أن مثل تلك الحملات كان يعنى حقاً الغرض المادى وازدياد الطلب على جمع المال. أما عن تقدم الحضارة الغربية فلم تساهم الحملات الصليبية إلا بالقليل فى ذلك ، إذ لم يكن هناك إلا اليسير ليتعلمه الغرب من المسلمين فى سوريا ؛ لقد كان تسرب علوم العرب وفلسفتهم

إلى أوربا عن طريق پالرمو وطليطلة حيث اختلط المسيحيون بالمسلمين ، وقامت الصلة بينهم على أساس سلمى . أما الحرب الصليبية الرابعة فقد كان لها شذوذها عن القاعدة العامة ؛ إذ لم يكن من قبيل الصدفة أن الفن وهندسة البناء فى البندقية قد تطورا تطوراً سريعاً حين قامت علاقات الصداقة الوثيقة بين الجمهورية والقسطنطينية ، فعن طريق تلك العلاقات وعن طريق دراسة الآيات الفنية التى جلبها الصليبيون معهم إلى ديارهم عاود فنانو البنادقة تأثرهم القديم العهد بالطبيعة من حيث هى ، وأسسوا مدرسة كلاسيكية فى روحها ، مسيحية فقط فى مظاهرها الخارجية لا الجوهرية. أما ضروب المعرفة والأدب التى ورثتها الإمبراطورية الشرقية عن روما وأثينا فلم تكن تروق فى نظر أمراء البنادقة التجار . على أن القرن الثالث عشر شهد فى شمال جبال الألپ وخاصة باريس اهتماماً متزايداً باللغة والمؤلفات اليونانية من حيث فائدتها للمشتغلين بالإلهيات أو مجادلى المدرسيين .
ومن الناحية السياسية فللحملة الصليبية الرابعة أهميتها من حيث أثرها على توازن القوى فى إيطاليا ، فبفضلها أحرزت البندقية قصب السبق على منافستيها التجاريتين پيزا وجنوا ، ولم تفقد البندقية هذه الأسبقية أبداً ، وقد جعلتها أيضاً فى مركز فريد باعتبارها وسطاً بين الشرق والغرب ، ثم أنها وضعتها على رأس إمبراطورية تقارن بإمبراطوريتى أثينا وقرطاجنه ، وهما القوتان البحريتان فى العصر القديم . أما دول شمال أوربا

التى حملت عبء الحروب الصليبية واصطلت بنارها ، فكان تأثرها بتلك الحروب — سواء أكان من الناحية السياسية أم من غيرها — أقل من تأثر المدن الإيطالية .

الفصل التاسع

المدن الحرة

انتشرت المدن الحرة وتناثرت فى كل دول العصور الوسطى، وهذه المدن كانت تتمتع بامتيازات خاصة ، ويقوم على حكمها موظفون إداريون . وبعض هذه المدن – وخاصة فى إيطاليا وجنوب فرنسا وأراضى الراين – يقوم على مواقع بل وداخل أسوار المدن القديمة الحرة (municipia) وهى التى أسستها المهارة السياسية للإمبراطورية الرومانية على نمط مصغر لروما ، وكانت بمثابة مقر للحكم ومدارس للثقافة . غير أنه – حتى فى إيطاليا – لا تدين المدنية الوسيطة للعصور القديمة بشىء يعدو أسوارها وقنواتها ومدرجاتها وكنائسها ؛ فالجرمانيون الذين أغاروا على أوربا تجاهلوا النظم الرومانية التى قامت فى تلك المدن الحرة ، ولو أنهم كثيراً ما اتخذوا منها معاقل لهم أو مقراً ملكياً أو مركزاً للإدارة . أما السكان فقد أنزلهم البرابرة إلى مستوى الأقنان ، فأضحوا ملكاً للملك أو للأسقف أو لكونت ، وكان يقوم على حكمهم نائب عن الحاكم الذى كان يرأس أيضاً محكمة السيد الإقطاعى . وحتى أواخر العصور المظلمة لم تكن هناك ضرورة تدعو للتفرقة بين المدينة والقرية الإقطاعية التى بها مقر صاحب الضيعة ، إلا عندما تطورت الحرف والصناعات وتكونت طبقة من أصحاب المهن التجارية وظلت

المدينة الصغيرة بعد ذلك بزمن طويل محتفظة بخصائصها كمجتمع زراعي . وكثير من سكان تلك المدن كان يضيف إلى أرباحه من حرفته أرباحاً جديدة باشتغاله بالفلاحة فى الحقول العامة ورعى الماشية فى المراعى العامة . وكانت الخنازير والدواجن تتغذى بمـا تلتقطه من الطرقات ،ومن ثم كانت الدور المؤجرة لسكان المدينة ملحقة عادة بساحات ، وسواء أكانت المدينةصغيرة أم كبيرة فإنهـا كانت ظاهرة غـير مألوفة تجافى العادة التيوتونية ؛ فقانونيو التيوتون أدركوا أنهـم أمام شكل جـديد من أنواع المجتمع ، ولكنهم لم يشاءوا وضع تعريف يحدد هذا المجتمع ، أو وضع قاعدة عامة بشأنه ، مفضلين تناول كل مدينـة على حدة باعتبار أن لهـا خصائصها التى تنفرد بها .

حقاً إن التحديد لم يكن أمراً يسيراً لأن المدن الوسيطة اختلفت اختلافاً كبيراً فى الحجم وفى نوع الحكم وفى العناصر المكونة لسكانها . على أن المدن تتفق جميعاً فى وجه واحـد وهو أن أعظم السكان نشاطاً وأكثرهم أثراً فى حياة المدينة هم طوائف التجار وأرباب الحرف والصناعات . وليس معنى هذا أن تلك الطوائف تكون الغالبيـة العظمى من السكان ، فإلى جانب المجتمع الصناعي كانت هناك فئة من أصحاب المصالح الأخرى ، تلك المصالح التى كثيراً ما تناضل ضد سيطرة ر أس المال ونفوذه . ففى المدينة أو بالقرب منها قد يكون هنـاك دير أو قلعة أو كاتدرائية أو قصر ملكي يدين له مجتمع المدينة بكيانه . ثم أن

سكان المدينة قد اغتنوا وأصبحوا مستقلين بالاستفادة بالعرف وبالحماية التى أسبغها الإقطاعى الكبير عليهم ، فاشتروا الامتياز أو اغتصبوه اغتصاباً . ولكن كان مكانهم لايزال يعتبر فى مستوى خدم وأتباع وأنصار الإقطاعى الكبير الذى كان يتحين الفرصة دائماً لاسترداد ما فقد من حقوق الملكية والسلطة القضائية . ثم أنه إذا كانت المدينة تقع على حدود دولة أو فى أرض تم غزوها حديثاً فهى بمثابة حصن بقدر ماهى سوق ، إذا يصبح عدد من سكانها فرسانا أو جندا مسلحين يحوزون أراضيهم بشرط الدفاع عن المدينة ، وهذه الطائفة من السكان لا تكترث طبيعياً بمصالح أرباب المهن والتجار . أما المدن فى أقاليم البحر الأبيض المتوسط بما لها من تقاليد عريقة فى المجتمع الحضارى، فقد انتقل اليها النبلاء من البقاع المجاورة وشيدوا لأنفسهم الدور فى قلبها ، وكثيراً ما تآمروا فيما بينهم لتكون لهم السيطرة على حكومة المدينة . وغالباً ما يمر وقت طويل قبل أن تتمكن طبقة من الناس أدركت فكرة الحرية المدنية من التغلب على هذه القوى المعادية . ثم أن الامتيازات التى تحصل عليها المدينة بمشقة ، كثيراً ما انتزعت من أولئك الذين قُصد بهم التمتع بها ، وكثيراً ما ألغيت أو أوقفت وقفاً على فئة قليلة من الحكام :

ومع ذلك، فإن أهداف المواطنين الأحرار فى مدن العصور الوسطى واحدة لا تتغير من مكان إلى آخر أو من جيل لآخر ، وهى أكثر تجانساً مما قد نقدر لها فى عصور كانت الأخبار فيها تنتقل

من مكان إلى مكان ببطء. غير أن علاقات كل مدينة بسيدها كانت تسوى والأوضاع تستقر باتفاقية تختلف فى كل مدينة عن الأخرى .

إن الحال تختلف الآن فى أوربا الحديثة حيث المدينة إقليم إدارى من الدولة وتنظم على نمط واحد ، بينما نجد أن براءة المدينة وإعفاءاتها (Town-charter) فى أوربا الوسيطة كثيراً ما كانت تنطوى أيضاً على التسليم بنزوات إقطاعى صغير ورغبساته ومصالحه ؛ بل إن الملوك كانوا يميلون إلى معاملة المدن التى تقع داخل نطاق الدومين الملكى معاملة تسودها روح النفعية الصريحة . هذا بالإضافة إلى أن اللوردات جميعاً كانوا لا يميلون إلى التدخل فى شئون المواطنين الأحرار أكثر مما كان ضرورياً لضمان تصريف كافة الأعمال ودفع الضرائب بانتظام تام ، وطالما أنهم ضمنوا ذلك فإن الشئون الداخلية للمدينة كانت تترك لسكانها يتصرفون فيها على الوجه الذى يروقهم . ولكن ، فيما يتعلق بالشروط الأساسية فى الاتفاقات ، كان لكل طرف من طرفى التعاقد آراءه التى لا حيدة فيها ولا تردد ؛ فقد اتفق اللوردات على أن امتيازات التجارة وحقوق الحيازة تمنح بأمان إذا كان الموظفون الإداريون يعينون بمعرفتهم ويكونون مسئولين أمامهم . وافترض سكان المدينة — من الناحية الأخرى — أن الوعد بحقوق الحيازة الحرة والتجسارة الحرة لن يساوى شيئاً إلا إذا كان مشفوعاً بحق انتخساب كافة الموظفين وأعضاء المجالس .

وكان الانتصار فى جانب اللورد حيناً وفى جانب سكان

المدن أحياناً ، وتبعاً لذلك كان هناك نوعان من المـدن ذات العهود والبراءات الإعفائية : النوع الأول ويشمل الجزء الأكبر من المجتمعات التى تتمتع بامتيازات معينة تحت حكم موظفين إداريين يعينهم اللورد ؛ والنوع الثانى ويتكون من تلك المدن التى لا تتمتع فقط بامتيازات ، بل وبحريتها أيضاً ؛ بمعنى أن فئات منها تتعاون على القيام بالحكم الذاتى . والفرق بين النوعين ليس واضح المعالم وضوحاً يكفى لإرضاء القانونى فى العصر الحاضر ؛ فكثيراً ما تضطر مثلا مدينة حرة لأن تجيز للورد أن يشترك فى تعيين الموظفين الإداريين ، بينما نجد من الناحية الأخرى ان فئة متواضعة من سكان مدينة أخرى قد تتمتع بسلطة قضائية للحكم فى القضايا والمخالفات التى تعرض على المحكمة الخاصة بالمدينة بدون تدخل نائب الحاكم . والنوعان من المدن تتلاشى الفروق بينهما لولا أن «الحرية» لا تحوزها المدينة ذات الامتيازات عادة إلا بعملية مساومة طويلة أو بالاغتصاب آخر الأمر . والنوع الذى يتمتع بالحرية والامتيازات لم يوجد إلا فى مرحلة متأخرة من مراحل تطور الحكومات البلدية .

وإذا حللنا امتيازات تلك المدن التى تظل تحركها أصابع النبلاء نجد أن أولى الامتيازات فى الترتيب الزمنى وفى الأهمية هو أمن المدينة الذى يملك الملك وحده أو نائبه أن يمنحها إياه ، وتصبح المدينة بهذا الامتياز محراباً تحميه ضروب خاصة من القصاص والعقاب ينزل بمعكرى صفو هـذا الأمن ، ومثل المدينة فى ذلك كمثل القصر الملكى أو هيكل أحد القديسين.

ومواطن المدينة يقف من الملك موقف اليتيم من أمه الثكلى ، فإذا أساء إليه أحد عدت الإساءة ذنباً أرتكب ضد الملك . ويأتى بعد ذلك حق المتاجرة ، فيسمح لمواطنى المدينة بأن يستبدلوا ما يستحق عليهم من ضرائب والتزامات بصفتهم أقناناً بإيجار مالى محدد لكى يصبحوا أحراراً فى مزاولة ما يدر عليهم أرباحاً تفوق دخلهم من الزراعة . وهم يتسلمون رخصة تبيح لهم إقامة سوق أسبوعية ، ومن الجائز أيضاً أن يقيموا معرضاً سنوياً . وقد أتفق على أن يفصل فى جميع الخلافات التى تحدث بين التجار فى المعرض أو السوق حسب القانون التجارى السارى فى عالم التجارة . هذا ويمنح جواز أمان لكافة الغرباء الذين يريدون الانضمام لأى جانب من الجانبين لأغراض لا يحرمها القانون . وكانت الضرائب المفروضة على المعرض أو السوق يحصلها اللورد فى بادئ الأمر ، وكان القانون التجارى يطبق فى محكمة اللورد . غيرأن الأمر انتهى باللورد فيما بعد إلى تأجير حق جمع الضرائب وحق نظر القضايا التجارية إلى سكان المدينة . وإذا سمح اللورد للسكان بتكوين نقابة للتجار كما حدث فى إقليم الفلاندرز وفى إنجلترا ، تتولى هذه النقابة عقد الاتفاقات مع اللورد . ثم أن النقابة كانت تشترى عادة من اللورد مجموعةأخرى من الامتيازات ، مثل احتكار الأسواق التجارية والصناعية فى المدينة وضواحيها ، وحقوق الاستيلاء على كافة السلع والبضائع المستوردة ، وسلطة سن اللوائح التى تحدد الأجور والأسعار وتنظم ساعات العمل وتحافظ على مستوى جودة البضائع المصنوعة.

وإذا كان اللورد أميراً من الأسرة المالكة ، فكثيراً ما يضطر للتنازل عن امتيازات ذات مجال أوسع كالإعفاء من ضرائب الطرق والجسور ومن الضرائب الجمركية فى الموانى ؛ وكحق شن إغارات للأخذ بالثأر على العدو الداخلى والخارجى الذى يسلب التجار أو ينتهك حرمة امتيازات المدينة ، وكالحصانة فى القضايا المدنية من أى سلطة قضائية إلا سلطة محكمة المدينة.

إن من اليسير على المرء أن يسوق أمثلة عديدة من هذا الطراز من المدن ، غير أننا لا نستطيع أن نذكر هنا إلا بعض المدن التى يزيد تاريخها وعاداتها من معلوماتنا . ومن أقدم المدن مدينة سانت ركوييه(St . Requier) فى إقليم پونتييه (Ponthieu) بالفلاندرز وهى مثل ملحوظ للمجتمع الصناعى يرجع تاريخها إلى عهد الأسرة الكارولنچية،وقام على تشجيعها سياسة بيت كبير من البيوتات الدينية . ويعتبر النصف الثانى من القرن الحادى عشر فترة ملحوظة نظراً للذكاء وبعد النظر اللذين أظهرهما اللوردات الدينيون والدنيويون فى تشجيع نمو مراكز تجارية جديدة كمدينة بريتيي (Breteuil)النورمانية،التى أسسها أحد صناجيل وليم الفاتح فى سنة ١٠٦٠،والتى تستحق منا عناية خاصة باعتبارها نموذجاً قلد على نطاق واسع فى انجلترا وويلز وأيرلندا، وكالمدن السوابية ألنزباخ(Allensbach) ورادولفتسل(Radolfszell)التى منحت براءاتها الإعفائية على يد الدير الكبير فى رايشناو (Reichenau) بعد ذلك ببضع سنين ؛وليست هاتان المدينتان إلا شاهدا على الملكة الإنشائية التى تمتع بها نبلاء الألمان . وفى فرنسا حصلت مدينة لورى

ان جاتينيه (Lorris en Gâtinais) — وهى مدينة تقع فى دومين ملك فرنسا — حصلت هذه المدينة من لويس السادس على جملة امتيازات غدت بعدها مقياساً للمدن البورجوازية التى تأسست تحت حكم أسرة كاپيه المباشر .

غير أن البراءات الإعفائية التى قبلتها شاكرة المدن الجديدة أو النواة التى تمخضت عنها مراكز الأسواق التجارية فيما بعد، لم تكن كافية لإرضاء مطامح كبريات المدن القديمة . وفى نفس الوقت الذى أخذ فيه النبلاء البعيدو النظر يوزعون الامتيازات التجارية يميناً وشمالا ، بدأت بين الطبقات الحضرية فى شمال فرنسا وفى إقليم الفلاندرز وفى بعض الولايات الإيطالية، حركة تطالب بحقوق على نطاق أوسع ، أى بدساتير بلدية «حرة» من النوع الثانى الذى سبق ذكره . لقد كانت الصيحة العامة فى تلك المناطق هى الرغبة فى التمتع بنظام«القومون»(Commune)،وقد اختلطت هذه الصيحة بضروب الشكوى من الدكتاتورية الإقطاعية وهى الشكوى التى كثيراً ما تتطور إلى شكوى ضد الكنيسة ما دام أن سيد المدينة فى العادة هو أسقف أو مقدم. إن القومون هو نوع من التحالف (Conjuratio) ، يقسم بالتزامه المتحالفون ويحمل بعض أوجه الشبه بالتآخى الذى قام لفرض هدنة الله (١)،وبالنقابات التجارية(Merchant gilds)، ولكن هذا التحالف له أيضاً بعض المظاهر الهامة ، فهو يقوم

(١) أنظر ما سبق صفحة ١٠٢ .

على تحدى أصحـــاب النفوذ ، ويهدف كذلك إلى اغتصاب حقوق تكون من الناحية القانونية مخولة للسيد اللورد أو للتاج . والتحالف أيضاً معاد للطبقات الحاكمة فى المجتمع ، وهدف الأعضاء من هذا التحالف هو إقامة شكل من النظام الجمهورى للحكم فى مدينتهم . ومعظم هؤلاء الأعضاء من التجار وأرباب المهن والحرف ، غير أنهم اهتموا بنواح أوسع نطاقاً من نواحي التجارة ، وكثيراً ما صمموا على عدم السماح لأى رجل مهما كانت وظيفته أو مهنته أن يبقى فى المدينة ما لم ينضم إلى القومون .

أما أصحاب تلك النفوس الجريئة التى وجهت الحركـــة القومونية فى هذه المرحلة المبكرة ، فقد أفزعوا معاصريهم بتطرفهم ، ويدحض سلوكهم فكرتنا السابقة عن أن المدنى هو رجل سلام . لقد اعتاد سكان المدن الأحرار فى العصور الوسطى الدفاع عن حقوقهم بالقوة ، وليس من الغرابة فى شئ أن تقرر نقابة التجار فى مدينة ڤالنسيين (Valenciennes) أن الأعضاء يجب أن يحملوا أسلحتهم إذا ماحضروا إلى السوق، كما ينبغى أن يركبوا جماعات إذا ما ذهبوا إلى الأسواق البعيدة . وسكان مدينتى ميلان وجنت هم طراز واحد فى أطماعهـم الإمبراطورية وفى استعدادهم لإنزال الضربات القاضيـــة لمصلحتهم كلما شبت حرب فى البلاد . وإذا كان سادة تلك المدن قد أظهروا سخطهم وعدم رضائهم عن هذه الحركة، فقد تبينوا أنهم بعملهم هذا قد أثاروا على أنفسهم حفائـــظ

سكان المدن . فى النضال من أجل الحريات ، أظهر الحزب القومونى روحاً وشجاعة عاليتين بعيدتين كل البعد عن أن تلحقها الهزيمة ، ولو أن هذه الروح فى ساعة النصر كثيراً ما لوثت نفسها بجرائم وحشية انتقامية . ثم أنهم دفعوا بأنفسهم بنشاط وذكاء وسط عداوات قائمة بين طبقات أخرى ذات مصالح مختلفة مساندين الكنيسة فى صراعها مع الدولة ومساندين الدولة ضد البارونية ، أو اللورد الضعيف ضد منافسة اللورد القوى . إن سياسة المدن كثيراً ما كانت ذات وجهين ، فهى مادية وانفصالية ولكنها انطوت أيضاً على مثل عليا للعدالة وللحقوق المدنية التى قدر لها أن تسود فى الصراع من أجل البقاء ، وأن تتمخض عن إصلاح سليم فى بناء المجتمع .

ولم يتحقق البرنامج القومونى بين عشية وضحاها ؛ فالنضال الذى بدأ فى القرن الحادى عشر من أجل الحكومات الحرة ، استمر إلى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، وكانت قوى الحركة قد أضناها الصراع فى شمال فرنسا وإيطاليا قبل أن تبلغ هدفاً فى جنوب فرنسا أو فى المانيا . وفى صراع يضطرم أواره فوق مثل تلك المساحة الشاسعة لعدة مئات من السنين كان من الطبيعى أن تعدل المبادئ ، وأن يبتكر كثيراً من النماذج المختلفة لحكومة المدينة . وقد كانت الحركة فى أواخر مراحلها سلمية ، وكان المال حجة أقوى من السلاح ، ولم تعد الأحزاب القومونية أحزاباً ديمقراطية ولو أنها لم تحد لحظة عن أن تكون أحزاباً جمهورية ، وقد احتكر السلطة

عملياً ـ إن لم يكن نظرياً ـ طبقة نبلاء المدينة . وأما الاجتماعات العامة لسكان المدن الأحرار ـ تلك الاجتماعات التي كانت قوية في الأيام التي كان فيها القومون ثورة منظمة ـ فقد فقدت أهميتها تدريجياً في القومونات القديمة ، ولم يعترف بها على الإطلاق في كثير من القومونات المتأخرة، إذ وزعت سلطاتها بين نقابات المهن والحرف التي كانت تعقد اجتماعاتها كل منها على حدة . وقد صاحب هذا التقليل من أهمية ساكن المدينة العادي نزعة إلى قصر الحقوق المدنية على المرشحين من ذوي الأهلية والخبرة العالية . وفي الواقع تدهورت القومون وكادت تصل إلى مستوى نقابة للحرف والصناعات أو جمعية تعاونية ، وقدرت عضويتها أساساً باعتبارها لقبا يخول صاحبه حقوقاً خاصة للاتجار والحصول على إعانة في حالة الفقر . وقد كاد الجانب السياسي في نظام القومونات ينسى في الممالك حيث يتغلب سلطان الدولة على القوى المركزية المطردة في المجتمع . وفي تلك القومونات التي لها من العزة والسلطان ما للدول يقوم صراع عنيف بين الأغنياء والفقراء وبين الطبقة الحاكمة والمحكومة ويغلو هذا الصراع عادة طابع سياستها الداخلية .

وعلى الرغم من هذه التغيرات في المبادئ وفي الروح ، فإن أجهزة الحكومة القومونية تكاد تكون واحدة في الجميع ، فالسلطة التنفيذية مخولة لمجلس أو لجنة ، يسمى في إيطاليا مجلس القناصل (Consules)، وفي فرنسا يسمى المجلس بأسماء متعددة مثل (Échevins) أو (jurati) أو (Syndics) ، وفي ألمانيا

يطلق على المجلس(Rath) أى المجلس، وهذا المجلس يرأسه عمدة يعرف فى كل من فرنسا وإنجلترا باسم (Mayor) وفى ألمانيا (Burgomaster) ، وهو يمثل المجلس فى كافة المفاوضات التى تجرى مع السيد اللورد أو الملك أو قومونات أخرى . ثم أنه كان هنـــاك مجلس استشارى أو أكثر يمد المجلس التنفيذى بالمشورة ؛ وتلعب الجمعيـــة العمومية فى الأنواع القـــديمة من القومونات دوراً هاماً ، فهى التى تنتخب الموظفين الإداريين والمجالس، وتقرر الضرائب ، وتراجع حساب المصروفات وتبت فى كل الأمور ذات الأهمية الخاصة . وحيث لا توجد جمعية عمومية أو تكون فى دور الاحتضار ، تشغل الوظائف بطريق التعيين أو بطريق الانتخاب الذى يجرى فى نقابات أرباب المهن والحرف ، بل ويجوز أن تكون تلك الوظائف إرثاً بحق الميراث الشرعى.وبينما يضمحل الإشراف العام على السلطة التنفيذيا تشتد الغيرة والتنافس بين القائمين بأمور السلطة التنفيذية وتؤدى إلى بعض التغيرات الوخيمة العاقبة مثل الإكثار من الوظائف، وتقصير أمد الوظيفة ، وإجراء عدد لا يحصى من مراجعات الحساب وتسوياته ، وتنظيم هذا الحزب القوى أو ذاك كدولة داخل دولة . ولكن أمراض وعلل القومونات فى مرحلتهـا الأخيرة من الاضمحلال موضوع لن نعالجه هنا . إن تلك الأمور المعقدة التى تتمثل فى دستور فلورنسا فى القرن الرابع عشر قد أضعفت الحكومة ، ولكنها لم تجعل حكومة أكثر

حيدة وأشد اعتدالا من حكومة فلورنسا . وما أن وافت العصور الوسطى على نهايتها حتى وجدنا مواطن المدينة الحر على استعداد للترحيب بمقدم نائب الحاكم الملكى (Bailiff) أو طاغية يقيم نفسه حاكماً باعتباره الوسيلة الوحيدة لعلاج الاضطراب المستعصى الذى يأتى فى أذيال الحرية .

ولنعد الآن إلى دراسة القومون فى فترة نشأته ونموه ، عندما كان لامخرج غيره أمام الطبقات الصناعية من الفوضى والاضطهاد ، وعندما كان الأقنان المتحررون لا يزالون مفتونين بحلم الحرية. ومن الغريب أن الثورة القومونية بدأت بهدوء تام فى نفس المناطق التى صارت فيما بعد مسرحاً لأعنف صراع ، وكانت القومونات هى صاحبة المسئولية الأخيرة عنه .

لقد غنمت مدن شمال إيطاليا النسمات الأولى للحرية على فترات متفرقة من القرن الحادى عشر ، وذلك عن طريق المساومات أو بالاغتصاب قسراً ، وقد وصلتنا بعض الوثائق التى تتعلق بهذا الشأن . وفى پيزا نسمع باتفاق بين الأسقف والمواطنين (١٠٨٠ — ١٠٨٥) سمح بمقتضاه للمواطنين بتكوين جمعيات للأمن ، وبعقـد اجتماعات على نطـاق واسع ، وبانتخاب القناصل الذين يتعاونون مع الأسقف فى الحكم ، بينما نجد فى چنوا — من الناحية الأخرى — أن القومون يظهر إلى الوجود سنة ١١٢٢ بعد أن فشلت عدة محاولات لإقامة تحالف . ومن المحتمل أن تكون حالة پيزا هى الأكثر اضطراداً من حالة چنوا . وذلك لأننا فى العادة نسمع لأول مرة بقومون عندما يكون

النظام قد نما وتطور تطوراً كاملا . وفى أغلب مدن شمال إيطاليا قام القومون على حساب الأسقف ، وكان يعنى التغير — من الناحية القانونية — أن السلطات التى يستمدها الأسقف أو أى سيد كانت تفويضاً من الإمبراطورية وتنتقل من يد هذا الأسقف أو السيد إلى المدينة . وهذا التغيير كان يحدث فى أثناء النزاع على حق التقليد العلمانى بين الامبراطورية والبابوية، عندما كان الأساقفة على علم بأنهم يرتكبون السيمونية وبعض المخالفات الدينية الأخرى التى جعلت مركزهم مزعزعاً فاشتدت عنايتهم باقناع مواطنيهم بعدم الانحياز إلى الحزب الذى كان ينادى بالإصلاح الدينى ،أكثر مما اهتموا بأداء واجباتهم باعتبارهم موظفين تابعين للإمبراطورية . أما الأباطرة أنفسهم الذين كانوا يحسون بوطأة النزاع مع الإمبراطورية ، فقد كانوا حريصين على التعضيد بأى ثمن ، ولذلك ساهموا فى نجاح الحركة القومونية بمنحهم بعض المدن الهامة عهوداً وبراءات إعفائية .

أما فى شمال فرنسا فلم يكن الموقف فى جانب المدن كما كان فى شمال إيطاليا . حقاً لقد لاءم سياسة آل كاپيه فى كثير من الأحيان أن يضعفوا نبيلا جباراً من النبلاء وذلك بأن يضفوا حمايتهم على أقنانه الثائرين . غير أن الأساقفة والسادة الدنيويين وقفوا موقفاً عنيداً فى وجه كافة المطالبين بالحقوق المدنية . وكان الملك حليفاً خائراً متقلباً ، يعمد دائماً إلى التنحى عن تعضيد سكان المدن نظير رشوة ، كما كان يخشى دائماً أن

تمتد الحركة إلى أملاكه . وأياً كان الجانب الذى ينال عطفه فلم يكن فى استطاعة الملك أن يفعل الكثير . أما عندما يصل الأمر إلى حد التشاحن ، لا يستطيع الملك إلا أن يقف بمنأى عن الفريقين ويشاهد المعركة . وسنسوق هنا مثلين لبيان المظاهر العامة لتلك العداوات بين البلديات واللوردات .

أولا : فى سنة ١٠٧٠ اضطر الناس فى مدينة ليمان(Le Mans) إلى القيام بثورة على حالة الفوضى التى نشرتها البارونية المحلية، وعلى ضروب الاضطهاد التى أنزلها بهم الحاكم الذى عينه الكونت الغائب عن المدينة . كون هؤلاء الناس قومونا واضطروا أعداءهم الجبناء إلى حلف يمين بالاعتراف بالقومون ، أما أعداءهم الآخرون فقد شنقوهم أو سملوا أعينهم . ثم أنهم قاموا بحرب منظمة على القلاع المجاورة واستطاعوا الاستيلاء عليها الواحدة بعد الأخرى وأحرقوها عن آخرها . وعلى قول أحد مؤرخى العصر فى حوليته، حدث هذا فى فترة الصوم الكبير ، بل وفى الجمعة الحزينة ! ولم يعتقد السكان أنفسهم أن هناك موسما مهما كانت قدسيته يمنع من القيام بمثل هــذه الحرب الصليبية ضد الفوضى . وذات مرة عندما ذهبت جنودهم لمهاجمة إحدى القلاع ، حملوا الأسقف ورجال الدين على السير فى الطليعة حاملين الصلبان والأعلام والرايات المقدسة. غير أنه بعد مضى فترة انقلب الحظ ضد القومون فهزمت جنوده ، وتمكن قائد جنود الكونت من استرجاع القلعة التى تتحكم فى مدينة ليمان ، وقد عرض المواطنون ولاءهم لكونت

أنجو إذا خلصهم من مأزقهم ، فخف الكونت لنجدتهم ولاذ الحاكم بالفرار وسلمت الحامية ودمرت القلعة مباشرة . ولكن قبل أن يسوى المواطنون علاقاتهم المستقبلة بكونت أنجو ، ظهر جيش انجليزى يقوده وليم الفاتح صاحب السلطة الشرعية ، فانسحب الأنجويون واضطر المواطنون تحت ضغط الموقف إلى فتح الأبواب للملك . ولما لم يشأ الملك أن يؤيد إلا الحريات القديمة ، فقد انتهى وجود القومون انتهاء مفاجئاً سنة ١٠٧٣ .

ثانياً: قامت فى لاعون (Laon) بشمال فرنسا فى الجيل التالى ثورة أشد توحشاً وأقسى وبالا ضد سوء حكم الأسقف . كان اسم هذا الأسقف والدريك (Waldric) ، وكان وزيراً من وزراء هنرى الأول ملك انجلترا ، وقد انتخبه مجمع لاعون الدينى سنة ١١٠٦ من أجل الثروة العظيمة التى جمعها بطرق غير شرعية خلال فترة قصيرة من حياته الإدارية . ولقد أنفق قدراً كبيراً من ثروته الخاصة فى الحصول على موافقة البابا على انتخابه الذى تم بطريقة غير مألوفة . أما البقية الباقية فقد بعثرها فى حياة بذخ وصخب ، وعندئذ عكف الأسقف على استغلال حقوقه باعتباره سيد لاعون، وكانت الضرائب الفاحشة التى فرضها والدريك مثار الضجر والتبرم بين السكان وخاصة مع انعدام الأمن والنظام . وكانت ضواحى المدينة مكتظة بقطاع الطرق واللصوص ، ولم يمنع الخطافين مانع من دخول المدينة وعمل ما يحلو لهم

بداخلها . وفى النهاية اغتنم المواطنون فرصة غياب الأسقف بإنجلترا وأعلنوا قيام قومون فى مدينتهم . ولما عاد الأسقف اضطر لقبول الوضع الراهن والاعتراف بالقومون فى مقابل مبلغ كبير من المال . غير أنه ، ليعوض نفسه عما فقده ، خفض قيمة العملة المحلية حتى غدت لا تساوى شيئاً . ثم أنه تشفى من المواطنين بأن ارتكب جريمة شنيعة، إذ ادعى أنه اكتشف مؤامرة على حياته، فقبض على رئيس المجلس البلدى وسلط على الرجل البائس عبده الأسود ليسمل عينيه . وهذا العبد يتخذ منه الأسقف حارساً خاصاً وجلاداً فى نفس الوقت . وقد رفع أصدقاء العمدة الأمر إلى البابا ، ولكن الأسقف كان أسرع منهم بالذهاب إلى هناك حيث قص على البابا الرواية على طريقته، فتمكن من تبرئة نفسه بالرشوة . وبنفس الطريقة حض الأسقف الملك على القضاء على براءة المدينة الإعفائية ، وبذلك بدا أن الأسقف سيد الموقف . ولكن تآمر مواطنو مدينة لاءون على قتله بينما كان موكبه متجهاً نحو الكاتدرائية، لولا أن تمكن الفرسان من انقاذه بصعوبة ، ومن ثم رأى أن من الضرورى أن ترابط جماعات جلبها من ضياعه لحراسة قصر الأسقفية . وقد ظل الأسقف على عجرفته وأخذ يتباهى بقوته وسطوته وبفداحة الترضية التى سيكرههم على دفعها ، بل تمادى بقوله إن الوقت قد حان لعبده الأسود أن يجدع أنوف معظم المواطنين المحترمين ، وبذلك لن يجرؤ السكان على التذمر وإظهار ألمهم .

ولم يطل الأمر بالأسقف حتى صبوا عليه جام غضبهم، فهجم رعاع المدينة على قصره وقتلوا حراسه ودخلوا القصر فوجدوا أن الأسقف قد لجأ إلى «بدروم» القصر ، متخفياً فى زى فلاح ومختبئاً فى أحد البراميل الفارغة،فجروه من شعر رأسه وقطعوه إرباً فى الطريق سنة ١١١٢ . ولما هدأت الحالة ارتاع المواطنون من غضب الملك المنتظر إنزاله بهم ، ففر أولئك الذين شعروا بجرمهم من المدينة التى لم يبق فيها إلا نصف سكانها ، وانقض البارونات والأقنان من القرى المجاورة على مدينة لاءون كالغربان ونهبوا المنازل الخالية من سكانها وقاتل بعضهم البعض الآخر من أجل الغنائم . ولمدة ستة عشر عاماً عاشت البقية الباقية من السكان حياة تعسة كمجرد أقنان لخلفاء الأسقف والدريك (Waldric) . وفى سنة ١١٢٨ سمح الملك لهم بالاتحاد تحت حكم عمدة، وذلك من أجل المحافظة على الأمن العام ، غير أنه رفض أن تسمى المدينة «قومونا» وبذلك ظلوا خاضعين لسلطة الأسقف القضائية .

ومن حسن الحظ أن مثل تلك المآسي من الاضطهاد والانتقام كانت نادرة فى شمال فرنسا ، ولو أنها كانت ظاهرة تكشف عن أسوأ الأخطار وأحسن الأعذار لقيام الحركة القومونية . ولم تكن ترجع ندرة هذه المآسى إلى أن الاضطهاد كان نادر الوقوع ، ولكن لأن الثورات لم تكن تحقق الأهداف التى تقوم من أجلها ؛ فبدون تصديق الملك لم يكن أى امتياز يمنحه سيد المدينة يساوى القصاصة التى يكتب عليها ، ولم يكن

من مصلحة الملك أن يغتفر انتهاك الحرمات ، أو يرضى عن الائتمار العلنى ضد اللوردات الإقطاعيين ، ومن ثم فضل مؤسسو القومونات فى شمال فرنسا الا تخرج فورتهم عن نطاق القانون ، فقد استنجدوا بالملك الذى حطم - لاعتبار مناسب - حقوق السيادة التى بيد اللورد ببضع جرات من قلمه . ولم يكن هذا مستبعداً منه بعد أن صاغ مستشاروه القانونيون النظرية التى تقول إن أهل القومونات إن هم إلا مستأجرون لدى التاج ، عرضة للخدمة وللضرائب حسب مشيئة الملك . ومنذ أواخر القرن الثانى عشر كان هناك ولاء متين الروابط بين الطبقة الثالثة (العامة) والملكية الفرنسية ، الأمر الذى كانت فيه فائدة للملك بوجه عام أكبر مما كان فيه للقومونات . وأيام حكم لويس التاسع وخلفائه من بعده حينما قضى على شوكة الإقطاعيين ، قام القومون عقبة فى سبيل الحكم المركزى . وبحجة أو بأخرى كتطاحن الأحزاب حيناً وسوء الإدارة المالية للقومون حيناً آخر ، فقدت المدن براءاتها الإعفائية ودخلت تحت حكم نائب الملك. وكان حصول الطبقة الثالثة على حق إرسال نواب عنهم إلى مجلس طبقات الأمة تعويضاً زهيداً ، فقد جر عليهم التمثيل النيابى واجبات جديدة بدون أن ينالوا أى حقوق فى مقابلها ؛ فالطبقة الثالثة التى نأت والحسد يأكل قلبها عن طبقتى النبلاء ورجال الدين ، لم يكن لها حول ولا قوة إزاء تصميم الملك .

إن القومون على النمط الفرنسى - فى الواقع - كان وسيلة خاصة لعلاج شر هو فى سبيل الزوال ؛ فالنظم القومونية

فى فرنسا كانت نظما غريبة عنها لا تتفق مع تقاليدها القومية ولم تكن ترحب بها إلا الطبقات التى كانت تفتقر إلى الوعى السياسى وليس لديها الموارد المادية للمحافظة على مثلها العليا فى وجه معارضة عنيدة . ومما له دلالة أن البراءات الإعفائية للقومونات الفرنسية كثيراً ما ألغيت بموافقة الجمعيات العامة للمواطنين .

أما فى إقليم الفلاندرز وشمال إيطاليا فقد كان الموقف يختلف عن شمال فرنسا،فهناك كانت المدينة هى الوحـــدة الطبيعية فى المجتمع ، وكانت طبقة السكان غنيـــة عن طريق تجارتها الخارجية ، وكانت من القوة بحيث تستطيع التفاوض مع سادتها الإسميين مفاوضة الند للنــد . ومدن مثل جنت (Ghent) وميلان لم تكن متصلة لا بالملكية الفرنسية ولا بالإمبراطورية، ولذلك تأصلت فى السكان عادة الحكم الذاتى . وفى آخر الأمر عندما ووجهت هذه المدن بدعوى الحكم المطلق لأسرة كاپيه أو أسرة الهوهنشتاوفن ، لم تتورع هذه المدن عن الالتجاء إلى السلاح ، والحروب التى خاضتها دفاعاً عن استقلالها تكون فصلا لا يخلو من الأهمية فى تاريخ العصور الوسطى .

لقد واجهت مدن إقليم الفلاندرز مشكلة ازدحام السكان؛ تلك المشكلة التى لم تجد لها هذه المدن حلا دائماً لا فى الهجرة المستمرة للسكان،ولا فى التجفيف المنظم لأراضى المستنقعات . وقبل ذلك بحين من الزمان اكتشفت الطبقة الوسطى فى تلك المدن مبدأ عظيما للصناعات الحديثة ، وذلك بالإنتاج للأسواق الخارجية،وبذلك تجنى من الأموال ما لا حصر له ، وتستطيع

عن هذا الطريق أن تبقى الجماعات ذات النسل الخصب فى رغد من العيش رغم جدب الإقليم وعدم اتساع مساحته .
وقد تدفق العمال الزائدون عن الحاجة فى الأرياف إلى المدن الفلمنكية تلبية لإشارة أصحاب رؤس الأموال ، ووجدوا أعمالا مجدية فى صناعة النسيج . ومن سنة ١١٢٧ فصاعداً كانت هذه المدن تساوم كونتات الفلاندرز لشراء حرياتها، وكانت بروج (Bruges) وإيبر (Ypres) وليل (Lille) وجنت (Ghent) هى الوحيدة التى حققت أكبر قسط من النجاح من بين أربعين مدينة مزدهرة تمتعت فى نهاية القرن الثانى عشر بقسط كبير من الحكم الذاتى ، ولكنها وجدت أن ملك فرنسا يهدد حرياتها . ولمواجهة الخطر أقلعت القومونات الفلمنكية فى بحر السياسة العاصف ، فحاربت الملك بادىء الأمر باسم الكونت ، وكان أول ظهورها كقوة حربية فى ساحة موقعة بوفين (Bouvines) سنة ١٢١٤ ، تلك الموقعة المشئومة التى كلفت كونت فران (Ferrand) حريته كما كلفت القومونات زهرة جنودها . أما خلفاء الكونت فران فقد ترددوا فى الاعتماد على آل كابيه حتى اضطرت القومونات أن تضطلع بشئونها الهامة وذلك دفاعاً عن نفسها . وفى موقعة كورتريه (Courtrai) سنة ١٣٠٢ قلبت القومونات ظهر المجن للتاج، وانتقموا لأنفسهم من هزيمة بوفين بالقضاء على الفرسان والجنود الفرنسيين، مظهرين لأوربا التى أصابتها الدهشة أن فن الحرب الإقطاعى قد عفى عليه الزمن وأصبح عديم الجدوى ، وأن المشاة المزودين

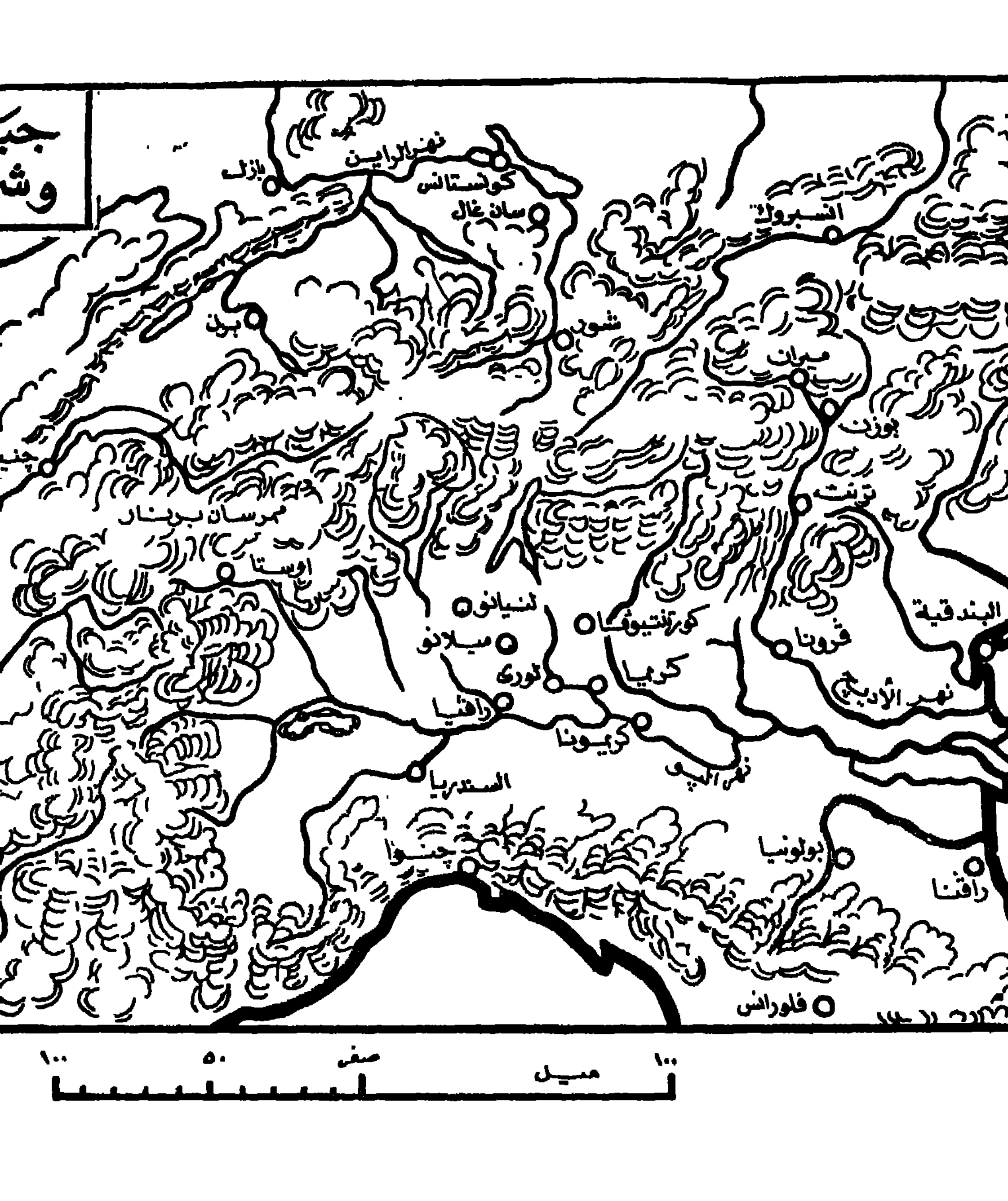
بالحراب لا يقلون شأناً أو كفاءة عن أحسن الفرسان المدرعة . ولما وجدت القومونات الفلمنكية أنها وقعت فريسة لكونت خائن حرمها ثمرة انتصارها التي استحقتها ، أخذت تزيد نار استيائها اشتعالا فى انتظار فرص أخرى ، بينما واست نفسها باضطهاد النبلاء ورجال الدين وكل أولئك الذين شكت فى أن لهم ميولا فرنسية ، وكان اضطهادها لجميع هؤلاء اضطهاداً وحشياً . وقد هب إدوارد الثالث الطموح لمعونة القومونات الفلمنكية ؛ فبزعامة چاك فان أرتفاسده (Jacque van Artevelda) — وهو زعيم شعبي من جنت وأمير يشتغل بالتجارة — وقعت القومونات معاهدة مع ملك انجلترا سنة ١٣٣٩ لغزو فرنسا وقهرها . على أن هذا التحالف القصير المدى والسيئ الطالع لم يجر إلا الخراب على التجارة الفلمنكية ، إذ انتهى فجأة سنة ١٣٤٥ بموت أرتفلده الذى مزقه مواطنوه إرباً وهم على اعتقاد أنه كان يهدف إلى تنصيب نفسه طاغية على مدينتهم : غير أن الأحداث سرعان ما بررت الاقتراحات الجريئة التى كان قد تقدم بها أرتفلده ؛ ففى سنة ١٣٦٩ تزوجت وريثة كونتية الفلاندرز من أمير من أمراء العائلة المالكة الفرنسية ، فعقد الحزب الفرنسى فى الفلاندرز الآمال على هذا الزواج ، وانضمت بروج (Bruges) — والذعر والغضب يتملكان الوطنيين — إلى جانب الفرنسيين وذلك للغيرة والتنافس بينها وبين جنت . وقد كانت الغلبة لقوات جنت بقيادة فيليب بن چاك فان أرتفلده ، وعقب هذه الموقعة طارد الجنتيون الجيش المنهزم إلى بروج ، وأعملوا التقتيل فى الحزب

الموالى لفرنسا وأخذوا فى تخريب المدينة . ولم يجرؤ أى قومون آخر على أن يحذو حذو بروج فى سياستها ، أو ينازع جنت السيادة فى الفلاندرز . وقد استمر أرتفلده الابن — كما كان أبوه من قبل — دكتاتوراً لفترة قصيرة على مجموعة من المدن الحرة فى الفلاندرز ، ولكن قواد فرنسا كانوا قد أفادوا من تجاربهم فى حروبهم الشاقة مع إنجلترا ؛ فعند مدينة روزبيكه (Roosebeke) بإقليم الفلاندرز هاجم الجنود الجنتيون سنة ١٣٨٢ علم الفرسان الفرنسيين «كما تفعل الخنازير البرية » ، ولكنهم وجدوا أنفسهم محاطين بالعدو الذى سحقهم بأعداده الغفيرة وبتفوقه فى الفن الحربى ؛ وحارب الجنتيون فى سورة غضبهم باستماتة اليائس الذى لا ينتظر رحمة من عدوه . وفى هذه الموقعة سقط ما يزيد عن العشرين الفاً من سكان جنت وتركت جثثهم بغير دفن فى ساحة الموقعة وذلك بأمر الملك ، وقد علقت جثة أرتفلده فى مشنقة لتكون عبرة لكل زعماء الشعب . وبموت أرتفلده زال حلم مدن الفلاندرز فى الاستقلال . ومع أن تلك المدن قد ظلت على حالها من الازدهار فقد قدرعليها أن تخضع على التوالى للبرجنديين والإسبان والنمسويين ، ولم يصبح إقليم الفلاندرز ولاية من ولايات مملكة تقوم على الجنسية الوالونية(١) إلا فى سنة ١٨٣١ .

---

(١) يطلق لفظ الوالون (Walloon) للدلالة على ذلك الجزء من سكان بلجيكا الذين يرجعون الى أصل رومانى — كلتى ويتكلمون اللغة الفرنسية . المترجم

إن القومونات الإيطالية لتشبه فى صروف الدهر التى مرت بها مشهداً فى مسرحية حافــلا بالحيــاة والحركة ، ولكن القومونات تفوق ذلك فى الأهمية بالنسبة لتاريخ أوروبا العام، فنى ايطاليا اعترت المثل الأعلى للحرية المدنية غشاوة كما حدث فى إقليم الفلاندرز ، بل وشوه أيضاً بالعداوات الحزبية والمطامع الشخصية وتقلبات العامة ونزواتهم، وشهوة الغزو وغيرة الجمهوريات المجاورة وتنافسها . وكان من أثر ذلك المثل الأعلى أن أصبحت المدن الإيطالية متضامنة ونمت العبقريات الفردية نمواً كبيراً . لقد كانت النهضة الإيطالية هى وقت الحصاد فى إيطاليا الوسيطة، وكانت أمسية رائعة ليوم كان قد أشرق بالحملة الصليبية الرابعة، وانتصف فى حياة دانتى (Dante) وچوتو (Giotto) . وفى القرن الخامس عشر تركزت الكفايات — التى كانت قد أينعت بالحياة العنيفة المليئة بأنواع النشاط فى الجمهوريات المضطربة — تركزت فى الفن والأدب . لقد أمكن الحصول على الأمن والحيــاة اليسيرة اللذين يتطلبهما الفنان ، وذلك بنبذ أحــلام الماضى بالمدينة الفاضلة . غير أن نمو المهارة الفنية كان تعويضا زهيداً عن انكماش ضروب الاهتمام بالنواحى الأخرى؛ فقد ذهب الفرد ضحية خلق الفنان، وعانى الفن أيضاً من جراء انفصاله عن الشئون العملية . ومع ذلك فنحن إذا دفعنا إلى نفاد الصبر بضياع الحياة والنشاط اللذين تنطوى عليهما الاضطرابات فى ايطاليا العصور الوسطى ، يجب أن نتذكر أنه لولا هذا الجو المشحون بالكهرباء ، لما نضجت ضروب الطاقة القومية بهذه السرعة ، ولما تكدست الأعمال الفذة بهذه



جبـ
وشـ
بازل
نهر الراين
كونستانس
سان غال
انسبروك
برن
شور
ميران
بوزن
چنيـ
ممر سان برنار
اوستا
ترنت
لنسيانو
كورتنتيوشا
ميلانو
البندقية
فرونا
كريما
نهر الأديج
كريمونا
نهر البو
السندريا
چنوا
بولونيا
راڤنا
فلورانس
١٠٠
٥٠
صفر
١٠٠
ميل

السرعة اللاهثة .

إن المدينة الإيطالية التى كانت منذ قديم الأزل ساحة لاجتماع خيرة العناصر فى المجتمع الإيطالى قد أضحت فى العصور الوسطى الحصن الوحيد بين الطبقات الوسطى الإيطالية ، ونوعاً خاصاً من الإقطاع الذى لا يرعى حرمة القانون ، وقد خدمت المدينة هذا الغرض أجل خدمة . وكان عدد تلك المدن ، وسكانها ومواردها ، وترف السكان وفخامة القصور والمبانى العامة ، كانت كل هذه محل إعجاب كل أوربا فى وقت كان لا يزال فيه سكان المدن الفلمنكية يعيشون فى بيوت خشبيــة ، وكانت طريقة حماية المدن لا تزال بدائية تعتمد على الأسوار الخشبية وعلى المتاريس المصنوعة من الطين . إن الطبيعة قـد فعلت الكثير لإيطاليا ؛ فبفضل موقع شبه الجزيرة المتوسط التقت التجارة بين شمال أوربا والبحر الأبيض المتوسط فى موانيها لتحمل. عبر ممرات جبال الألب التى تقع شمال وادى نهر البو . وجعلت الجهود المتواصلة التى لا تكل والتى بذلها أصحاب رؤس الأموال والعمال من مدن لمبارديا وتســكانيا مقراً لصناعة الغزل والنسيج وتقدم العلوم ، وللأعمال المصرفية والمالية ؛ ففى كل ميناء من موانى شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود ، سعى رجال السفن وتجار البندقية وجنوا وپيزا وراء القنص التجارى شأن كلاب الصيد وراء فريستها ، وكانوا يقتتلون اقتتال الذئاب من أجل الحصــول على أسبقية أو إحتكار ، وكان قانون الحياة الذى يسود البر

والبحر هو التنافس على الأرض وعلى التجارة ، وكانت الحرب أمراً عاديا ، رحب بهـــا الإيطاليون فى بحثهم عن الثروة ، واعتقد الكثيرون منهم أن الغزو والفتح أقصر الطرق إلى الثراء وأن التجارة تتبع العلم ، وأن غنيمة مجتمع هى خسارة آخر. وفى داخل أسوار المدينة تطاحنت الطبقة من السكان مع الطبقة الأخرى والأسرة مع الأسرة ؛ فقد كان الشغب والمجازر والإعدام ، الأدوات العادية للحروب الحزبية ، وتـــآمرت الأقليات خوفاً من الإعدام ، بينما حكمت الأغلبيات بالإعدام لتمنع التآمر . حقاً كانت حيوية الجمهوريات لا حدود لهـــا ؛ تلك الجمهوريات التى – فى مثل تلك الظروف – لم تنجح وتزدهر فحسب ، بل وأبعدت عنها أقدر حكام أوربا وأعظم قواتها بأســـا .

إن مقاومة المدن اللومباردية لفردريك بربروسا لتبين لنا فى صورة واضحة خير مظاهر النظام القومونى وأسوأها فى نفس الوقت . وفردريك هذا هو أول إمبراطور كون نظاماً للحكم المطلق وطبقه على ايطاليا . وبين سنة ١١٥٤ و ١١٧٦ غير اللومبارديون مجرى التاريخ ، فمهدوا الطريق أمام إنوسنت الثالث ليضع قدمه فوق أعناق الملوك ، وأمام إنوسنت الرابع ليقضى على بيت الهوهنشتاوفن ، ولم يكن فى مقدوراللومبارديين ولا الأحزاب الأخرى المشتركة فى النزاع التكهن بأن سيطرة البابوات على الملوك ستكون هى النتيجة التى تتمخض عنهـــا وقفتهم من أجل حريتهم . ولـكن شعر الفريقان أن أخـــطر

القضايا موضع الخلاف رهن بنتيجة هذا النزاع ؛ هل تقبل إيطاليا أن تقع على الدوام تحت حكم الألمان؟ هل تصبح البابوية بطريركية ألمانية؟ هل تلغى النظم الحرة فى كل من البابوية والإمبراطورية لتحل محلها حكومة بيروقراطية تتركز فى يدها كل السلطة ؟ .

إن المسألة لم تأخذ هذا الشكل منذ البداية ؛ فعندما بدأ فردريك فى التدخل فى لومبارديا ، كان يقصد حماية المدن الصغيرة من مطامع ميلان فى التوسع ، وإعادة الأمن العام إلى نصابه ، وفحص شكاوى لا تحصى من استعمال القوة والغش . وقد استجار به كثير من المدن كمخلص لها من ربقة ميلان ، ولم تقف ضده إلا المدن العميلة لميلان أو تلك المدن التى كانت تتطلع إلى مجاراة ميلان على نطاق متواضع فى سياستها . وبالرغم من هذا لم تكن مسألة عقاب القومونات التى أعلنت تمردها — حتى أقلها شأناً — بالمسألة اليسيرة ، بل ولم يكن من السهل مهاجمة ميلان التى رفضت رفضاً باتاً أن تقدم ترضية عن أعمالها الهمجية وعدوانها على المدن الصغيرة ، أو حتى أن تتنازل عما كسبته .

لقد كانت هناك صعوبتان تواجهان الإمبراطور :

الأولى : أن أى حرب ضد المدن اللمباردية لابد وأن تكون حرب حصار ، وكان الفن الحربى فى ذلك العصر أكثر تقدماً من حيث الدفاع عنه فى الهجوم .

والثانية : أنه لا يمكن القيام بحرب والسير بها إلى نهاية ناجحة بدون معونة إيطاليا ، وذلك لأنه كان من المستحيل

إثارة إهتمام الأمراء الألمان للمشاركة فى حروب إيطاليا أو الحصول على معونة كبيرة منهم .

أما الصعوبة الأولى من هاتين الصعوبتين فلم يستطع فردريك بربار وسا التغلب عليها ، ولكنه نجح فى التغلب على الثانية فى الفترة المتوسطة للنزاع (١١٥٨ — ١١٦٢) . وفى ذلك الحين كاد فردريك أن ينتصر على العصبة اللومباردية التى تطالب بالاستقلال ؛ ففى سنة ١١٥٨ رجع فردريك من المانيا لحصار ميلان بعد أن أخذ الحيطة لنفسه بأن أبرم معاهدات مع منافسات ميلان فى إقليم لومبارديا ، وهى المدن التى تقع فى إقليم ڤيرونا وفى إميليا (Emilia) وأقاليم الحدود ، وأمكنه بمساعدة تلك المدن من حصار مدينة ميلان المنيعة ، ومنع المؤن عنها فسلمت تحت ضغط الجوع بشروط أملاها عليها فردريك . ولم يكن فى تلك الشروط ما يثير الشكوك أو يدعو إلى الحيطة والحذر . لقد كان الأمر المسلم به هو أن يقسم أهل ميلان يمين الولاء لفردريك وأن يحرروا المدن التى كانت تحت سيطرتهم ، هذا وقد اشترط فردريك أيضا أن يكون له قصر فى المدينة ، وأن تعاد جميع الحقوق الملكية(Regalia) التى اغتصبها القناصل . ولكن فحوى الشروط الأخيرة لم تظهر واضحة إلا بعد ذلك بشهرين حين أعلن «سياسته المستقبلة» فى مجلس عقد فى سهل رونكاليا (Roncaglia) . لقد نفى فردريك أنه ينوى أن يجعل حكمه استبدادياً ، ولكنه طالب باحترام حقوقه الشرعية ؛ فباعتباره حارساً على الأمن العام ، لن يسمح بقيام

حروب خاصة أو تكوين اتحادات بين المدن ، وباعتباره سيداً على البلاد ، وبمقتضى حقوقه الملكية عليها طالب بقائمة طويلة من الحقوق والمكوس أعدها له قانونيو بولونيا نتيجة لكثير من الأبحاث التاريخية . وقد اشتملت هذه القائمة على حق تعيين أكبر موظف فى كل مدينة ، والسلطة القضائية العليا المختصة بنظر القضايا الاستئنافية والجنائية ،والإشراف على دورسك النقود والأسواق والطرق العامة ، وحقوق التموين والضرائب . وكان بعض هذه الحقوق غير معمول بها من زمن بعيد ، ومعظمها باشرته المدن نفسها منذ أكثر من خمسين عاما. وقد تمسك فردريك بأنه لا جدوى من المطالبة بأى حق يقوم على مجرد العرف ضد مشيئة صاحب التاج. ثم إذا بدا أن هذا الموقف يليق بإمبراطور كجستنيان أكثر مما يليق بملك اللومبارديين ، كان لا يزال هناك ما يمكن قوله دفاعاً عن مطالبه بصدد السياسة العامة . فإلى أن تعود ملكية قوية إلى حكم إيطاليا ، فستضطهد المدينة الأخرى ، وسينهب القوى الضعيف . ولكن مثل تلك الملكية القوية لا يمكن أن تدعم إلا إذا كان هنـــاك دخل كاف مضمـــون وقضى على السلطات التى ادعتها القومونات لنفسها .

لقد رفضت المدن اللومباردية هذه الشروط ، بل لقد بدأت تتردد حتى تلك المدن التى كانت تعضد فردريك منذ البداية لما رأت النتائج المنطقية لسياسته . ولم تكن هذه المدن تميـــل إلى الاعتراض على أية إجراءات قد يتخذها فردريك ضـــد ميلان ، ولكن اعتبرت تلك المدن أن معاملة الصديق والعدو على أساس واحد ليس من العدالة فى شئ . وإذا كان من

السيئ أن تفقد المدينة حريتها على يد جارة لها ، فمن الأسوأ أن تفقد المدينة إلى الأبد أملها فى استعباد المدن الأخرى ثم ما من مدينة كانت تضمن أن الحكم المطلق الذى يريد فرضه فردريك — إذا ما تمكن من البلاد — سيكون على الدوام حكماً صالحاً ، أو أن الموظفين الذين سيمثلونه سيكونون دائماً من العدل والنزاهة بمكان . إن مطالب الإمبراطور قد تكون إحيا لمطالب قديمة العهد بمعنى من المعانى ، ولكن المدن كانت تعلم — إذا هو لم يكن يعلم — أن ما سمى إحياء الحقوق الملكية كان فى الحقيقة معناه ثورة . لقد كان الوقت قد حان تقريباً للتمرد العام ؛ فالولاء قد أعتصر لدرجة القطع حين أخذ فردريك فى تعيين حاكم مقيم لكل مدينة ، ذا سلطة لممارسة الحقوق الملكية ، ولجمع الدخل الآتى منها . ولكن ميلان كانت لا تزال مرهوبة الجانب ومكروهة . ولما ادعت أن شروط التسليم فى المعاهدة التى أبرمت حديثاً قد نقضت بقرارات رونكاليا ، ولما طردت المبعوثين الذين أرسلهم فردريك لتنصيب الحاكم ، انضمت المدن الأخرى إلى جانب الإمبراطور فيما عدا مدينة واحدة. لقد أصدر فردريك أمراً لمدينة كريما (Crema) — وهى قومون صغير — بتدمير أسوارها فأبت وانضمت إلى جارتها العتيدة ميلان.

عند ذلك أصدر الإمبراطور بياناً ضد كلتا المدينتين فى أبريل سنة ١١٥٩ ، واستدعيت القوات على عجل من ألمانيا ، وقد حصل فردريك على قوات أخرى من حلفائه الإيطاليين حتى قدرت قواته بمائة ألف محارب ، ورغم هذا فقد أوقفته

مقاومة كريما ستة أشهر ؛ تلك المدينة التى كان قد بنى خطته على أن تخضعها قوة صغيرة ، بينما تتجمع القوات الرئيسية لحصار ميلان . وقد أيد الهجوم على كريما سكان مدينة كريمونا (Cremona)المجاورة، الذين قدموا مساعدتهم لفردريك بتعطيل مجرى الماء الذى يخترق المدينة ، وأمدوه بأشهر مهندسى ذلك العصر على الإطلاق ليصنع له آلات الحصار . وكانت النتيجة أن حوصرت كريما تماماً واستخدمت كل الطرق المعروفة حتى ذلك الوقت فى الهجوم ، فملئ الخندق بالشدات وأحضرت إلى الأسوار قلاع متحركة مبنية من الخشب يزيد ارتفاعها على ارتفاع حصون كريما ، هذا فضلا عن استخدام المنجنيق فى الهجوم على الأسوار التى كان المتسللون يقوضونها وهم تحت حماية وقايات ضخمة . ومع ذلك فسرعان ما كانت ترأب الصدوع التى كانت تحدث فى الأسوار وترد على أعقابها الجماعات المتسلقة. وكان المدافعون يسخرون من الإمبراطور بأغنياتهم المشينة، فخرج الإمبراطور عن طوره لأول مرة فى حياته وانحدر إلى الصياح والضجيج ، وأقدم على أعمال تتسم بالقسوة والوحشية. لقد أقسم فردريك أنه لن يجير أحداً ،وأصدر أمراً بإعدام الأسرى على مرمى البصر من الأسوار ، ثم أنه أمر بوضع الرهائن فى سلال وتعليقهم فى الأجزاء المعرضة لقلاع الحصار . ومن حسن الحظ ، أن تراخى فردريك عندما اضطر أهل كريما لطلب شروط التسليم تحت ضغط الجوع وحين تخلى عنهم كبير مهندسيهم. لقد سمح لهم فردريك بالرحيل عن المدينة مع الإذن لكل

من السكان بحمل ما يستطيع حمله على ظهره ، أما الباقى فقد وقع من نصيب الجيش الإمبراطورى . وقد كلف فردريك سكان كريمونا بتدمير المدينـــة ، الأمر الذى فعلوه عن طيب خاطر . ولما جاء دور ميلان بعد ذلك ، رجع الإمبراطور - الذى عجمته التجربة - إلى طريقة الحصار ، وهى وإن كانت بطيئة وكثيرة التكاليف إلا أنها لا تقاوم . وفى نهاية فترة من الحصار دامت ثمانية أشهر (من مايو سنة ١١٦١ إلى فبراير سنة ١١٦٢) سلمت المدينة وأخليت من سكانها وقضى عليها بالتدمير . وبينما كان يبدو أن الأمر محال تنفيذه لشدة صلابة الحصون والمتاريس وضخامة الأبنية التى تحيط بها ، إذا بكل مقاومة قد انتهت ، وأمكن حينئذ تنفيذ السياسة التى رسمها فردريك فى رونكاليا لكافة مدن لمبارديا . وعلى ذلك رحل فردريك إلى المانيا بعد أن ترك بعض الضباط الذين يثق بهم لإتمام تثبيت حقوقه على المدن الايطالية . وبقى فقط محاولة الوصول إلى نتائج مع البابا الذى اتخذ موقفاً عنيدا من الإمبراطور، ومع النورمان الماكرين فى الجنوب . لقد تصور الإمبراطور نفسه بعينى خياله سيداً على إيطاليا ، بل وعلى الحوض الغربى للبحر الأبيض المتوسط .

مرت خمس سنوات طوال دون أن يصل فردريك إلى هدفه، وعندئذ رجع إلى إيطاليا لينفذ طرد البابا إسكندر الثالث من روما ، وذلك فى أغسطس سنة ١١٦٧ . لقد كان هذا أقصى حد ارتفع اليه حظه ، بينما النكبات التى أعقبت ذلك كانت

قاسية ولم تخطر على بال لدرجة أن المعاصرين اعتبروها انتقاماً من الله ؛ فني الوقت الذى كان فيه فردريك فى روما انتشر وباء كلفه ألفين من فرسانه إلى جانب خيرة مستشاريه ، فاضطر فردريك إلى المسارعة بالهروب من المدينة الموبوءة . وفى طريقه إلى الشمال وجد أن اتحاداً قوياً تكون حديثاً بين مدن لومبارديا يسد عليه الطريق ، وبذلك ظهرت العصبة اللومباردية إلى الوجود . وهذه العصبة هى حلف نظمته مدينة كريمونا التى كانت حتى ذلك الحين أقوى المدن ثباتاً على ولائها للإمبراطور ، وهذا الحلف متصل اتصالا وثيقاً بالبندقية التى كان فردريك يعتبرها كمية مهملة . أما عن مرامى العصبة فلم يكن هناك أى شك فى ماهيتها ، فالأعضاء قد انهمكوا فى إعادة بناء ميلان ، وأدخلوا مندوب إسكندر الثالث لحضور مجالسهم السرية ، ثم أعلنوا أنهم لن يؤدوا للإمبراطور إلا حقوقه القديمة التى لا جدال فيها.

ولما كان فردريك لا يأمن على نفسه من عاديتهم إذا شعروا أنه بالقرب منهم ، فقد اصطحب حفنة من فرسانه ولاذ بالفرار إلى الشمال متخذاً طريقاً دائرياً يخترق سافوى ، ولم يهتم أعضاء العصبة بعد ذلك بإخفاء حقيقة نواياهم ، وكرمز لاتحادهم عكفوا على بناء مدينة ألساندريا (Alessandria) نسبة إلى ألد أعداء فردريك — إسكندر البابا الشرعى . أضف إلى هذا أنهم نبذوا رسمياً سنة ١١٦٨ سلطة المحاكم الإمبراطورية لنظر القضايا الاستئنافية .

ومرت ست سنوات قبل أن يستطيع فردريك الرجوع لطلب

ترضية ، وحتى ذلك الحين لم يكن فى مقدوره أن يجمع أكثر من ثمانية آلاف رجل . ومن أكتوبر سنة ١١٧٤ إلى أبريل سنة ١١٧٥ شغل فردريك فى البداية بمحاصرة مدينة الساندريا ، ثم فى بذل جهود غير مثمرة تنطوى على اقتراحات للتراضى مع العصبة اللومباردية . وما أن وافت سنة ١١٧٥ نهايتها حتى كان فردريك محاصراً فى پاڤيا ومعه بقية من جيشه أخذت هى الأخرى فى التناقص . ولما وصلته إمدادات فى الربيع قام بهجوم سريع على ميلان على أمل أخذ مقر قيادة العصبة على غرة ، ولكن كان قد وصل اللومبارديين تحذير سابق فقابلوه عند لنيانو (Legnano) فى ٢٩ مايو سنة ١١٧٦ ومعهم قوة تفوق قواته بنسبة رجلين لرجل ، واحتدمت الموقعة بين الفريقين .

تفرقت طليعة الجيش اللومباردى المكونة من الفرسان قبل هجوم الألمان ، فاندفع الإمبراطور مخترقاً الصفوف إلى قلب موقع العدو حيث كان يخفق علم ميلان محمولا على عربة النصر (Carroccio) وفى حراسته فئة مختارة من سكان المدينة أقسموا على الدفاع عن وديعتهم حتى الموت ، وقد اضطرم القتال حولهم لمدة ساعات طويلة . على أن الألمان لم يظهر لهم أثر على صفوف أعدائهم . وأخذت القوات اللومباردية التى كانت قد تفرقت فى الرجوع تدريجياً إلى ساحة الموقعة للاشتراك فى القتال من جديد . وفى النهاية سقط حامل العلم الإمبراطورى صريعا ووقع فردريك عن حصانه . أما قوات الإمبراطور فقد سادها الارتباك ظناً منها أن كل شئ قد انتهى ، ففرت نحو پاڤيا ووصلتها

بعد أن تحملت خسائر فادحة في الفرار تفوق خسائرها في الموقعة ، ولم ينج فردريك - الذي خلفه أتباعه وراءهم - من الوقوع في الأسر إلا بالاختباء عدة أيام حتى خلا الطريق إلى بافيا .

لم تكن كارثة لنيانو بالطامة الكبرى ، ولكنها كانت نذير شؤم بأن جموعاً من المواطنين هزمت الفرسان الألمان في قتال متكافئ . وقد رأى مستشارو فردريك أنه من التهور متابعة القتال بلا توقف ، في حين أن النفوذ البابوي قد يصبح له اليد العليا في ألمانيا في أية لحظة ، فالصلح بأي ثمن مع إسكندر لابد منه ، وهو لن يقبل صلحاً لا يشمل اللومبارديين . وقد قبل فردريك عن طيب خاطر التسليم بما لا مفر منه فأبرمت معاهدة في نفس السنة (نوفمبر ١١٧٦) مع البابا ، وبعد ذلك ببضعة أشهر عقدت هدنة مداها ست سنوات مع اللومبارديين في البندقية ، ثم تحولت هذه الهدنة إلى سلام دائم في كونستانس (Constance) في سنة ١١٨٣ .

لقد كانت هناك ترضية للطرفين شكلا ، فالمدن اعترفت بالولاء للامبراطور ، كما اعترفت بالسلطة القضائية الاستئنافية للمحاكم الإمبراطورية ، بينما استبقت لنفسها حقوق الملك الأخرى وحق انتخاب القناصل . وفي الحق لقد سلم الإمبراطور بكل شئ ذي قيمة ، وقد تجاهلت المدن أي اشتراطات ليست في جانبها في المعاهدة التي أبرمت مع فردريك .

وهكذا ظلت الأمور على ماهي عليه إلى أن جاء فردريك

حفيد بربا روسا الذى عرف بفردريك الثانى ، فورث مملكة الصقليتين (The two Sicilies) عن أمه. وبعد أن استقر له الأمر هناك عكف على التفكير فى وسيلة لتوثيق عرى الاتحاد بين ممتلكاته شمال جبال الألب وجنوبها . ولكى يحفظ مواصلاته بألمانيا على أحسن وجه ، استعد فردريك لفرض حقوق الإمبراطورية على المدن اللومباردية ، وكان ذلك فى مدينة كونستانس سنة ١٢٢٦ ، فاستيقظت على التو العصبة اللومباردية من سباتها ، وبدأت بضرب حصار على الطرق المؤدية إلى ممرات جبال الألب حصاراً فعالا حتى أن فردريك لم يكن أمامه إلا أن يعتمد كل الاعتماد على قواته الصقلية . وقد تمكن فى النهاية من اختراق جناح العصبة بعقد محالفة مع إزيلين دا رومانو (Ezzelin da Romano) طاغية ڤيرونا ؛ الأمر الذى مهد له سبيل المرور من ممر برنر (Brenner). وكان رد العصبة على هذا هو شد أزر هنرى ملك ألمانيا فى ثورته على أبيه ، وهكذا بدأت حرب أخرى فى لمبارديا . وقد أخذ فردريك بثأر موقعة لنيانو بانتصاره الرائع فى موقعة كورتنووڤا (Cortenuova) فى سنة ١٢٣٧ حيث هزم ميلان ، واستولى على عربة النصر رمز استقلالهم .

غير أن فردريك — كجده فردريك بربا روسا — كان مجهداً أشد الجهد من جراء صعوبات حرب الحصار ، ومع ذلك فقد قفل راجعاً نحو الجنوب فى سنة ١٢٤٠ لإخضاع الولايات البابوية ، ثم قام بهجوم آخر على لمبارديا فى شتاء ١٢٤٧ — ١٢٤٨ ، غير أنه منى بفشل ذريع أطاح بآماله وأصاب هيبته بضربة قاضية .

ولمدة خمسة شهور استمر فى حصار مدينة پارما (Parma) وكانت المدينة فى آخر رمق لها عندما تصرف فردريك بحماقة بتسريح جزء من جنوده ، فانتهزت حامية المدينة الفرصة وقامت بهجوم اليائس محاولة فك الحصار ، بينما كان الإمبراطور متغيباً فى رحلة صيد ، وقد باغتت بعملها هذا معسكر فردريك القوى التحصين وأضرمت فيه النيران ؛ ذلك المعسكر الذى كان يطلق عليه «معسكر النصر» .

استولت حامية پارما على أمتعة فردريك ، بل وعلى مجوهرات التاج ، وذبح أو أسر ما يزيد على نصف جيشه ، وسرى الارتباك فى البقية الباقية ففرت إلى مدينة كريمونا فى ١٨ فبراير سنة ١٢٤٨ ، وكان حتماً على فردريك أن ينسحب ، ولم يظهر بعد ذلك فى لمبارديا . أما ابنه إنزيو (Enzio) الذى تركه ليمثله هناك فقد أخذ أسيراً فى العام التالى ، وقضى عليه البولونيون بالاستمرار فى الأسر .

توفى فردريك فى سنة ١٢٥٠ ومن هذه السنة يجوز لنا أن نؤرخ تفكك الإمبراطورية واضمحلال القومونات الإيطالية الحرة. إن ما فشل فردريك فى تحقيقه رغم ما توفر له من سند وسلطان فى الهيمنة على كل من صقلية وألمانيا قد نجح فى الإتيان به عشرون أسرة من الأسرات المحلية الصغيرة ؛ فى ميلان أتمت أسرة ڤيسكونتى (Visconti) إخضاع المدن الأخرى تحت سيطرتها ، الأمر الذى كانت أسرة ديلا تورى (Della Torre) أول من وضع خطته ، وفى ڤيرونا كانت أسرة سكاليچيرى

(Scaligeri) هى التى تولت أمر الميراث الإمبراطورى ، وفى فيرارا (Ferrara) قامت أسرة إستى (Este)، وفى پادوا (Padua) أسرة كارارا (Carrara) ،وفى مانتوا (Mantua) أسرة جونزاجا (Gonzaga) . وهكذا أخذت تطغى موجة المد فى الحكم الاستبدادى تدريجيـــاً إلى القرن الخامس عشر ، حين بقيت البندقية وحدها تذكر إيطاليا بإمكان التحرر .

وإذا أردنا أن نلم بالمرحلة الأخيرة وأكثرها إثماراً من مراحل تطور الحياة فى المدن الوسيطة، تعين علينا أن نوجه أنظارنا لا إلى إيطاليا أو إقليم الفلاندرز بل إلى ألمانيا ؛ إذ أن النظم الحـــرة حصلت عليها المدن الألمانية فى وقت متأخر نسبياً . ومع أن تلك المدن قد تطلعت إلى القومونات اللومباردية لتتخذ منها نموذجاً تحتذى به ، فإنها لم تنجح أبداً فى الحصول على مثل ذلك المقدار الكبير من السلطة والحرية ، ولا فى جعل نفسها عواصم لولايات أو إمارات صغيرة . إن ملوك أسرة الهوهنشتاوفن مثلهم فى ذلك مثل ملوك بيت آل كاپيه الأوائل فى فرنسا ، كانوا يشعرون بالمزايا والفوائد التى تعود عليهم من وراء التحالف مع الطبقة الثالثة (الشعب) . غير أن فردريك الثانى اضطر إلى التنازل عن حقه فى تكوين مدن إمبراطورية حرة داخل إقطاعات الأمراء الكبار ، وتركت غالبية المدن للمساومة وحدها مع أسيادها المباشرين من اللوردات . وإلى جانب حرمان المدن من أى مطمح فى سيادتها الإقليمية — حتى تلك المدن التى كانت تستمد حقوقها من الإمبراطورية — كانت مستبعدة من المجلس

النيابى حتى نهاية القرن الخامس عشر . إن التجارة فقط هى التى هيأت لتلك المدن منفذاً لتصريف أوجه نشاطها ، ولقد انهمكت فى التجارة بنجاح كبير حتى أن أوجزبورج (Augsburg) فى نهاية العصور الوسطى كانت تنافس فلورنســا كمركز دولى لشئون المال . ثم أن مدن بحر البلطيق قد نمت تجارتها حتى أصبحت تقارن بتجارة البحر الأبيض المتوسط . لقد كانت تجـارة بحر البلطيق هى السبب فى ظهور نوع جديد من الاتحاد بين مدن تخضع لنظام البلديات عرفت باسم العصبة الهنسية (Hanseatic League) ، وكانت نواة هذا الاتحاد حلفاً تكون بين الثغرين الألمانيين ليبك (Lübeck) وهامبورج (Hamburg) لحماية الحركة التجارية فى نهر الإلب (Elbe) . وهناك بعض المدن الأخرى التى أغريت بالانضمام للحلف . وفى سنة ١٢٩٩ امتصت العصبة الهنسية عصبة جوتلاند (Gothland) القديمة التى كان مركزها مدينة وسبى (Wisby) . وإلى سنة ١٤٠٠ كان هناك ثمانون مدينة فى العصبة الهنسية ، يقع معظمها فى الجزء الأدنى من وادى الـــراين (Rhineland) وفى سكسونيا (Saxony) وفى براندنبورج (Brandenburg) وعلى امتداد ســاحل بحر البلطيق . ولكن مجال العصبة التجارى كان يمتد من إنجلترا إلى روسيا ومن النرويج إلى مدينة كراكاو (Cracow) فى بولندا.

وكانت المدن الهنسية تحت حكم عدة ملوك مختلفين ، وقام الاتحاد بينها لمجرد حماية تجارتها ، غير أن مدن العصبة لم تكن وثيقة الصلة فيما بينها فلم تكن تتصل إلا عن طريق هيئة تمثل هذه المدن ، وتجتمع فى فترات غير منتظمة بمدينة ليبك ،

ولم يكن للمندوبين سلطة تلتزم بها المدن التى يمثلونها . وقد اقتصر الأمر على وجود دخل قليل للعصبة يشترك فيه كل عضو بنصيب ، ولم يكن لها أسطول ولا جيش قائم ، كما لم تكن هناك وسائل لإجبار الأعضاء الذين يختلفون فى الرأى مع الأغلبية سوى استبعادهم من الانتفاع بالامتيازات التجارية .

غير أن هذا الاتحاد الذى لم يكن اتحاداً تاماً بمعنى الكلمة ، كان يعد قوة مستقلة لتحقيق أغراض معينة ؛ فالعصبة كانت تنظم الحراسة فى بحر البلطيق والمجارى المائية الأخرى والطرق فى شمال ألمانيا ، وكانت تملك المصانع لصناعة الموازين فى لندن وبروج (Bruges) وبرجن (Bergen) ونوفجورود (Novgorod) ، وكانت تبرم المعاهدات التجارية وتشن الحروب إذا دعت الحال ، وقد احتكرت التجارة فى بحر البلطيق فى القرن الرابع عشر وخطب ودها كافة الشعوب التى لها مصالح فى ذلك البحر . وفى القرن الخامس عشر بدأت العصبة فى الاضمحلال ، وفقدت أهميتها فى عصر الإصلاح الدينى ، وقامت دول بحرية جديدة أخذت تنافس العصبة الهنسية مثل إنجلترا والأراضى المنخفضة والسويد والدانيمرك . ولما نمت الحركة الإقليمية فى ألمانيا ، امتصت استقلال المدن الكبرى الأعضاء فى العصبة ، وأضحت تجارة بحر البلطيق — كتجارة البحر الأبيض المتوسط — فى مقام ثانوى حين اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند ، وحين فتحت أعمال كولومبس (Colombus) وكورتيز (Cortes) وبتزارو (Pizarro) عالماً جديداً فى نصف الكرة الغربى .

١ — قائمة بأسماء البابوات فى العصور الوسطى.

٢ — مراجع متعلقة بتاريخ العصور الوسطى.

٣ — فهرس عام.

قائمة بأسماء البابوات من مطلع القرن الخامس
إلى أواخر القرن الخامس عشر

Innocent I	٤٠١ — ٤١٧	إنوسنت الأول
Zosimus	٤١٧ — ٤١٨	زوسيموس
Boniface I	٤١٨ — ٤٢٢	بونيفاس الأول
(Eulalius)	٤١٨ — ٤١٩	إيولا ليوس «غير شرعى»
Celestine I	٤٢٢ — ٤٣٢	سلستين الأول
Sixtus III	٤٣٢ — ٤٤٠	سكستوس الثالث
Leo I	٤٤٠ — ٤٦١	ليو الأول
Hilarus	٤٦١ — ٤٦٨	هيلا روس
Simplicius	٤٦٨ — ٤٨٣	سمپلكيوس
Felix III	٤٨٣ — ٤٩٢	فيلكس الثالث
Gelasius I	٤٩٢ — ٤٩٦	جلا سيوس الأول
Anastasius II	٤٩٦ — ٤٩٨	نستاسيوس الثانى
Symmachus	٤٩٨ — ٥١٤	سيماخوس
(Laurentius)	٤٩٨ — ٥٠٥	لا ورنتيوس «غير شرعى»
Hormisdas	٥١٤ — ٥٢٣	هورمسداس
John I	٥٢٣ — ٥٢٦	حنـــا الأول
Felix IV	٥٢٦ — ٥٣٠	فيلكس الرابع
Boniface II	٥٣٠ — ٥٣٢	بونيفاس الثانى
(Dioscorus)	٥٣٠	ديوسكوروس «غير شرعى»
John II	٥٣٣ — ٥٣٥	حنـــا الثانى
Agapitus I	٥٣٥ — ٥٣٦	أجاپيتوس الأول
Silverius	٥٣٦ — ٥٣٧	سيلڤريوس

Vigilius	٥٣٧ — ٥٥٥	ڤيجليوس
Pelagius I	٥٥٦ — ٥٦١	پلاجيوس الأول
John III	٥٦١ — ٥٧٤	حنـــا الثالث
Benedict I	٥٧٥ — ٥٧٩	بندكت الأول
Pelagius II	٥٧٩ — ٥٩٠	پلاجيوس الثانى
Gregory I	٥٩٠ — ٦٠٤	جريجورى الأول
Sabinianus	٦٠٤ — ٦٠٦	ســـابينيانوس
Boniface III	٦٠٧	بونيفاس الثالث
Boniface IV	٦٠٨ — ٦١٥	بونيفاس الرابع
Deusdedit I	٦١٥ — ٦١٨	ديوسديدت الأول
Boniface V	٦١٩ — ٦٢٥	بونيفاس الخامس
Honorius I	٦٢٥ — ٦٣٨	هونوريوس الأول
Severinus	٦٤٠	سڤرينـــوس
John IV	٦٤٠ — ٦٤٢	حنـــا الرابع
Theodore I	٦٤٢ — ٦٤٩	تيودور الأول
Martin I	٦٤٩ — ٦٥٥	مارتين الأول
Eugenius I	٦٥٤ — ٦٥٧	إيوچنيوس الأول
Vitalian	٦٥٧ — ٦٧٢	ڤيتاليـــان
Deusdedit II	٦٧٢ — ٦٧٦	ديوسديدت الثانى
Donus	٦٧٦ — ٦٧٨	دونوس
Agatho	٦٧٨ — ٦٨١	أجـــاثو
Leo II	٦٨٢ — ٦٨٣	ليـــو الثانى
Benedict II	٦٨٤ — ٦٨٥	بندكت الثانى
John V	٦٨٥ — ٦٨٦	حنـــا الخامس
Cono	٦٨٦ — ٦٨٧	كونـــو
(Theodore)	٦٨٧	تيودور «غير شرعى»
(Paschal)	٦٨٧	پاســكال «غير شرعى»
Sergius I	٦٨٧ — ٧٠١	سرجيـــوس الأول

John VI	٧٠١ — ٧٠٥	حنـا السادس
John VII	٧٠٥ — ٧٠٧	حنـا السابع
Sisinnius	٧٠٨	سيسنيوس
Constantine	٧٠٨ — ٧١٥	قسطنطين
Gregory II	٧١٥ — ٧٣١	جريجورى الثانى
Gregory III	٧٣١ — ٧٤١	جريجورى الثالث
Zachary	٧٤١ — ٧٥٢	زخـــارى
Stephen II (III)	٧٥٢ — ٧٥٧	ستيفن الثانى (الثالث)
Paul I	٧٥٧ — ٧٦٧	بولس الأول
(Constantine)	٧٦٧ — ٧٦٩	قسطنطين «غير شرعى»
(Philip)	٧٦٨	فيليب «غير شرعى»
Stephen III (IV)	٧٦٨ — ٧٧٢	ستيفن الثالث (الرابع)
Adrian I	٧٧٢ — ٧٩٥	أدريـان الأول
Leo III	٧٩٥ — ٨١٦	ليـو الثالث
Stephen IV (V)	٨١٦ — ٨١٧	ستيفن الرابع (الخامس)
Paschal I	٨١٧ — ٨٢٤	پاسكال الأول
Eugenius II	٨٢٤ — ٨٢٧	إيوچنيوس الثانى
Valentine	٨٢٧	ڤـالنتين
Gregore IV	٨٢٧ — ٨٤٤	جريجورى الرابع
(John)	٨٤٤	حنـا «غير شرعى»
Sergius II	٨٤٤ — ٨٤٧	سرجيوس الثانى
Leo IV	٨٤٧ — ٨٥٥	ليـو الرابع
Benedict III	٨٥٥ — ٨٥٨	بندكت الثالث
(Anastasius)	٨٥٥	أناستاسيوس «غير شرعى»
Nicholas I	٨٥٨ — ٨٦٧	نيقولا الأول
Adrian II	٨٦٧ — ٨٧٢	أدريـان الثانى
John VIII	٨٧٢ — ٨٨٢	حنـا الثامن

Marinus I	٨٨٤ —	٨٨٢	مارينوس الأول
Adrian III	٨٨٥ —	٨٨٤	أدريـــان الثالث
Stephen V (VI)	٨٩١ —	٨٨٥	ستيفن الخامس(السادس)
Formosus	٨٩٦ —	٨٩١	فورمـــوزوس
Boniface VI		٨٩٦	بونيفـــاس السادس
Stephen VI (VII)	٨٩٧ —	٨٩٦	ستيفن السادس (السابع)
Romanus		٨٩٧	رومـــانوس
Theodore II		٨٩٧	تيودور الثـــانى
John IXII	٩٠٠ —	٨٩٨	حنـــا التاسع
Benedict IV	٩٠٣ —	٩٠٠	بندكت الرابع
Leo V		٩٠٣	ليـــو الخامس
(Christopher)	٩٠٤ —	٩٠٣	كريستوفر «غير شرعى»
Sergius III	٩١١ —	٩٠٤	سرجيوس الثالث
Anastasius III	٩١٣ —	٩١١	أناستاسيـــوس
Lando	٩١٤ —	٩١٣	لا نـــدو
John X	٩٢٨ —	٩١٤	حنـــا العاشر
Leo VI		٩٢٨	ليو السادس
Stephen VII (VIII)	٩٣١ —	٩٢٨	ستيفن السابع (الثامن)
John XI	٩٣٥ —	٩٣١	حنـــا الحادى عشر
Leo VII	٩٣٩ —	٩٣٦	ليو السابع
Stephen VIII (IX)	٩٤٢ —	٩٣٩	ستيفن الثامن(التاسع)
Marinus II	٩٤٦ —	٩٤٢	مارينـــوس الثانى
Agapitus II	٩٥٥ —	٩٤٦	أجابيتوس الثانى
John XII	٩٦٣ —	٩٥٥	حنا الثانى عشر
Leo VIII	٩٦٥ —	٩٦٣	ليو الثامن
Benedict V		٩٦٥	بندكت الخامس
John XIII	٩٧٢ —	٩٦٥	حنا الثالث عشر
Benedict VI	٩٧٤ —	٩٧٣	بندكت السادس

(Boniface VII)	٩٧٤	بونيفاس «غير شرعى»
Bened ict VII	٩٧٤ - ٩٨٣	بندكت السابع
John XIV	٩٨٣ - ٩٨٤	حنا الرابع عشر
Boniface VII	٩٨٤ - ٩٨٥	بونيفاس السابع
John XV	٩٨٥ - ٩٩٦	حنا الخامس عشر
Gregory V	٩٩٦ - ٩٩٩	جريجورى الخامس
(John XVI)	٩٩٧ - ٩٩٨	حنا السادس عشر «غير شرعى»
Silvester II	٩٩٩ - ١٠٠٣	سيلفستر الثانى
John XVII	١٠٠٣	حنا السابع عشر
John XVIII	١٠٠٤ - ١٠٠٩	حنا الثامن عشر
Sergius IV	١٠٠٩ - ١٠١٢	سرجيوس الرابع
Benedict VIII	١٠١٢ - ١٠٢٤	بندكت الثامن
John XIX	١٠٢٤ - ١٠٣٢	حنا التاسع عشر
Benedict IX	١٠٣٢ - ١٠٤٤	بندكت التاسع
Silvester III	١٠٤٤ - ١٠٤٥	سيلفستر الثالث
Benedict IX (Second time)	١٠٤٥	بندكت التاسع «المرة الثانية»
Gregory VI	١٠٤٥ - ١٠٤٦	جريجورى السادس
Clement II	١٠٤٦ - ١٠٤٧	كليمنت الثانى
Benedict IX (third time)	١٠٤٧ - ١٠٤٨	بندكت التاسع «المرة الثالثة»
Damasus II	١٠٤٨	دمـــازوس الثانى
Leo IX	١٠٤٩ - ١٠٥٤	ليو التاسع
Victor II	١٠٥٥ - ١٠٥٧	فيكتور الثانى
Stephen IX (X)	١٠٥٧ - ١٠٥٨	ستيفن التاسع (العاشر)
(Benedict X)	١٠٥٨ - ١٠٥٩	بندكت العاشر «غير شرعى»
Nicholas II	١٠٥٩ - ١٠٦١	نيقولا الثانى
Alexander II	١٠٦١ - ١٠٧٣	إسكندر الثانى
(Honorius II)	١٠٦١ - ١٠٧٢	هونوريوس الثانى «غير شرعى»
Gregory VII	١٠٧٣ - ١٠٨٥	جريجورى السابع

كليمنت الثالث «غير شرعي»	١٠٨٠ — ١١٠٠	(Clement III)
فيكتور الثالث	١٠٨٦ — ١٠٨٧	Victor III
إربـــان الثانى	١٠٨٨ — ١٠٩٩	Urban II
پاســكال الثانى	١٠٩٩ — ١١١٨	Paschal II
ثيودرك «غير شرعي»	١١٠٠	(Theodoric)
ألبرت «غير شرعي»	١١٠٢	(Albert)
سيلفستر الرابع «غير شرعي»	١١٠٥ — ١١١١	(Silvester IV)
جلاسيوس الثانى	١١١٨ — ١١١٩	Gelasius II
جريجورى الثامن «غير شرعي»	١١١٨ — ١١٢١	(Gregory VIII)
كالكستسوس الثانى	١١١٩ — ١١٢٤	Calixtus II
هونوريوس الثانى	١١٢٤ — ١١٣٠	Honorius II
سيلستين الثانى «غير شرعي»	١١٢٤	(Celestine II)
إنوسنت الثانى	١١٣٠ — ١١٤٣	Innocent II
أناكلتس الثانى «غير شرعي»	١١٣٠ — ١١٣٨	(Anacletus II)
فيكتور الرابع «غير شرعي»	١١٣٨	(Victor IV)
سيلستين الثانى	١١٤٣ — ١١٤٤	Celestine II
لوسيوس الثانى	١١٤٤ — ١١٤٥	Lucius II
إيوچنيوس الثالث	١١٤٥ — ١١٥٣	Eugenius III
أناستاسيوس الرابع	١١٥٣ — ١١٥٤	Anastasius IV
أدريـــان الرابع	١١٥٤ — ١١٥٩	Adrian IV
إسكندر الثالث	١١٥٩ — ١١٨١	Alexander III
فيكتور الرابع «غير شرعي»	١١٥٩ — ١١٦٤	(Victor IV)
پاسكال الثالث «غير شرعي»	١١٦٤ — ١١٦٨	(Paschal III)
كالكستوس الثالث «غير شرعي»	١١٦٨ — ١١٧٨	(Calixtus III)
إنوسنت الثالث «غير شرعي»	١١٧٩ — ١١٨٠	(Innocent III)
لوسيوس الثالث	١١٨١ — ١١٨٥	Lucius III
إر بـــان الثالث	١١٨٥ — ١١٨٧	Urban III

Gregory VIII	١١٨٧	جريجورى الثامن
Clement III	١١٨٧ – ١١٩١	كليمنت الثالث
Celestine III	١١٩١ – ١١٩٨	سلستين الثالث
Innocent III	١١٩٨ – ١٢١٦	إنوسنت الثالث
Honorius III	١٢١٦ – ١٢٢٧	هونوريوس الثالث
Gregory IX	١٢٢٧ – ١٢٤١	جريجورى التاسع
Celestine IV	١٢٤١	سلستين الرابع
Innocent IV	١٢٤٣ – ١٢٥٤	إنوسنت الرابع
Alexander IV	١٢٥٤ – ١٢٦١	إسكندر الرابع
Urban IV	١٢٦١ – ١٢٦٤	إربـــان الرابع
Clement IV	١٢٦٥ – ١٢٦٨	كليمنت الرابع
Gregory X	١٢٧٢ – ١٢٧٦	جريجورى العاشر
Innocent V	١٢٧٦	إنوسنت الخامس
Adrian V	١٢٧٦	أدريان الخامس
John XXI	١٢٧٦ – ١٢٧٧	حنا الحادى والعشرون
Nicholas III	١٢٧٧ – ١٢٨٠	نيقولا الثالث
Martin IV	١٢٨١ – ١٢٨٥	مارتين الرابع
Honorius IV	١٢٨٥ – ١٢٨٧	هونوريوس الرابع
Nicholas IV	١٢٨٨ – ١٢٩٢	نيقولا الرابع
Celestine V	١٢٩٤	سلستين الخامس
Boniface VIII	١٢٩٤ – ١٣٠٣	بونيفاس الثامن
Benedict IX	١٣٠٣ – ١٣٠٤	بندكت التاسع
Clement V	١٣٠٥ – ١٣١٤	كليمنت الخامس
John XXII	١٣١٦ – ١٣٣٤	حنا الثانى والعشرون
(Nicholas V)	١٣٢٨ – ١٣٣٠	نيقولا الخامس«غير شرعى»
Benedict XII	١٣٣٤ – ١٣٤٢	بندكت الثانى عشر
Clement VI	١٣٤٢ – ١٣٥٢	كليمنت السادس
Innocent VI	١٣٥٢ – ١٣٦٢	إنوسنت السادس

Urban V	١٣٦٢ — ١٣٧٠	إربان الخامس
Gregory XI	١٣٧٠ — ١٣٧٨	جريجورى الحادى عشر
Urban VI	١٣٧٨ — ١٣٨٩	إربان السادس
(Clement VII)	١٣٧٨ — ١٣٩٤	كليمنت السابع «غير شرعى»
Boniface IX	١٣٨٩ — ١٤٠٤	بونيفاس التاسع
(Benedict XIII)	١٣٩٤ — ١٤٢٤	بندكت الثالث عشر «غير شرعى»
Innocent VII	١٤٠٤ — ١٤٠٦	إنوسنت السابع
Gregory XII	١٤٠٦ — ١٤١٥	جريجورى الثانى عشر
Alexander V	١٤٠٩ — ١٤١٠	إسكندر الخامس
John XXIII	١٤١٠ — ١٤١٥	حنا الثالث والعشرون
Martin V	١٤١٧ — ١٤٣١	مارتين الخامس
(Clement VIII)	١٤٢٤ — ١٤٢٩	كليمنت الثامن «غير شرعى»
(Benedict XIV)	١٤٢٤	بندكت الرابع عشر «غير شرعى»
Eugene IV	١٤٣١ — ١٤٤٧	إيوجين الرابع
(Felix V)	١٤٣٩ — ١٤٤٩	فيلكس الخامس «غير شرعى»
Nicholas V	١٤٤٧ — ١٤٥٥	نيقولا الخامس
Calixtus III	١٤٥٥ — ١٤٥٨	كالكستوس الثالث
Pius II	١٤٥٨ — ١٤٦٤	بيـــوس الثانى
Paul II	١٤٦٤ — ١٤٧١	بولس الثانى
Sixtus IV	١٤٧١ — ١٤٨٤	سكستوس الرابع
Innocent VIII	١٤٨٤ — ١٤٩٢	إنوسنت الثامن
Alexander VI	١٤٩٢ — ١٥٠٣	إسكندر السادس

مراجع متعلقة بتاريخ العصور الوسطى

Atiya (A.S.), The Crusade in the Later Middle Ages.

— , The Crusade of Nicopolis.

Barker (E.), The Crusades.

Barlow (Frank), The Feudal Kingdom of England.

Barraclough (G.), Factors in German History.

— , Medieval Germany, 2 vols :

— , I. Introduction.

— , II. Essays by German Historians, translated by G. Barraclough.

— , Origins of Modern Germany.

Baynes (N.H.), The Byzantine Empire (H.U.L.).

Beazley (R.), Dawn of Modern Geography.

Berlière (Dom U.), L'Ordre Monastique.

Bloch (Marc), La Société Feodale, 2 vols.

Boissonade (P.), Life and Work in Medieval Europe, tr. E. Power.

Bréhier (L.), Les Croisades.

Brentano (F. Funck), The National History of France, vols I & II.

Brooke (Z.N.), History of Europe (911-1198).

Brown (Horatio), Venice.

Bryce (J.), The Holy Roman Empire.

Butler (W.F.), Lombard Communes.

Cambridge Medieval History, 6 vols.

Coulton (G.G.), From St. Francis to Dante.

— , The Life of St. Bernard.

— , The Medieval Scene.

— , Studies in Medieval Thought.

— , Life in the Middle Ages.

Coulton (G.G.), Five Centuries of Religion.
— , Europe's Apprenticeship.
Crump (C.G.) & Jacob (E.F.) editors, Legacy of the Middle Ages.
Deansley (M.), History of Early Medieval Europe (476-911).
Diehl (Ch.), History of the Byzantine Empire, tr. G.B. Ives.
Dvornik (Francis), The Photian Schism.
Fisher (H.A.L.), The Medieval Empire.
— , A History of Europe.
Fliche (A.), Les Prégrégoriens et Grégoire VII.
Ganshof (F.L.), Feudalism.
— , Histoire des Relations Internationales - Le Moyen Age
Gibbon (E.), Decline and Fall of the Roman Empire, (ed. Bury)' 7 vols.
Gierke (Otto), Political Theories of the Middle Ages, tr. F.W. Maitland.
Gregorovius (F.). History of the City of Rome in the Middle Ages tr. Hamilton.
Halphen (L.), Charlemagne et L'Empire Carolingien.
— , Einhard's Vie de Charlemagne.
Hampe (K.), Deutsche Kaisergeschichte in der Zeit der Salier und, Staufer.
Haskins (C.H.). The Normans in European History.
— , The Twelfth-Century Renaissance.
Hay (Denys), From Roman Empire to Renaissance Europe.
'Heroes of the Nations" contains lives of :

1. — Constantine.
2. — Theodoric.
3. — Charlemagne.
4. — The Cid.
5. — Saladin.
6. — William the Conqueror.
7. — Edward I.
8. — St. Louis.

Hodgkin (T.), Italy and her Invaders.
Huizinga (J.), Waning of the Middle Ages.
Kern (F.), Kingship and Law, tr. S.B. Chrimes.
Laistner (M.L.W.), Christianity and Pagan Culture.
La Monte (J.L.), The World of the Middle Ages.
Lavisse (E.), editor, Histoire de la France, 4 vols.
Lea (H.C.), History of the Inquisition in the Middle Ages.
Lewis (A.R.), Naval Power and Trade in the Mediterranean A.D. 500-1100.
Lot (F.), The End of the Ancient World and the Beginnings of th Middle Ages.
Luchaire (A.), Social France at the Time of Philip Augustus.
— , The Life of Innocent III.
Moss (H.St.L.B.), The Birth of the Middle Ages.
Myers (A.R.), England in the Late Middle Ages.
Oman (Ch.), Art of War in the Middle Ages.
Ostrogorsky (G.), History of the Byzantine State, tr. Joan Hussey
Painter (Sidney), Medieval Society.
— , A History of the Middle Ages (284-1500).
Petit-Dutaillis (Ch.), The Feudal Monarchy in France and England.
Pirenne (H.), A History of Europe from the Invasions to the XVI*th* Century, tr. Bernard Miall.
— , Medieval Cities, tr. Frank D. Halsey.
— , Economic and Social History of Medieval Europe, tr. I.E. Clegg.
— , Mahomet et Charlemagne.
— , Histoire de Belgique, vols. I, II, III.
Poole (R.L.), Illustrations of the Medieval Thought and Learning.
Power (Eileen), Medieval People.
Powicke (F.M.), Medieval England (H.U.L.).
Previté-Orton (C.W.), Outlines of Medieval History.

— , History of Europe (1198-1378).
— , The Shorter Cambridge Medieval Hisotry, 2 vols.
Rashdall (H.), The Universities of Europe in the Middle Ages.
Runciman (S.), History of the Cursades, 3 vols.
— , Byzantine Civilisation.
Sabatier (P.), The Life of St. Francis.
Southern (R.W.), The Making of the Middle Ages.
Stenton (Doris Mary), English Society in the Early Middle Ages.
Stephenson (Carl), Medieval History.
— , Medieval Feudalism.
Tellenbach (G.), Church State and Christian Society, tr. R.F. Bennett.
Thorndike (L.), University Records and Life in the Middle Ages.
Ullmann (Walter), Medieval Papalism.
— , The Growth of Papal Government in the Middle Ages.
Ure (P.N.), Justinian and his Age.
Vasiliev (A.A.), History of the Byzantine Empire, 2 vols.
Villari (P.), The Two First Centuries of Florentine History, English translation.
Vinogradoff (Sir Paul), Roman Law in Medieval Europe.
Waddell (Helen), The Wandering Scholars.
Walbank (F.W.), The Decline of the Roman Empire in the West.
Wallace-Hadrill (J.M.), The Barbarian West (400-1000).
Waugh (W.T.), History of Europe (1378-1494).
Webb (C.C.J.), The Life of John of Salisbury.
Whitelock (Dorothy), The Beginnings of English Society.
Whitney (J.P.), Hildebrandine Essays.

مراجع عربية

أومان (ش.) — الإمبراطورية البيزنطية
تعريب مصطفى طه بدر .

بينز (نورمان) — الإمبراطورية البيزنطية
تعريب حسين مؤنس
ومحمود يوسف زايد

پاور (أيلين) — نماذج بشرية من العصور الوسطى
ترجمة محمد توفيق حسين .

ديل (شارل) — البندقية جمهورية أرستقراطية
تعريب أحمد عزت عبد الكريم
وتوفيق اسكندر

ديورانت (ول) — قصـــة الحضارة
ترجمة محمد بدران
المجلد الرابع «عصر الإيمان» الأجزاء
١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ وهى الأجزاء
التى ظهرت حتى الآن .

راوس (ا. ل.) — التاريخ الإنجليزى
نقله إلى العربية محمد مصطفى زيادة

رستوفتزف (م.) — تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى
ترجمة ومراجعة زكي علي ومحمد سليم سالم

سعيدعبدالفتاح عاشور — قبرس والحروب الصليبية

سعيدعبدالفتاح عاشور ومحمد أنيس — النهضات الأوربية فى العصور الوسطى وبداية الحديثة .

فشر (هـ. أ. ل.) — تاريخ أوربا فى العصور الوسطى
نقله إلى العربية فى قسمين
محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العرينى
وابراهيم أحمد العدوى .

يوسف كرم — تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط

كوپلاند (ج. و.) — الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوربا
نقله إلى العربية محمد مصطفى زيادة

كولتون (ج. ج.) — الديريه أسبابها ونتائجها
ترجمة جمال الدين الشيال «المجلد الحادى عشر (ديسمبر سنة ١٩٥٧) من مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية» .

فهرس عام

(ا)

(پ)

(ت)

(خ)

(د)

(ر)

(ش)

(ص)

(ق)

(م)

(ن)

(هـ)

(لا)

(ى)

هذا الكتاب [illegible]

[illegible] University Library [illegible]

[illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]